وليد حسني زهره

كُنّا هُناك..

كيف غطى الإعلام الأردني الانتخابات النيابية ٢٠٠٧





كُنّا هُناك..

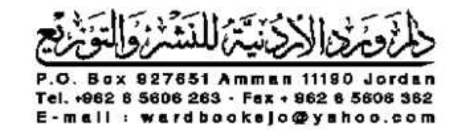
"كيف غطّى الإعلام الأردني الإنتخابات النيابية ٢٠٠٧"

• كنا هناك .. " كيف غطى الإعلام الأردني الإنتخابات النيابية ٢٠٠٧ "

• أ. وليد حسني زهره / مؤلف من الأردن

• الطبعة الإولى : 2009

• حقوق النشر والتوزيع محفوظة :



• الإشراف الفني : محمد الشرقاوي

• الصف الضوئي : دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع

• رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2008/11/3971

• (ردمك) ISBN 978 - 9957 - 455 - 56 - 9

طبع بدعم من وزارة الثقافة / عمان ، الأردن



الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعّبر بالضرورة عن وجهة نظر الجهة الداعمة

وليد حسني زهره

كُنّا هُناك..

"كيف غطّى الإعلام الأردني الإنتخابات النيابية ٢٠٠٧"







المحتويات



الملخص التنفيذي

تأتي هذه الدراسة للإجابة على سؤال مركزي وهام هو " كيف غطّت وسائل الإعلام الأردنية والصحافة المكتوبة - تحديداً - الإنتخابات النيابية الأردنية للمجلس النيابي الخامس عشر سنة ٢٠٠٧ ؟" في محاولة لتلمّس الإخفاقات والنجاحات التي رافقت عملية التغطية تلك.

هذه الدراسة لا تزعم إحاطتها بكامل جوانب الأداء الصحفي والإعلامي الأردني في تغطية العملية الإنتخابية منذ بواكيرها وحتى لحظة إعلان النتائج، وليس بمقدورها إنجاز ذلك بشكل تام، لكنها تؤكد بالمقابل على أنها نجحت في الكشف عن العديد من النجاحات والإخفاقات التي رافقت ورشة التغطية الصحفية المفتوحة لمجريات العملية الإنتخابية حتى قبل أن تحدد الدولة موعدها رسميا في العشرين من شهر تشرين ثاني ٢٠٠٧ .

لاحظت الدراسة أن المعايير الدولية في التغطية لم تكن غائبة تماما عن عمل الصحفيين في الميدان، أو وهم منهمكون في مكاتبهم ينجزون قصصهم, وأخبارهم، في الوقت الذي أكدت فيه على أن تلك المعايير لم تتحقق بكامل شروطها في عمل الصحفيين أنفسهم، أو في عمل المؤسسات الصحفية نفسها.

وتبين أن الصحافة نفسها تناست شروط الدعاية الإنتخابية المحددة في قانون الإنتخابات المؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ ، وسجلت الدراسة هنا تجاوزا واضحا للصحف ووسائل الإعلام على القانون بنشرها إعلانات إنتخابية مباشرة وغير مباشرة وفي وقت مبكر جدا وبما لا يسمح القانون به أو يبيحه.

وفي إطار التغطية المتوازنة فإن الصحف لم تحقق هذا الشرط تماما، وخلصت الدراسة إلى أن تجاوزات على هذا المبدأ ظهرت في تغطية نشاطات بعض المرشحين على حساب مرشحين آخرين.

ولم تولي الصحف ووسائل الإعلام اهمية قصوى في دراسة وتحليل مضامين البرامج الإنتخابية للمرشحين المستقلين أو الحزبيين، وهو ما يشكل إنتقاصا واضحا في اداء وسائل الإعلام في هذا الجانب، وتعرضت الدراسة إلى أربعة أمثلة حقيقية تتعلق ببرنامجين حزبيين، وبرنامجين لمرشحين مستقلين.

وتشير الدراسة إلى أن العديد من الكتاب الصحفيين كتبوا في مناقشة البرنامج الإنتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي، إستنادا إلى آرائهم ومواقفهم الشخصية، في الوقت الذي إكتفت الصحف فيه بنشر تغطية خبرية متواضعة حول ذلك البرنامج دون أن تتولى الصحافة مناقشته، أو حتى مناقشة البرنامج الإنتخابي الإصلاحي الذي تبنته أحزاب المعارضة، فيما تم التغييب الكامل لبرامج إنتخابية لمرشحين مستقلين.

إن هذه الدراسة تؤكد أيضا على أن حظ حزب جبهة العمل الإسلامي من التغطية الصحفية كانت في احسن حالاتها، قياسا بحظ باقي الأحزاب الأخرى، وهو ما أعطاه أفضلية على الأحزاب الأخرى في مساحات التغطية المخصصة له، فيما بقيت المساحات المخصصة لأحزاب لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة في المرتبة الثانية، فيما حصلت الأحزاب الوسطية على أدنى نسبة من التغطية.

ووفقا لمخرجات الدراسة فإن وسائل الإعلام الأردنية على إختلافها قامت بدور ريادي وغير مسبوق في تغطية الإنتخابات النيابية للمجلس

النيابي الخامس عشر من حيث الكم والكيف، وهو ما يسجل لها بإيجابية كبيرة وواضحة، إذا ما تمت مقارنة أدائها في إنتخابات ٢٠٠٧ بذات الأداء في الإنتخابات النيابية السابقة على التوالي" ١٩٨٩ , ١٩٩٣، ١٩٩٧, ٢٠٠٣ ".

إن من اهم الأسباب التي أدت بالصحافة لتقديم هذا الأداء هو تنامي روح المنافسة بين مؤسساتها على إختلافها، كما انها تعاملت مع الإنتخابات النيابية من زاويتين هامتين:

الأولى: باعتبارها تعزيز للديمقراطية الأردنية، ومناسبة وطنية يجب التماهي معها.

ثانيا: لكونها فرصة جيدة للحصول على الإعلانات الإنتخابية.

إن خلطا واضحا بين " الإعلام والإعلان" ظهر جليا في تغطية الصحافة للنشاطات الإنتخابية للمرشحين، ولحملاتهم الإنتخابية، كما فرض الإعلان نفسه على تلك التغطية، وهو ما تؤكد عليه الدراسة هنا بشكل واضح.

وتطرقت الدراسة لمناقشة أربعة تقارير رقابية على الإعلام نفذتها مؤسسات مجتمع مدني، وتؤكد على أن ما قامت به تلك المؤسسات من تحليل رقابي على أداء الصحافة الأردنية يعتبر العمل الأول من نوعه، وهي عملية إيجابية في حد ذاتها.

وتسجل الدراسة بإيجابية كبيرة لأداء الصحافة الأردنية في الكشف عن الجرائم الإنتخابية، لكنها تؤكد في ذات الوقت على أنها لم تقم بمتابعة تلك الجرائم، وإلى أين وصلت الإجراءات الرسمية في متابعتها وإحالة مرتكبيها إلى القضاء.

وتشير الدراسة إلى أن الصحافة ووسائل الإعلام لم تبذل جهدا كافيا في متابعة الإجراءات الرسمية الحكومية في مراحل الإستعداد للعملية الإنتخابية، مكتفية فقط بالتعامل مع الجانب الرسمي، وباستثناء ما قدمته الصحافة من جهود إيجابية في متابعة الحوار الخلافي بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني حول طلبها الرقابة على الإنتخابات، فإن تلك المتابعة بقيت في حدودها الدنيا إذا ما قورنت معطيات المتابعة بأهمية الخلاف، ونتائجه، إلى جانب قياس حق مؤسسات المجتمع المدني بالرقابة على الإنتخابات وفقا للمعايير الدولية.

إهتمت وسائل الإعلام الأردنية بالدور الإنتخابي للعشيرة، وظهر هذا الإهتمام جليا في حجم ومضمون التغطية التي رافقت اداء العشائر الإنتخابي،كما أبدت وسائل الإعلام إهتماما واضحا بدور الشباب، وقوة التغيير التي يملكونها، لى جانب إظهار دور المرأة الإنتخابي، وضرورة دعمها في الإنتخابات.

وتظهر الدراسة أن الصحافة لم تولي قضية حث الناخبين للذهاب إلى صناديق الإقتراع، والإنخراط في العملية الإنتخابية الأهمية الكافية، وبإستثناء نشرها للتصريحات الرسمية، والإعلانات الحكومية مدفوعة الأجر، فإن دور الصحافة في هذا الجانب بقي دون المستوى المطلوب، وهو ما تكرر ضمنا في نشر مواد تثقيفية وتعليمية للناخبين، وباستثناء ما نشرته الصحف كإعلان مدفوع الأجر لوزارة الداخلية حول دليل الناخبين والمرشحين، ونشر دليل آخر للدوائر الإنتخابية وأماكن توزيع صناديق الإقتراع ، فقد بقيت مبادرة وسائل الإعلام متواضعة جدا، باستثناء الدور التثقيفي الهام الذي قام به التلفزيون الأردني والإذاعة الأردنية " الإعلام الرسمي" في بث عشرات الساعات التثقيفية خلال فترة الإستعداد للإنتخابات، وأثنائها.

إن دراستنا تؤكد على أن الإعلام الرسمي في الجانب التثقيفي للناخبين تجاوز بكثير اداء الإعلام المستقل "الإعلام الخاص" وتحديدا الصحافة المكتوبة، فيما بقيت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" المصدر الرئيسي للخبر الرسمي، إلى جانب تصديها لنشر العديد من التجاوزات والجرائم الإنتخابية التي شكلت قفزة نوعية في اداء "بترا" في تلك الإنتخابات بالرغم من أنها وكالة أنباء رسمية.

ومن أبرز النتائج التي خلصت الدراسة إليها هي ضرورة توجيه المؤسسات الصحفية لعقد دورات تدريبية مبكرة جدا لفرقها الصحفية المرشحة لتغطية أية إنتخابات محلية" برلمانية أو بلدية"، والذهاب إلى أقصى حد ممكن في بناء شراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني في إطار بناء تحالف رقابي بين الجانبين على المؤسسة الرسمية، والتحقق من شروط النزاهة والحيادية الحكومية الرسمية في إجراءاتها الإنتخابية.

المقدمة

إن مجتمعا تجري فيه انتخابات تمثيلية نيابية أفضل بكثير من مجتمع لا يعرف هذه الفضيلة، تلك هي المعادلة الرئيسية التي تتولى التمييز بين مجتمع ديمقراطي وبين مجتمع آخر غير ديمقراطي.

وليس من سؤال يمكن ان يطرح أهم من السؤال عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في مجتمع ديموقراطي حر، أصبح يتقن كثيرا ممارسة الإنتخاب المباشر، وبين دوره الذي يلعبه في مجتمع غير ديموقراطي لا يزال يتحسّس طريقه نحو ترسيخ تقاليده في الإنتخاب والإختيار الحر.

والسؤال يأخذ أهميته من أهمية الدور الريادي والمؤثر الذي تلعبه الصحافة ووسائل الإعلام في المجتمعات الديموقراطية التي لن تكون ديموقراطية ما لم تكفل الحرية المطلقة للصحافة ووسائل الإعلام، ومنحها الحرية الكاملة في النشر، وإبداء الرأي ضمن شروط محددة وواضحة لا تعتبر قيودا على الصحافة وعلى الرجال والنساء العاملين في هذا الحقل الأهم من حقول المعرفة العالمية، والتواصل العالمي، والتي هي جزء رئيسي لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي ضمنها الإعلان العالمى لحقوق الانسان الذي وقعته جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ .

إن المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت على أن " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

ولعل المقياس الأهم لديموقراطية الدول هو مدى حرية الصحافة فيها، وهو مقياس عالمي لا يمكن تجزئته، أو التقليل من أهميته، ولهذا فإن دور الصحافة في المجتمعات الديموقراطية هو غيره في المجتمعات غير الديموقراطية، كما ان دور الصحافة في الديموقراطيات الناشئة أو الوليدة، هو غيره عن دوره في المجتمعات التي قطعت شوطا في الديموقراطيات العريقة.

وليس من دليل على حرية الصحافة في مجتمع ديموقراطي ناشيء من حريتها في تغطية الإنتخابات النيابية أو البلدية أو اية إنتخابات محلية أخرى يمكن أن تشهدها الدولة الديموقراطية، إن الإختبار الحقيقي لحرية الصحافة في المجتمعات الديموقراطية أو التي تسير في هذا الإتجاه هو مدى حريتها في تغطية الإنتخابات النيابية والرقابة عليها بإعتبارها أحد أهم معالم النظام الديموقراطي لتلك الدولة.

وبالنظر لما لهذا الدور من أهمية فإن الصحافة تقوم بدور مؤثر ليس في مهمة تغطية النشاطات االإنتخابية فقط، وإنما في دورها الرقابي الهام والمؤثر على مسيرة العملية الإنتخابية، وحقها في النقد، والمراقبة، والكشف عن التجاوزات إن وجدت ، وحقها في الحصول على المعلومات التي تساعدها في أداء مهمتها كرقيب جيد ومحايد على أهم حدث ديموقراطي في دولة ديموقراطية ناشئة أو عريقة.

إن الأردن لا تزال دولة من دول التحوّل الديموقراطي، بالرغم من انها دولة ذات تاريخ برلماني عريق إذا ما قيس بتاريخ الحياة البرلمانية لدول أخرى في المنطقة أو في الإقليم، أو حتى في الدول النامية الأخرى، فقد شهد الأردن أول إنتخابات برلمانية للمجلس البرلماني الأول في ٢١ تشرين الأول سنة ١٩٤٧، وبالرغم من ذلك فلا تزال عملية التحول الديموقراطي لم تتجذر بعد، وبالتالي لم تتجذر كثيرا الأدوار التي يمكن

أن تلعبها الصحافة في هذا الجانب بالذات قياسا بدور الصحافة في المجتمعات الغربية الأخرى ذات التاريخ الديموقراطي العريق.

قادت تجربة العودة للحياة البرلمانية في الأردن منذ عام ١٩٨٩ في المجلس النيابي الحادي عشر وما تلاها من تحولات، إلى تجذير التقدم الواضح في دور الصحافة ووسائل الإعلام ليس فقط في حريتها، وإنما في مساهماتها بتجذير الديموقراطية، والتعبير عنها، وإعتبار نفسها المرآة الحقيقية لمدى تطور التجربة الديموقراطية الأردنية، وحجم تقدمها أو تراجعها.

إن الصحافة في دول التحول الديموقراطي لديها خصوصيات متعددة، تأتي في مقدمتها قلة خبرتها في كيفية التماهي التام مع حريتها، ومدى رغبتها بالبقاء تحت ظلال النقاط الحمراء لحماية نفسها من سلطات القوانين الناظمة لها، والتي لا تزال في معظمها تحتاج لإعادة النظر والتطوير تمشيا مع مبدأ التطور، والتجذير الديموقراطي.

ومن هذه النظرة بالذات فإن دور الإعلام على إختلاف ادواته في أي إنتخابات نيابية سيبقى محكوما لعدة أسس معظمها قانونية تلجأ الدولة إليها لحماية نفسها من سلطة وسائل الإعلام، وهذا ما يسمح للدولة أحيانا بمحاصرتها والتدخل في شؤونها، إن لم يكن بسلطة القانون فبسلطة العلاقات، وبسلطة الإعلان، وغير ذلك من السلطات الأخرى المبطنة.

وفي إنتخابات المجلس النيابي الخامس عشر التي اجريت في العشرين من شهر تشرين ثاني ٢٠٠٧ أظهرت الصحافة ووسائل الإعلام الأردنية المختلفة قوتها الذاتية، ورغبتها في تقديم تغطية غير مسبوقة لتلك الإنتخابات، وهو ما جرى فعلا، وبدون أي إنحياز يمكن الإعتراف وبكل

إطمئنان بأن الصحافة الأردنية قدمت جهدا غير مسبوق في تغطيتها لإنتخابات المجلس الخامس عشر كما ونوعا بالرغم من الإخفاقات الأخرى التي لازمت ورشة التغطية تلك.

الإعلام الأردني في إنتخابات ٢٠٠٧

أبدت وسائل الإعلام الأردنية على إختلافها وتحديدا الصحافة المكتوبة إهتماما مبكرا جدا بالإنتخابات النيابية، في الوقت الذي كان فيه مجلس النواب الرابع عشر لا يزال قائما، وبدأت الصحف المكتوبة ـ تحديدا ـ الحديث في مواعيد الانتخابات المقبلة، وموعد فض المجلس.

ونشرت تقارير مبكرة عن المواعيد المقترحة لإجراء الانتخابات النيابية في الوقت الذي لم تكن فيه اية مؤشرات واضحة يمكن ان تشي بموعد صريح لإجرائها.

وفي هذا السياق تنفرد جريدة "العرب اليوم" في عددها الصادر بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٧ بنشر تقرير أكدت فيه على ان اجراء الانتخابات النيابية سيكون في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني مما يعني تأجيل حل مجلس النواب الى الثلث الاول من آب المقبل.

وينسب التقرير لمصدر حكومي - لم يسمّه - ان حل مجلس النواب سيؤجل الى ما بعد الخامس من شهر آب، ليتزامن مع اعتماد الجداول الانتخابية لمجلس النواب الخامس عشر.

إن هذا الإهتمام المبكر بموعد إجراء الإنتخابات النيابية من قبل الصحافة المكتوبة فتح الأبواب مشرعة أمام مئات التقارير والأخبار التي تولت نشرها لاحقا، لتنتقل عدوى الإهتمام إلى المواقع الإلكترونية التي بدأت تظهر مبكرا منبئة عن دور مقبل وجديد لم تشهده اية إنتخابات نيابية سابقة في المملكة.

هذا الإهتمام المبكر قاد الصحافة ووسائل الإعلام إلى تهيئة فرقها، وصب إهتمامها على الإنتخابات المقبلة، ممّا هيأ لها الأجواء لفتح مساحات واسعة على صفحاتها لتغطية اية أخبار أو نشاطات بدأت تظهر للعلن بين يدي الحدث الكبير والمقبل.

وساعد هذا الإهتمام المبكر بمنح الصحافة ووسائل الإعلام المتعددة دورا مختلفا عن الدور الذي لعبته في أية إنتخابات سابقة، ولا بد من الإعتراف هنا أن دور وسائل الإعلام الأردنية على تنوعها من صحف مقروءة يومية وأسبوعية، وإذاعات وفضائيات خاصة، وإعلام رسمي، ومواقع إلكترونية، وغيرها من وسائل الإتصال الحديثة قد حققت قفزة نوعية وكمية في تغطية الإنتخابات البلدية والنيابية التي شهدتها المملكة في عام ٢٠٠٧ مما يسمح لنا التسجيل هنا وبكل إطمئنان إلى أن أداء الوسائل الإعلامية جميعها كان متميزا ومختلفا في مضمونه كمّا ونوعا عن تغطيته للإنتخابات النيابية السابقة التي جرت في ١٧ حزيران ٢٠٠٣ وما سبقها من إنتخابات أخرى أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣ ، و١٩٩٧ .

هذا التميز لم يأت من فراغ، فقد راكم الإعلام الأردني تجارب سابقة في هذا الجانب، سمحت له بتأدية تغطية مختلفة للانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧ تميزت عن سابقاتها، ولا بد من التأكيد على أن مجموع النشاطات التدريبية التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني لصحفيين على جودة التغطية الصحفية للإنتخابات، قد ساهمت الى حد ما في الرفع من سوية التغطية، وإن كانت تلك الجهود التدريبية تحتاج للمزيد من التنوع والتكثيف والتوسع فيها، وهو ما نأمل أن يتم خلال الدورات الإنتخابية المقبلة.

كانت وسائل الإعلام تبحث عن دور حقيقي لها في تغطية الإنتخابات حتى قبل أن تصبح حقيقة قائمة، وهو ما جعلها تهتم إهتماما واضحا بالإجراءات الحكومية المقبلة تجاه تسهيل مهمتها في التغطية، و إبراز الإجراءات الحكومية في هذا الجانب، وهذا ما ظهر جليا في الخبر الذي بثته وكالة الأنباء الأردنية "بترا" في نشرتها الصادرة بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ متضمنا تصريحات وزير الداخلية عيد الفايز في لقائه مع اسرة الوكالة حول التسهيلات لوسائل الاعلام المختلفة بانه " تم تجهيز مراكز اعلامية لتوفير كافة المعلومات لأي من وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية وانه تم اعتماد المركز الثقافي الملكي مركزا اعلاميا رئيسيا مشيرا الى دور وكالة الانباء الاردنية المهم في التغطية الاعلامية لهذه الانتخابات".

إن من المؤكد أن الإعلام الأردني نظر للإنتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧ بإعتبارها مناسبة وطنية لتحقيق قفزة نوعية في مسيرة الأردن الديموقراطية، وإعتبرها مناسبة وطنية حقيقية تستدعي الإهتمام الفائق بها، ومنحها حقها من المتابعة والمشاركة والتقييم، إلى جانب كونها مناسبة لها علاقة بالجانب التجاري فيما يتعلق بفرص الحصول على عوائد مالية من الإعلانات الإنتخابية.

هذه النظرة للإنتخابات النيابية لم تعزز فقط من روح المنافسة المتواضعة بين الصحف على الخبر، او التحقيق، بالقدر الذي عزّزت فيه من روح المنافسة بالحصول على الإعلان الإنتخابي، وفي كل المعطيات، فإن ما يظهر لنا بوضوح هو الأداء الجيد وغير المسبوق للإعلام الأردني في تغطية الإنتخابات النيابية، بالرغم من الفجوات العديدة التي أظهرتها الدراسة ، وأشرنا إليها كل في موقعها.

لقد إستعدت المؤسسات الإعلامية على إختلافها مبكرا في إعداد فرقها الصحفية لمتابعة العملية الإنتخابية، وقبل أكثر من شهرين على بدء عملية الترشيح للإنتخابات، كانت هناك فرق صحفية عرفت تماما مهماتها في كل مؤسسة وصحيفة، ونزلت للشارع وهي مطمئنة تماما إلى أن دورها المختلف قد بدأ.

وتم تشكيل الفرق الصحفية الخاصة بتغطية الإنتخابات النيابية بطريقة تقليدية، بحيث شكلت خلية عمل من معظم مندوبي الصحيفة او المؤسسة الإعلامية، دون النظر الى قدرات أعضاء الفريق المختلفة، ودون إخضاع أي منهم الى دورة تدريبية متخصصة في كيفية التغطية، أو حتى تدريبهم على المعايير الدولية المتبعة في تغطية الإنتخابات النيابية في الدول الديموقراطية من قبل مؤسساتهم.

كانت هذه الآلية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى خلق فجوات في تغطية الإنتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧، وهي فجوات تتعلق بالدرجة الأولى في عدم إهتمام الوسائل الإعلامية بتحقيق مبدأ الحياد الكلي، وتحقيق مبدأ المساواة في التغطية لجميع المرشحين على حد سواء، والخلط الواضح بين "الإعلام والإعلان"، وظهور إنحياز واضح في بعض الأحيان إلى مرشحين على حساب مرشحين آخرين.

هذه السلبيات التي ظهرت في التغطيات المختلفة لوسائل الإعلام في إنتخابات ٢٠٠٧ لا تعني بالضرورة تجاهل الإيجابيات الكبيرة والريادية التي حققتها وسائل الإعلام الأردنية خاصة إصرارها على القيام بدور المراقب الجيد للعملية الإنتخابية، وجرأتها في الكشف بدون موارية أو تردد عن تجاوزات في العملية الإنتخابية، بدءا بمرحلة ما قبل يوم الإقتراع من خلال الكشف عن ظاهرة المال الإنتخابي، أول المال السياسي، وشراء الذمم، ونقل الأصوات، وإنتهاءا بالكشف عن

تجاوزات ظهرت جليا يوم الإقتراع، سواء من قبل المرشحين أنفسهم، أو من قبل أنصارهم، او من قبل الجانب الرسمي المشرف على العملية الإنتخابية.

إن ما يلفت الإنتباه في مضامين التغطية الإعلامية لإنتخابات ٢٠٠٧ هو إحتكامها للتغطية العادية التقليدية، وكان ذلك نتاجا واضحا ومباشرا للآلية التي إتبعتها الوسائل الإعلامية في تشكيل فرقها الخاصة بالتغطية، وفي معظم المواد التي تم نشرها وإذاعتها، فإنها لم تخرج عن حدود الجوانب التقليدية في التغطية، إلى جانب كونها لم تضع خططا واضحة تستند إلى المعايير الدولية والمحلية في هذا الشأن بالذات.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان من اهم الاسباب التي ادت الى خلق تلك الفجوات هو عدم قيام معظم وسائل الاعلام المختلفة بتدريب فرقها الصحفية على اسس التغطية الجيدة للإنتخابات، ممّا أدى بالصحفيين الذين تصدوا لهذه المهمة للإعتماد على خبراتهم الشخصية بالدرجة الاولى، وباستثناء الصحفيين الذين خضعوا لدورات تدريبية تولت تنفيذها مؤسسات مجتمع مدني مختلفة على- قلتّهم -، فإن من تبقّى منهم كان يعتمد على خبراته وقدراته الشخصية، وعلى توجيهات مؤسسته الصحفية.

ويلاحظ وبشكل لافت للانتباه ان المعايير الدولية والمحلية بكليّتها لم تكن حاضرة تماما في اطار المعايير التي وضعتها المؤسسات الصحفية والاعلامية للعاملين فيها، لاعتمادها والسير على خطاها، حتى ان مدونة السلوك التي صدرت عن المجلس الأعلى للإعلام لتحقيق تغطية موضوعية للانتخابات النيابية،كان توقيت صدورها في وقت متأخر عن إنطلاق قطار التغطية أولاً، الى جانب عدم الاهتمام الواضح بها وبتعميمها، حتى انها لم تخضع لنقاش مستفيض من قبل الكوادر

الصحفية التي تولت القيام بمهمة التغطية.

ولا بد من الإشارة إلى ان المؤسسات الإعلامية لم تترك الحبل على الغارب فيما يتعلق بأصول التغطية النزيهة والحيادية والدقة والموضوعية، والتوازن في التغطية الصحفية للحدث الانتخابي، فقد كانت هذه المعاير حاضرة تماما في اجتماعات تشكيل الفرق الصحفية لتغطية الانتخابات، لكن حجم الالتزام بتلك المعايير لم يكن متساويا تماما، وقد أدت الإختلالات الى حدوث ليس فجوات واضحة وخطرة في التغطية فقط، وإنما أحدثت فجوات واضحة بين المعايير نفسها.

إن من أهم العوامل المؤثرة في القفزة النوعية والكمية التي غطت بها وسائل الاعلام الانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧ هو إدراكها لأهمية دورها المتصاعد في الإنتخابات رقابة وتغطية، ولا بد من الإعتراف ايضا بأن المناخ الديمقراطي الأردني ساعد الوسائل الإعلامية المختلفة على النجاح، وعلى القيام بدورها في عملها.

المعايير الدولية والمحلية في تغطية الإنتخابات النيابية

المعايير الدولية والمحلية في تغطية الإنتخابات النيابية

شهدت الإنتخابات النيابية للمجلس النيابي الخامس عشر إصدار أول مدونة للمباديء الرئيسية لتغطية الإنتخابات النيابة تم توجيهها للصحفيين لتكون معيارا لهم في تغطيتهم للإنتخابات، وتولى المجلس الأعلى للإعلام وبالتعاون مع نقابة الصحفيين صياغتها ونشرها.

صدرت" مدونة المبادئ الرئيسية للتغطيـة الإعلامية والصحفية للانتخابـات النيابيـة ٢٠٠٧" أثناء ندوة حوارية حول" الإعلام والإنتخابات النيابية " عقدت في مقر المجلس الأعلى للإعلام برعاية وزير الداخلية، رئيس اللجنة العليا للإنتخابات النيابية عيد الفايز ، وتولت رئيس المجلس د. سيما بحوث الإعلان عنها في ذلك الإجتماع بالرغم من تأخر نشرها ، وبعد أن كانت مراحل عديدة من محطات الإستعداد للإنتخابات قد أصبحت خلف الظهر.

هذا التأخير لم يؤثر تماما على قيمة تلك المدوّنة التي حاول واضعوها إستلهام المعايير الدولية في تغطية الإنتخابات النيابية، ونزاهتها، ويكفي أن تكون إيجابيات وضعها ونشرها في مقدمة الإيجابيات العديدة التي رافقت إصدارها، بالرغم من أن المجلس الأعلى للإعلام أو حتى نقابة الصحفيين لم يتفقا على تنفيذ ورشات عمل أو فتح حوار حول مبادئها الثمانية، أو حتى إصدارها في وقت مبكر سابق على صدورها.

وتضمنت المدونة ثمانية مباديء رئيسية هي تغطية دقيقة،عادلة، متوازنة، وتزويد المواطنين بالمعلومات وتعزيز القيم الديمقراطية وتشجيع الحوار والنقاش، والمتابعة، والتمييز بوضوح بين الإعلامي والإعلاني والدعائي، وعدم نشر المواد المسيئة، والإلتزام بالتشريعات ، والإهتمام بالمرأة والشباب وشرائح المجتمع الخاصة.

وبرّر المجلس الأعلى للإعلام إصداره للمدونة بحرصه" على متابعة التوجيهات الملكية السامية بإجراء إنتخابات نيابية شفّافة ونزيهة، ولكي تؤدي وسائل الإعلام الأردنية المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية دوراً فاعلاً في تغطية هذه الانتخابات وتعزيز الاهتمام بها، وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية؛ ولأن للإعلام دوراً محركاً ومؤثراً في سير العملية الانتخابية وترسيخ وتعزيز الديمقراطية" - حسبما جاء في ديباجة المدوّنه -.

إن المباديء الثمانية التي تضمنتها المدونة تتطابق في مضامينها تماما مع المعايير الدولية للتغطية الإعلامية للإنتخابات، وهو ما كان حاضرا تماما أمام واضعيها الذين أكدوا على ضرورة تحقيق التغطية المتوازنة والعادلة والدقيقة للحملات الإنتخابية للمرشحين وللأحزاب وبمسؤولية وبمهنية، واستخدام كافة القوالب الصحفية" كالأخبار والتقارير والتحقيقات والمقالات" قبل الانتخابات وبعدها، مع الحرص على التغطية الإعلامية الشاملة، ووضع معايير علمية لإستفتاءات الرأي العام التي تقوم بها وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية، بحيث لا تروّج لمرشح أو لحزب معين من خلال استغلال ثقة الناس بالأرقام، فضلا عن متابعة المرشحين بعد فوزهم والتأكد من التزامهم بوعودهم وبرامجهم الانتخابية و إطلاع الرأي العام على كيفية ممارستهم للسلطة العامة.

وحثّت المدوّنة الصحفيين على تعريف المواطنين بحقهم بالمشاركة في الشأن العام، عن طريق ممثلين لهم في السلطة التشريعية يختارونهم بحرية، وذلك باعتبار هذا حقاً من حقوق الإنسان والركيزة الأساسية للدولة الديمقراطية وضمانة للحقوق والحريات العامة، وتحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم عن قناعة لمن يرون أنه الأقدر على تمثيلهم، وتشجيع الناخبين على الدخول في مناقشات

عامة مع المرشحين حول برامجهم الانتخابية، وإبراز صوت الناخب وإيصال أفكاره وقضاياه التي يطرحها للمرشحين والجهات ذات الصلة بالانتخابات، ونشر نتائج استفتاءات الرأي العام مع توضيح منهجيتها "عدد الأشخاص الذين جرى استطلاع رأيهم، من هم، ما هي وسيلة جمع البيانات، ... الخ" وتقديم المعلومات الكافية عن الجهات التي تجريها أو تدعمها، أو تموّلها، أو تشرف عليها.

وركّزت على ضرورة القيام بمتابعة ورصد إجراءات الجهات التنفيذية المعنية بالعملية الانتخابية، وتبيان مدى التزامها بالنزاهة والحيادية والشفافية، وتقيّدها بالقوانين المعمول بها، وكشف الإنتهاكات أن وجدت، ورصد ومتابعة محاولات التدخل مهما كان نوعها والتي تمس بسلامة العملية الانتخابية، وتعوّق ممارسة المواطنين لحقهم في الانتخاب، ورصد ومتابعة أي شكل من أشكال القسر أو الإغراء التي تدفع الناخبين إلى الكشف عن نواياهم الإقتراعية، أو المتعلقة باستخدام المال السياسي .

ودعت الصحفيين للتمييز بوضوح بين الإعلامي والإعلاني والدعائي، والتمييز بين الحقائق والآراء التي يتم نشرها حول العملية الانتخابية، والحرص على عدم إبراز الرأي على أنه حقيقة، والتمييز أيضا بين المواد الإعلامية والإعلانية والدعائية المنشورة.

وأكدت المدونة على ضمان حق الرد والتصحيح، لأي مرشح أو حزب تأثر بسبب ما نشر عنه من معلومات غير دقيقة من قبل وسائل الصحافة والإعلام، وتعريفه بأن له الحق بالرد والتصحيح خلال فترة الحملات الانتخابية، والعمل على تصحيح ما يتم نشره من بيانات ومعلومات غير دقيقه مرتبطة بالعملية الانتخابية.

وحذّرت من نشر المواد المسيئة، من خلال عدم السماح بنشر أي إعلان أو دعاية أو مادة تسيء للآخرين، وعدم نشر أي محتوى قد يؤدي إلى التحريض على الانحياز أو التفرقة أو العنف، وعدم التشهير والتجريح الشخصي، والمبالغة والإساءة للمرشحين والأحزاب أو للجهات التنفيذية ذات الصلة بالعملية الانتخابية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ودعت المدوّنة إلى الإهتمام بالمرأة والشباب وشرائح المجتمع الخاصة، من خلال تشجيع المرأة والتأكيد على أهمية مشاركتها في الحياة العامة وإعطائها فرصة التعبير عن توجهاتها وقضاياها المختلفة، وتشجيع الشباب على المشاركة الايجابية بالانتخابات وإيصال صوتهم دون وصاية للمرشحين والجهات المعنية، وتشجيع كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز مشاركتهم الانتخابية بإيجابية.

وشددت المدونة على الإلتزام بالتشريعات، وبميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة والأعراف التي تحكم السلوك الإعلامي والمهنية الرفيعة، والالتزام بالدستور والتشريعات الانتخابية " قانون الانتخاب، قانون المطبوعات والنشر، قانون الاعلام المرئي والمسموع،..."، والحرص على الإلمام بكافة جوانب العملية الانتخابية " القوانين والأنظمة والتعليمات، الجهات المشرفة، اللجان المسؤولة، ..."، والتوقف عن نشر نتائج استفتاءات الرأي العام قبل خمسة أيام من بدء التصويت وذلك لإعطاء فرصة للمرشحين كافة لمناقشة هذه النتائج مع الناخبين.

إن مباديء المدوّنة الثمانية لم تجد من يلتزم بها تماما من بعض وسائل الإعلام، وتم بالفعل تسجيل مخالفات واضحة لها، لكن ذلك لا يعني أن تلك المباديء لم تكن حاضرة تماما أمام الصحفيين وهم يؤدون عملهم.

قدمت دراسة غير منشورة لمركز حماية وحرية الصحفيين "الأردن"، أعدها المحامي محمد قطيشات توثيقاً لأهم القرارات الدولية والإتفاقيات الإنسانية حول الحقوق المدنية والسياسية للإنسان، التي صدرت عن الأمم المتحدة، ومؤتمرات ومنظمات دولية عديدة، إلى جانب تحليل لتلك الإتفاقيات والقرارات، وأكدت تلك الدراسة على أن القانون الدولي اهتم بالإنتخابات، وقد أولتها الأمم المتحدة اهمية قصوى خاصة بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي دعا إلى تكريس حرية الرأى والتعبير وتداول المعلومات، وحرية التجمّع السلمي، والحق في تكوين الجمعيات المدنية والسياسية، واستقلال السلطة القضائية، والمساواة وعدم التمييز، والحق فى الأمان الشخصى.

ولا بد من التأكيد على أن الدستور الأردني تماهى تماما مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ففي المادة السادسة منه أكد على أن الأردنيين "أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"، وضمن الدستور في المادة السابعة " صيانة الحرية الشخصية".

وكفل الدستور في المادة ١٥ "حرية الرأي"، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير، وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، والصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون، ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء إمتيازها إلا وفق أحكام القانون".

وضمنت المادة ١٦ من الدستور " حق الإجتماع للأردنيين ضمن حدود القانون، وللأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، تكون غايتها مشروعة وووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور" .

ونصت المادة ٦٧ من الدستور على أن مجلس النواب " يتألف من أعضاء منتخبين إنتخابا عاماً سرياً ومباشراً، وفقاً لقانون الانتخاب يكفل ثلاثة مبادىء أساسية هي، سلامة الإنتخاب، وحق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية، وعقاب العابثين بإرادة الناخبين".

وهذه المبادىء الرئيسية الثلاث نص عليها بالتفصيل قانون الإنتخاب المؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣، وتتماشى هذه المبادىء مع المعايير الدولية لنزاهة الإنتخابات والمتمثلة في دوريتها، واستقلال هيئة إدارة الانتخابات، وحياد أجهزة الحكومة وقوات الأمن والموظفين العموميين، وفرض عقوبات على الجرائم الإنتخابية، ومدى تمتّع الناخبين بحقوقهم وحرياتهم الاساسيه وقدرتهم على الإختيار الحر.

ووفقا لهذه المعايير فإن أية إنتخابات نيابية أو محلية"بلدية" لا تتوفر فيها هذه الشروط مجتمعة فإنها تعاني من إختلال فاضح، ستعرّض بالتأكيد نتائج الإنتخابات جميعها للتشكيك، وللرفض، وللإحتجاج، وللطعن.

وأكد دليل الأمم المتحدة حول "حقوق الإنسان والإنتخابات" الذي صدر عن مركز حقوق الإنسان سنة ١٩٩٤، على ثلاثة معايير رئيسية هي، حق المشاركة فى إدارة شئون الدولة، وحق التصويت والترشيح للانتخاب، والحق فى تقلد الوظائف العامة بصورة متساوية، كما اعتبر أن إرادة الشعب هى أساس سلطة الحكم.

واعتبر القانون الدولي حق الحصول على المعلومات ، ودور الصحافة ووسائل الاعلام في متابعة الإنتخابات ومراقبتها، من أبرز المعايير الدولية لنزاهة أية إنتخابات، واشترط على الحكومات إتباع إجراءات محدده لتعكس إرادة الشعب في الانتخابات، وعلى رأسها وصول المعلومات

عن المرشحين والأحزاب والعملية الانتخابية إلى المواطنين، وبناء على ذلك يجب إعداد برامج إعلام الناخبين غير المنحازة لأي حزب، وضمان وحرية توزيع مواد الدعاية السياسية والإنتخابية بدون معوّقات لضمان إدارة الإنتخابات بكل نزاهة وحياد.

وتحدث القانون الدولي عن " إعلام الناخبين" والمقصود به حقوق الناخبين بالحصول على المعلومات عن المرشحين، وعن حقوقهم، بدءا بعملية التسجيل، وإنتهاءا بعملية التصويت، وأوجب على الإعلام والصحافة مساعدة الناخبين في الإجابة على التساؤلات الخمس الأساسية وهي " من ولماذا ومتى وأين وكيف"، وضرورة إعلام الناخبين حول وجوب مشاركتهم في الإنتخابات، ووصولهم إلى صناديق الإقتراع، والضمانات التي توفرها الدولة لحماية حقوقهم فى المشاركة بسرية فى العملية الإنتخابية.

وأوجب القانون الدولي على أن يكون " إعلام الناخبين" فى متناول جميع أفراد المجتمع، بصرف النظر عن لغتهم أو مستوى تعليمهم. وحث أيضا على ضمان توفر المواد الدعائية والتثقيفية بكافة اللغات الدارجة " اللغات المحلية" في البلد.

ودعا القانون الدولي لضمان وصول جميع المرشحين والأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام، وبالتساوي، وبدون تمييز، وتخصيص وقت للبث الإذاعي أو التلفزيوني، والنشر في الصحف وبمساحات متساوية تماما بين جميع المرشحين، وإختيار الوقت والمكان المناسبين، بما يكفل وصول المرشحين إلى الناخبين في أفضل ساعات الإستماع والمشاهدة، أو في الصفحات الرئيسية الظاهرة للصحف.

ووضع القانون الدولي شروطا أخلاقية على الدعاية الإنتخابية للمرشحين والأحزاب، حتى لا يصدر عن أي مرشح أو حزب بيانات كاذبة أو تشهير مقصود في مرشحين منافسين، أو تضمين دعايتهم الإنتخابية ما يحتوي على مواد عنصرية أو طائفية أو تحريض على العنف، إلى جانب عدم إصدار وعود غير منطقية أو واقعية لتلافي خداع الناخبين، عن طريق الدعاية الكاذبة، إستغلالا لوسائل الإعلام، التي دعا القانون الدولي إلى أن يكون إستخدامها إستخداما مسؤولا.

إن من أبرز ما تم التوافق عليه دوليا حول تأمين بث ونشر الدعاية الإنتخابية هو إصدار مدوّنة لوسائل الإعلام، لكون وجود هذه المدوّنة أفضل بكثير من العمل التشريعى أو الحكومى الذى قد يثير مسألة الرقابة والتدخل غير الجائز فى حقوق الإنسان المتمثلة بحرية الإعلام والتعبير.

إن الحديث عن المعايير الدولية في تغطية الإنتخابات النيابية يحتاج للكثير من النقاش والتفصيل، وللحقيقة المطلقة فإن هذه المعايير أصبحت معروفة على مستوى العالم أجمع، ولا بد من التأكيد على أن ما ورد في مدونة المجلس الأعلى للإعلام تكفي لتوضيح تلك المعايير الدولية شكلا ومضمونا.

ومن الملاحظ هنا أن تلك المعايير - كما قلنا سابقا - شهدت بعض التجاوزات عليها وتحديداً فيما يتعلق ببث الدعاية الانتخابية مبكرا، وعدم منح جميع المرشحين مساحات زمنية "الإذاعة والتفلزيون"، ومساحات مكانية" الصحف المطبوعة"، لمخاطبة الناخبين، في الوقت الذي أظهرت فيه بعض وسائل الإعلام " المطبوعة" إنحيازا بدا أكثر من واضح لصالح مرشحين على حساب مرشحين آخرين.

لقد حددت " ليزا شنيلنكر" في دراستها حول تحسين التغطية الاعلامية للانتخابات في الديمقراطيات الناشئة، عدة معايير توجب على الصحفي الإنتباه اليها أثناء تغطيته للإنتخابات وهي، ضرورة انتباه الصحفي في الميدان إلى شراء الأصوات، ومحاولات تجريد الناخبين من أهلية التصويت وتخويفهم، والوعود التي يقدمها المرشحون عشيّة الإنتخابات، ومواقع مراكز التصويت، وأيّة عراقيل أخرى، إلى جانب الإهتمام بتزوير هويّات الناخبين، والناخبين المسجلين غير الموجودين في سجلات الناخبين، والتأخير في توفير أوراق الإقتراع، وفتح صناديق الإقتراع أمام الناخبين، وتعطل وسائل النقل، وغيرها من القضايا الأخرى.

إن "المعايير الدولية لتغطية الإنتخابات النيابية" ستكون حاضرة أمامنا ونحن ندرس في الفصول التالية بعضا من اداء وسائل الإعلام الأردنية على إختلافها أثناء تغطيتها للإنتخابات النيابية للمجلس النيابي الخامس عشر التي جرت في العشرين من شهر تشرين ثاني ٢٠٠٧ .

الغائب الكبير

.. التغطية المتوازنة للمرشحين ؟

الغائب الكبير ..

التغطية المتوازنة للمرشحين

إن البحث عن التغطية المتوازنة للمرشحين في وسائل الاعلام المختلفة لن تقود الباحث حتما الى نتائج ايجابية تدعم فرضية " التغطية المتوازنة"، وفي الحقيقة التي تثبتها الوقائع والمعطيات فإنها لن تجد لها ما يدعمها على الارض، مما يجعل منها مجرد فرضية لن تستقيم بالمطلق أمام المعطيات المتحققة امام الباحث.

ولم تجتهد الصحف ووسائل الاعلام المختلفة لتحقيق مبدأ "التغطية المتوازنة لجميع المرشحين"، ومساواتهم ببعضهم البعض من حيث نشر اخبارهم، او تحليل مواقفهم الانتخابية، او حتى تحليل مضامين خطاباتهم الدعائية بما فيها الشعارات الانتخابية، وكأن هذا الهدف هو أبعد ما يمكن ان تفكر الصحف فيه، وهي تجهد في تقديم وجباتها اليومية او الاسبوعية للقراء.

ولعل السبب الجوهري والاساسي في غياب "التغطية المتوازنة" هو نظرة وسائل الاعلام المختلفة للعملية الانتخابية بكاملها، إذ إنها اعتبرت تخصيص أية مساحة لمرشح هي من قبيل الدعاية المجانية للمرشح نفسه، ولهذا لجأت وسائل الإعلام إلى تجاهل النشاطات الإنتخابية للمرشحين جميعهم الاّ قلة قليلة منها، كان من أبرزها تغطية إخبارية لمرشحين تعاملت مع نشاطات افتتاح مقراتهم الانتخابية باعتبارها أخبارا عادية وليست مواد إعلانية، الى جانب تغطية إخبارية غير إعلانية للنشاطات الانتخابية المشتركة لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي.

وأفردت الصحف ووسائل الاعلام المختلفة باستثناء التلفزيون الاردني، مساحات إخبارية وتحليلية "مقالات وتعليقات" لإعلان حزب جبهة العمل الاسلامي عن قائمة مرشحيه للانتخابات النيابية، الى جانب اعلان احزاب المعارضة عن المرشحين الذين ستدعمهم، لكنهم لم يحظوا بذات المساحة الخبرية والتحليلية التي حظي بها مرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي - على قلتها بالطبع -.

وبقيت النشاطات الانتخابية للمرشحين الآخرين شبه غائبة عن المساحات المخصصة لتغطية الانتخابات البرلمانية، باستثناء الاعلانات الانتخابية مدفوعة الأجر " الاعلانات التجارية" والتي تفاوتت مساحاتها بحسب قدرة المرشح المعلن.

ولوحظ ان الصحف ووسائل الاعلام المختلفة كانت تلجأ لإخفاء أسماء المرشحين وصورهم الشخصية اثناء استخدام الصور المرافقة للتقارير الصحفية، لكن هذه الحالة كانت تتعرض لبعض التجاوزات، أو غضّ النظر عن أسماء وصور مرشحين كانت تظهر واضحة تماما، مما أعطت لبعض المرشحين "دعاية مجانية"، الى جانب تمتعهم بأفضلية واضحة عن المرشحين الآخرين.

إن من أبرز وأهم الأسباب التي جعلت الصحف ووسائل الإعلام تقع في مشكلة عدم التغطية المتوازنة للمرشحين، هي خضوعها لسياسة الخلط الواضح بين " الإعلام والإعلان"، ولقاعدة "الإعلان مدفوع الأجر"، وهو ما أدى الى حرمان العديد من المرشحين من تغطية متماثلة مع المرشحين الآخرين الذين يتمتعون بقدرة مالية، مما منحهم الفرصة الأكبر لشراء مساحات إعلانية، وفي أماكن بارزة في الصحف، وبالتالي تمتعهم بأفضلية واضحة عن المرشحين الآخرين الذين لا يملكون القدرة المالية الكافية لشراء المساحات الاعلانية.

ومن المفيد التأشير هنا الى ان بعض وسائل الاعلام المختلفة وقعت مبكرا في مخالفة قانون الانتخاب عندما قامت بنشر اعلانات انتخابية مبكرة لمرشحين وقبل ان تبدأ قانونيا مرحلة الدعاية الانتخابية، عن طريق نشر اعلانات الاجماعات العائلية والعشائرية وغيرها من انواع الاعلانات الاخرى التي حاولت الالتفاف على القانون، وقد دفع هذا الامر بوزير الداخلية لمنع ذلك لاحقا، الى جانب إصدار دائرة المطبوعات والنشر تعميما على الصحف يمنع النشر قبل ان تصبح الدعاية الانتخابية مباحة بموجب القانون.

ويجب التسجيل هنا بأن وسائل الاعلام المختلفة ساهمت بتقديم أفضلية لمرشحين على مرشحين اخرين، حين قام البعض منها بنشر اخبار عن فائزين محتملين، او عن مرشحين حصلوا على إجماعات عشائرية وعائلية"بورصة المرشحين"، وغيرها من الاخبار الاخرى التي تصب جميعها في قناة منح الافضلية لمرشح على حساب مرشح اخر، وهو ما يمكن اعتباره تدخلا غير مباشر من وسائل الاعلام في توجهات الناخبين، والتأثير على إختياراتهم، مما يتنافى ومبدأ الحياد الكلي للصحافة، وهو بالتاكيد إختلال واضح في مبدأ الوقوف على مسافة واحدة من جميع المرشحين .

وللتدليل على ذلك تكفي الإشارة - على سبيل المثال فقط -إلى إهتمام الصحف بنشر خبر إفتتاح المرشح د. ممدوح العبادي مقره الإنتخابي، والتعامل معه كخبر صحفي وليس كإعلان إنتخابي مدفوع الأجر، أو مجاني، في الوقت الذي لم تغطي الصحف أحداثا عديدة مماثلة، بإستثناء من تولى من المرشحين نشر إعلانات مدفوعة الأجر عن إفتتاح مقراتهم الإنتخابية.

في ٢٩ أيلول ٢٠٠٧ ينشر موقع وكالة أنباء رم على صفحته الرئيسية

وفي صفحة "أسرار" خبرا عن مرشح بعنوان " النائب الكوز الصوت بـ "عشرون ديناراً وعلى أقساط"، مما يمكن إعتباره تشهيرا بحق المرشح، بإعتباره من المتاجرين بأصوات الناخبين.

وفي سياق آخر ينشر الموقع نفسه بتاريخ ٦ تشرين أول ٢٠٠٧ خبرا أظهر إنحيازا واضحا وتأثيرا على توجهات الناخبين جاء فيه "جاهة من وجهاء الشمال لإقناع الروابدة خوض غمار الانتخابات النيابية" قالت فيه " ان جاهة من ٢٥٠ شخصية من وجهاء الشمال ستتوجه اليوم بعد الإفطار باتجاه منزل دولة عبد الرؤوف الروابدة لاقناعه بالعدول عن قراره في عدم خوض الانتخابات النيابية القادمة، وان جاهات اخرى من مواطنين توجهت الى منزل الروابده في منطقة الصريح ومنطقة ابو نصير تدعوه الى خوض الانتخابات النيابية القادمة" .

هذا الخبر يجد مكانه في اليوم التالي على موقع وكالة سرايا الإخبارية تحت عنوان "٤٠٠ شخصية رفضوا مغادرة منزل الروابدة إلا بعد عدوله عن قرار الانسحاب".

وللتدليل أيضا على الإنحياز لمرشحين على حساب مرشحين آخرين، يمكن التوقف فقط عند ثلاث حالات ، الأولى سجلها موقع وكالة أنباء رم بتاريخ ٨ تشرين أول ٢٠٠٧ حين نشر خبرين الأول بعنوان " مرشحة في مادبا.. نائب سابق وتستثمر علاقاتها مع المسؤولين"، والخبر الثاني بعنوان " تنازل انتخابي بدلا عن قضية فساد في الدائرة الرابعة؟!" .

والحالة الثانية ظهرت في تقرير نشرته جريدة العرب اليوم في ٢٩ أيلول ٢٠٠٧ تؤكد فيه على ان العديد من المرشحين حصلوا على أقراص مدمجة تتضمن أسماء الناخبين بينما لم يحصل عليها اخرون، وجاء في التقرير "اكد مرشحون لـ "العرب اليوم" بأنهم حصلوا فعلا على أقراص

مدمجة تحمل اسماء الناخبين في الدوائر الانتخابية التي ينوون الترشح لها وانها قد سربت لهم فعلا من بعض الجهات التي اشرفت على عملية التسجيل الأَمر الذي اثار حفيظة المرشحين الاخرين الذين لم يحصلوا على جداول الناخبين لمناطقهم الانتخابية".

وهذا الخبر يكشف بوضوح عن إنحياز رسمي لمرشحين يتمتعون بأفضلية على حساب مرشحين آخرين، بالرغم من أن القانون يمنع ذلك، لكن "الجهات التي أشرفت على عملية التسجيل" سمحت لنفسها بالتدخل في مثل هذا الأمر الذي يعتبر شديد الخطورة.

والحالة الثالثة جاءت هذه المرة من الإعلام الرسمي، ومن وكالة الأنباء الأردنية "بترا " التي نشرت خبرا في ١٨تشرين الأول ٢٠٠٧ عن" التحقيق مع النائب السابق ناريمان الروسان" التي كانت من بين المرشحات للانتخابات النيابية، وجاء في الخبر " إن مدعي محكمة بني كنانه سامر الغزاوي أسند للمرشحة الروسان تهمتي إساءة الائتمان ومخالفة احكام قانون الانتخاب للنائب"، وتولت الصحف جميعها نشر الخبر نقلا عن "بترا"، فيما تولت الصحف الأسبوعية التعامل مع تلك القضية بتفاوت واضح.

وأمام هذا كله فإن النشاطات الرسمية للحكومة المتمثلة بنشاطات وتصريحات رئيس الوزراء ووزير الداخلية، والناطق الرسمي باسم الحكومة، والحكام الاداريين، اخذت حيزاً كبيراً وواسعاً في التغطيات الاعلامية المرافقة للعملية الانتخابية، في الوقت الذي بقيت فيه حظوظ المرشحين من تلك التغطيات شبه غائبة الاّ في أحيان قليلة جدا.

هذه الحالات التي لم تحقق مبدأ التغطية المتوازنة، منحت الحكومة وتصريحات المسؤولين الحكوميين مساحة كبيرة من إهتمام وسائل

الاعلام بالنشاطات الانتخابية، وفي احيان كثيرة على حساب المرشحين الذين لم يستطيعوا حجز اماكنهم في المساحات الإخبارية او حتى في المساحات الإعلانية مدفوعة الأجر.

إن تلك النتائج السابقة أكدت عليها عدة تقارير متخصصة صدرت تباعا عن مراكز دراسية وبحثية هامة كان في مقدمتها التقرير الذي صدر عن مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بعنوان " مراقبة التغطية الاعلامية للانتخابات النيابية ٢٠٠٧ " وخلص الى عدة نتائج كان في مقدمتها تاكيده على " أن الصحافة المحلية بشقيها اليومية والأسبوعية، لم تتمتع بالحيادية الكافية والعدالة في تغطيتها الإعلامية للانتخابات، خاصة فيما يتعلق بإعطاء الحجم والمساحات العادلة لكافة أطراف العملية الانتخابية، وللمرشحين على اختلاف أيديولوجياتهم، وثقافاتهم السياسية والاجتماعية وانتماءاتهم سواء الحزبية او العشائرية، ولوحظ بالنتيجة تغليب أطراف وشرائح معينة من المرشحين على أطراف أخرى، معتبرا ذلك من ضمن المؤشرات السلبية في الإعلام المحلي في تغطيته للإنتخابات، مقارنة مع المعايير الدولية في تغطية الإنتخابات النيابية، ومؤكدا على ان تلك النتائج السلبية، طغت على الإيجابية خاصة في تغطيات الصحافة الأسبوعية".

وأشار التقرير الى ان " الصحف الأسبوعية نشرت قائمة بالمرشحين المفترضين قبل الإعلان رسمياً عن قائمة المرشحين، وكذلك الحال نشرت بعض الصحف قائمة بالفائزين المفترضين.. وإلى إبراز نجوم المرشحين من رجال الأعمال ومن نواب سابقين لهم تاريخ حافل في المجلس النيابي بصورة واضحة في الصحافتين اليومية والأسبوعية".

وخلص التقرير الى ذات النتائج التي خلصنا اليها فيما يتعلق بنشر " إعلانات مدفوعة يظهر فيها ترويج واضح لمرشحين من خلال الإعلان عن تبرعات لجمعيات خيرية أو افتتاح يوم طبي مجاني".

قراءة في تقارير التقييم

قراءة في تقارير التقييم

أربعة تقارير تقرأ اداء الاعلام في تغطية الانتخابات النيابية

ليس لأحد إنكار حجم التميّز للإعلام الأردني على إختلاف أدواته في تغطية الإنتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧ إذا ما قورن بأدائه في تغطية الإنتخابات السابقة للمجالس النيابية الماضية "الرابع عشر والثالث عشر والثاني عشر والحادي عشر".

إن التغطية الإعلامية لإنتخابات ٢٠٠٧ تفوق في تنوعها وحجمها ما كانت وسائل الإعلام الأردنية قد بذلته في تغطية الإنتخابات النيابية الماضية " منذ إنتخابات ١٩٨٩ للمجلس الحادي عشر"، كما تسجل دراستنا هنا وبكل إطمئنان أن الإعلام الأردني قدم مساحات ضخمة لتغطية الإنتخابات النيابية، بغض النظر عن النوع والكيف.

إن هذه الخصوصية تعود بالدرجة الأولى إلى أهمية الحدث الإنتخابي، الى جانب التوسع في إستخدام الوسائل الاعلامية الجديدة وخاصة الصحافة الإلكترونية التي دخلت لأول مرة حلبة الإعلام الإنتخابي في الأردن، والفضائيات ومحطات الاذاعة الخاصة، إلى جانب دخول وسائل الاتصال الحديثة جدا في تغطية العملية الانتخابية" أجهزة الخلوي ورسائل SMS "، وحتى في ترويج الدعاية الانتخابية من خلال استخدام وكالات الانباء الخاصة على شبكة الانترنت، الى جانب المواقع الاخبارية الخاصة على الشبكة التي قامت هي الاخرى بدور فاعل، ليس فقط في نقل الاخبار والتعليق عليها وانما في استخدامها من قبل المرشحين كوسائل اعلانية مؤثرة، ومشاركة الالاف من الناخبين في التفاعل مع تلك المواقع من خلال التعليق على ما تنشره .

كان اداء الاعلام الاردني في تغطية العملية الانتخابية من خلال الكم أداءا متميزا ومختلفا عمّا تعوّد عليه في التغطيات الانتخابية السابقة، بالرغم من العثرات والسلبيات التي رافقت تلك التغطية خاصة ما يتعلق منها بالجانب الأهم في مهمات الاعلام تجاه المرشحين والناخبين، وهي مهمة الحياد التام، ومنح الفرصة المتوازية لجميع المرشحين لاستخدام الوسائل الاعلامية.

وربما كانت الإنتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧ الفرصة الأولى للصحافة الأردنية للتعرف على المعايير الدولية في تغطية الإنتخابات النيابية بشكل واضح، وإن لم يتم تطبيقها بالشكل والمضمون الكافيين، وقد ظهرت تلك المعايير من خلال الأسس والمباديء التي وضعت كناظم رئيسي في عملية مراقبة الأداء الإعلامي الأردني في تغطية العملية الإنتخابية من خلال جهات قامت ولأول مرة بهذه المهمة الجديدة.

فلأول مرة تشهد الانتخابات النيابية في الأردن تشكيل جهات رقابية بهذا الحجم من مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لتقوم بدور الرقيب المحايد والنزيه على اداء الاعلام الاردني في عملية تغطيته للانتخابات البرلمانية.

ولأول مرة تصدر مدوّنة توجيهية للصحفيين في كيفية تغطية الإنتخابات النيابية وفقا للمعايير الدولية المعتمدة.

ولأول مرة تشهد الإنتخابات النيابية الأردنية إصدار تقارير متخصصة تدرس وتقيّم أداء الصحافة والإعلام المحلي في تغطيته لمجريات العملية الإنتخابية.

وبالرغم من أن التقارير الصادرة التي اهتمت برصد أداء الاعلام

الاردني في تغطية الانتخابات النيابية لم تسجل اية ايجابية تجاه تحقيق الاعلام لمبدأ العدالة في حق جميع المرشحين بتغطية متوازنة فيما بينهم، فإن تلك التقارير لم تغفل الحديث بوضوح عن ايجابيات اخرى، وان دراسة مستفيضة للتغطيات الاعلامية المختلفة لحملات المرشحين الانتخابية تؤكد بدورها على تلك النتائج التي توصلت اليها تلك التقارير.

إن السبب المباشر وراء عدم تحقيق التغطية المتوازنة والمتكافئة لجميع المرشحين مصدره ان بعض وسائل الاعلام أظهرت إنحيازا لقلة قليلة من المرشحين، فيما انتهجت جميعها سياسة تجارية بحتة في التعامل مع حملات معظم المرشحين الانتخابية معتمدة على مبدأ " التغطية مدفوعة الأجر"، أو مبدأ " الاعلان بثمن"، وقد أدت تلك السياسة الى جرّ المؤسسات الاعلامية الى حفرة " عدم التكافؤ في التغطية"، وظهرت تلك التغطيات وكأنها منحازة لمرشح على حساب مرشح آخر، بالرغم من الحرص الواضح الذي أبدته بعض وسائل الإعلام في التأشير إلى أن ما تنشره للمرشحين ما هو إلا "إعلان مدفوع الأجر".

وفي أحيان كثيرة ومتعددة وجدت الصحف نفسها تغرق فيها، حين قامت بتغطية نشاطات انتخابية لمرشحين، بصفتها "تغطية إخبارية"، ولم تقم الصحف بلفت انتباه القرّاء الى ان ما يقرؤونه ما هو إلا " اعلان مدفوع الأجر".

إن من أبرز الدراسات الرقابية والتحليلية التي تكفّلت بدراسة وتحليل مضامين الخطاب الإعلامي لتغطية الانتخابات البرلمانية، تلك الدراسات التي صدرت تباعا عن مراكز دراسية وبحثية متخصصة تولت تحليل ومتابعة مضامين الخطاب الاعلامي، ونخص بالذكر أربع دراسات هامة، صدرت الأولى عن مشروع التحالف الوطني لمراقبة التغطية

الاعلامية للعملية الانتخابية لمجلس النواب الخامس عشر، وهو نتاج شراكة بين ثلاث منظمات مجتمع مدني في الاردن، هي مركز عدالة لحقوق الانسان، ومؤسسة شراكة من أجل التغيير بالتعاون مع المركز الدولي لدعم الاعلام ومقره الدنمارك، وترأسته الهيئة الاردنية للثقافة الديمقراطية.

والدراسة الثانية صدرت عن مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بعنوان " مراقبة التغطية الاعلامية للانتخابات النيابية ٢٠٠٧"، والدراسة الثالثة صدرت عن المجلس الاعلى للاعلام بعنوان" تغطية الصحف الأردنية للموضوعات الانتخابية"، وصدرت في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٨ متأخرة عن سابقتيها، والدراسة الرابعة صدرت ضمن تقرير المركز الأردني لحقوق الإنسان عن الإنتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧.

إن التقارير الأربعة خطّت لنفسها خطط عمل ظهرت متناسقة ومتوافقة في منهجية إجراءات عملية الرصد في تتبع أداء الإعلام الأردني في تغطية مجريات العملية الإنتخابية، وقد أدى ذلك للتوصل إلى نتائج مختلفة أحيانا ومتطابقة في احيان كثيرة.

اولا: تقرير التحالف الوطني لمراقبة اداء الاعلام في تغطية الانتخابات النيابية

تشكل التحالف الوطني لمراقبة التغطية الاعلامية للعملية الانتخابية لمجلس النواب الخامس عشر من شراكة بين ثلاث منظمات مجتمع مدني في الاردن، هي مركز عدالة لحقوق الانسان، ومؤسسة شراكة من أجل التغيير، وترأسته الهيئة الاردنية للثقافة الديمقراطية، وبدعم من المركز الدولي لدعم الاعلام ومقره في الدنمارك.

وتولى التحالف مراقبة اداء الاعلام الاردني منذ بدء الحملة الانتخابية في الرابع والعشرين من شهر تشرين الاول عام ٢٠٠٧ وحتى ١٣ تشرين ثاني ٢٠٠٧ وقد أظهرت نتائج التقرير وجود تجاوزات كبيرة وأخطاء فادحة رافقت التغطية الاعلامية خلال العملية الانتخابية.

وراقب التقرير ١٨ وسيلة أعلامية منها خمسة صحف يومية هي " الرأي، والدستور، والعرب اليوم،والغد، والأنباط"، وأربعة صحف أسبوعية هي "شيحان، والشاهد, والحدث, والحقيقة الدولية"، وقناتي تلفزيون هما " التلفزيون الاردني - المحطة الأرضية -، وقناة وطن الفضائية"، وأربع محطات إذاعية هي" إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية الرسمية، وأذاعة وطن، وأذاعة فن FM ، وأذاعة صوت المدينة"، وثلاثة مواقع إلكترونية هي "موقع وكالة عمون الالكتروني، ووكالة بترا، وموقع إذاعة عمان نت".

وبحسب نتائج التقرير فان الصحافة اليومية ظهرت أكثر حيادية في التغطية الاعلامية بفارق بسيط مع الصحف الاسبوعية وبنسبة ٧٣٪ للصحف اليومية، بمقابل ٧٠٪ للصحف الاسبوعية، كما كانت الصحف اليومية أكثر أيجابية خلال تغطيتها الصحفية وبنسبة ٢٢٪ مقارنة مع الصحف الاسبوعية والبالغة ١٨٪، كما كانت نسبة الحيادية في التغطية الاعلامية لدى الصحف أكثر حيادية بشكل عام بين مستويات التقييمات الاخرى.

وأكدت النتائج التي توصل اليها التقرير وجود قصور واضح في التغطية الاعلامية للانتخابات النيابية في الصحف وذلك لعدم إفراد مساحات كافية للتعريف بالمرشحين وسيرهم الذاتية وشخصياتهم عن قرب وبرامجهم الانتخابية.

وأشار التقرير الى أن الصحف إكتفت بالإعلان مدفوع الأجر، والاعلانات والاخبار الصادرة عن الجهات الرسمية، ولم تفرّغ اي مساحة للانتخابات والمرشحين، وبالتالي لم يتمكن القاريء من التمييز بين الاعلان المدفوع، والخبر الاعلامي، وخاصة خلال إفتتاح المقرات الانتخابية الذي شابه تحيّز واضح للعيان - على حد قول التقرير - وهي ذات النتيجة التي خلصنا اليها سابقا.

وكشف التقرير عن عدة تجاوزات وأخطاء في التغطية الاعلامية لجهة التركيز الواضح على النجوم من المرشحين مثل كبار رجال الدولة السابقين، والشخصيات السياسية والمهنية المعروفة، كما تم التركيز على كبار رجال الاعمال والتجار وأصحاب المهن ممن لديهم قدرات مالية، فيما لوحظ الغياب الواضح لبعض مرشحي أصحاب الطرح الفكري والايديولوجي والواقعي، ممن ليست لديهم الإمكانات المادية للتغطية الاعلانية مدفوعة الاجر.

إن تلك النتائج التي خلص اليها تقرير التحالف الوطني، تتقاطع تماما مع النتائج التي خلصنا اليها هنا،حتى فيما يتعلق بالانحياز الواضح للصحف ووسائل الاعلام المختلفة الى الخبر الرسمي الذي تولت الوسائل الاعلامية المختلفة إبرازه بشكل لافت للانتباه، وفي معظم الأحيان كان هذا الخبر يتصدر الصفحات الاولى للصحف، بالرغم من القصور الاعلامي الواضح في مناقشة ما يصدر عن المؤسسة الرسمية.

وقال تقرير التحالف الوطني في هذا الجانب ان" التغطيات الإعلامية للاخبار الصادرة عن وزارة الداخلية - اللجنة العليا - المكلفة بالاشراف وإجراء الانتخابات، شابها قصور كبير فاقتصرت على نقل تصريحات وزير الداخلية، أو الناطق الرسمي بإسم الحكومة، والناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية، دون التعليق عليها أو تحليلها أو إتاحة المجال أمام الرأي

الاخر، وأما بالنسبة للتحقيقات الصحفية فقد كانت تحابي المرشحين لاعتبارات شخصية لا مهنية".

وأظهر التقرير ايضا ان نسبة الحياد في تغطية التلفزيون الاردني الرسمي بلغت ٧٦٪، في حين ان هذه النسبة انخفضت كثيرا والى نحو النصف في حالة تغطية التلفزيون الخاص" تلفزيون وطن"، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٤٣٪، فيما بلغت مساحة المادة الاعلامية المخصصة للانتخابات في كل القنوات التلفزيونية التي تم تغطيتها خلال العملية الانتخابية "٢١٦١٨١ مادة" من أصل" ٩٩٣٦٠٠ مادة".

وأشار التقرير الى أن المحطات الاذاعية لم تخصّص مساحة مجانية للمرشحين للتعريف ببرامجهم الانتخابية، كما لم تتطرق نهائيا للمواضيع المتعلقة ببرامج المرشحين والتعريف بها، وإنما إكتفت بالاعلانات مدفوعة الاجر، وبالتالي لم يكن بمقدور جميع المرشحين التحدث من خلال الاذاعات مع الجماهير لعرض برامجهم.

وأظهر التقرير ان نتائج تقييم المواقع الإلكترونية قادت الى ان موقع عمون الخاص كان الوحيد من حيث التقييم الايجابي جدا، فيما إحتلت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" المرتبة الاولى من حيث التقييم الايجابي فقط، وجاءت "عمان نت" في المرتبة الاولى في الحيادية وبنسبة ٨٦٪ ، يليها موقع عمون الخاص.

وبالرغم من تاكيد التقرير على ان الإعلام الإلكتروني تميّز بـ " الحيادية الجيدة"، فإنه أكد بالمقابل على ان وكالة الانباء الاردنية الرسمية لم تعطي المساحة الكافية لتغطية العملية الانتخابية مقارنة بوكالة عمون.

ثانيا : تقرير المجلس الأعلى للإعلام

بالرغم من صدور تقرير المجلس الأعلى للإعلام متأخرا جدا عن باقي التقارير الأخرى إلا انه قدم إضافة نوعية إلى حقل دراسة أداء الاعلام الأردني في تغطية الإنتخابات النيابية الذي نتوقع أن يشهد هذا الحقل الرقابي والنقدي المزيد من التطور والتنوع في الانتخابات المقبلة.

وتناولت دراسة المجلس الأعلى للإعلام تحليل" مضامين تغطية الصحف الأردنية للموضوعات الانتخابية"، من خلال عدة محاور هي الموضوعات الانتخابية، وعددها، ومساحتها، وأولويات القضايا المثارة، وتوزيع الموضوعات وفقاً للمحافظة، وأنماط التغطية، والموقـع، والقيـم، والاتجاهات، ومصادر الأخبار، ومصادر التزويد، والجمهور المستهدف، واستخدام الألوان والصور والرسومات .

ووضعت دراسة المجلس الأعلى للإعلام هدفا عاما لها للتعرف على طبيعة التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية بمختلف جوانبها من قبل الصحف الأردنية اليومية والأسبوعية، ونوعية هذه التغطية وشموليتها، من خلال التعرف على أهم الموضوعات الانتخابية التي تناولتها الصحف، وعلى أكثر الأنماط المستخدمة في التغطية، وعلى مصادر الأخبار المعتمدة، وأهم مصادر التزويد، والقيم والاتجاهات التي حملتها موضوعات التغطية، والمساحة التي احتلتها الموضوعات الانتخابية ومواقعها،الى جانب وضع دراسة تحليلية للاعلانات الإنتخابية ومضامينها وحصص كل صحيفة منها، لتكون تلك الدراسة من أوائل الدراسات المتخصصة في قضايا"الإعلان الإنتخابي" التي تجرى في الأردن.

وتولت الدراسة رصد وتحليل الموضوعات الإنتخابية المنشورة في الصحف اليومية والأسبوعية للفترة من ٢١ تشرين الأول وحتى التاسع

عشر من شهر تشرين ثاني أي قبل موعد إجراء الإنتخابات بيوم واحد فقط .

وشملت الدراسة تحليل خمس صحف يومية هي" الدستور، والرأي، والعرب اليوم، والغد، والأنباط، والديار"، وبلغت الموضوعات الإنتخابية المنشورة فيها " ٣٣١٨ " موضوعا، وبمساحة إجمالية بلغت في عينة الصحف اليومية الخمس" ١٨١٦٦٢ سم / عمود"، حصلت الأخبار على ما نسبته " ٥٨,٣ ٪" من حيث الموضوعات، وحصل المقال على نسبة "١٧,٦٪"، والتقارير بنسبة "١٢,٤٪"، والتحقيقات بنسبة "١,٤ ٪"، وإفتتاحيات الصحف بنسبة"٠,٢ ٪".

وتؤكد النتائج على ان" الأخبار" هي التي كانت عنوان اهتمام الصحف اليومية، فيما حجزت مقالات الكتاب المرتبة الثانية وبفارق يصل الى النصف، وهو ذات الفارق الذي يقف بين المقالات وبين التقارير التي حصلت على المرتبة الثالثة، مما يعني ضمنا ان اهتمام الصحف بالتقارير الإخبارية كان ضعيفا جدا، فيما لا تكاد نسبة" التحقيقات الصحفية الإنتخابية" تجد لها مكانا في الصحف اليومية الخمس.

وشملت دراسة المجلس الأعلى للإعلام تحليل مضمون الموضوعات الانتخابية في (٢٩) صحيفة أسبوعية، وبلغ عدد الموضوعات المنشورة فيها (٢٣٢٧) موضوعاً، وبمساحة بلغت قيمتها الإجمالية (١٠٠٠٨٢) سم/ عمود، حصلت " الأخبار فيها على النسبة الأعلى " ٦٨,٣ ٪"، وجاءت " المقالات " في المرتبة الثانية وبنسبة" ١١,٣ ٪"، وحصلت التقارير على المرتبة الثالثة وبنسبة "٨٪"، وحصلت" الأحاديث الصحفية" على المرتبة الرابعة وبنسبة "٥,١٪".

ويلاحظ تقارب النسب في انماط التغطية بين الصحف اليومية والاسبوعية، فيما تدلل النتائج على ان الصحف اليومية والاسبوعية اشتركت في الاعتماد على الخبر بالدرجة الأولى لتغطية العملية الانتخابية، وجاءت المقالات في المرتبة الثانية، فيما تراجعت " التقارير الصحفية" الى المرتبة الثالثة.

وتوصلت دراسة المجلس الأعلى للإعلام الى نتائج متعددة من بينها ان الاحزاب حازت في الصحف الأسبوعية على المرتبة الأولى، فيما احتل موضوع الأحزاب في الصحف اليومية على مرتبة متدنية جدا، ولم تخرج التغطية عن إطارها الخبري، بالرغم من اعتراف التقرير بان المقالات قامت بتحليل الخبر والتعليق عليه، لكن الدراسة نفسها لم تقل ان المقالات كانت تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولم يسجل لأي مقال تقديمه معلومات جديدة في إطار التغطية الخبرية للعملية الإنتخابية.

وانتقد التقرير مع ذلك موضوعات التغطية في الصحف اليومية والأسبوعية التي وصفها بأنها كانت" بدون إتجاه"، لإعتماد التغطية على الخبر وليس على التقرير والتحليل، في الوقت الذي اعترف التقرير فيه بتوفر " الإيجابية" في موضوعات تغطية الصحف اليومية وبنسبة بلغت " ٧١,٣٪"، في حين بلغت موضوعات القيم السلبية في الصحف الأسبوعية ما نسبته " ٤٠,٦٪".

إن من أهم الإنتقادات التي يمكن توجيهها لتقرير المجلس الأعلى للإعلام هو إغفاله التام لقيم" الحياد والتوازن" في التغطية الإنتخابية للصحف ولوسائل الإعلام المختلفة، الى جانب إغفاله التام لدراسة وتحليل الوسائل الإعلامية الأخرى" التلفزيون،الإذاعة،المواقع الإلكترونية" مما يبقي دراسة المجلس الأعلى للإعلام ناقصة إلى حد كبير، ولا تعطي صورة كاملة عن أنماط ومضامين التغطية الإعلامية للانتخابات النيابية.

إلا أن ما يجب تسجيله للتقرير إيجابيا هو تصديه لإنجاز تلك الدراسة التي يمكن تصنيفها في" الإطار الريادي"، وهو ما يجعله شريكا جيدا في هذا المجال الى جانب المؤسسات الأخرى التي تولت إنجاز دراسات مماثلة، تجري لأول مرة في الأردن لتحليل مضامين التغطية الإعلامية للإنتخابات البرلمانية.

ثالثا: تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الانسان لمراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات النيابية ٢٠٠٧

وضع مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان لنفسه عدة اهداف من قيامه بمراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، تمثلت بمراقبة ورصد "وفحص مدى انطباق المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة لاشاعة المنهجية العلمية في التأثير الايجابي الهادف إلى خدمة المجتمع ومؤسسة البرلمان الأردني وتطوير القوانين ذات الصلة بالانتخابات، إلى جانب التركيز على تطوير الأداء الإعلامي عبر مراقبته وإظهار الإيجابيات التي قام بها من جهة، و إظهار السلبيات الإعلامية في تغطية الانتخابات وتسليط الضوء عليها من أجل الحد منها في الانتخابات القادمة".

وقام المركز بعملية مراقبة ورصد التغطية الاعلامية لـ "١٣ " وسيلة إعلامية مختلفة وعلى مرحلتين بدأت الأولى من تاريخ ١٥ ايلول ولغاية ٢٣ تشرين الأول عام ٢٠٠٧، والمرحلة الثانية بدأت من اليوم الأول لانطلاق الدعاية الإنتخابية في ٢٤ تشرين الأول ولغاية ١٩ تشرين ثاني وهو اليوم الأخير في الدعاية الإنتخابية الذي يسبق موعد إجراء الإنتخابات النيابية.

إن من أبرز النتائج التي توصل اليها تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان وجود مؤشرات سلبية في الإعلام المحلي في تغطيته للانتخابات، مقارنة بالمعايير الدولية التي اعتمد عليها مؤكدا على " أن الصحافة المحلية بشقيها اليومية والأسبوعية لم تتمتع بالحيادية الكافية والعدالة في تغطيتها الإعلامية للانتخابات، خاصة فيما يتعلق بإعطاء الحجم والمساحات العادلة لكافة أطراف العملية الانتخابية وللمرشحين على اختلاف أيديولوجياتهم وثقافاتهم السياسية والاجتماعية وانتماءاتهم سواء الحزبية او العشائرية، ولوحظ بالنتيجة تغليب أطراف وشرائح معينة من المرشحين على اطراف أخرى".

ويشير التقرير الى ان" التحليل النوعي" للمواد المنشورة في الصحافتين اليومية والأسبوعية أظهرت العديد" من النقاط والنتائج الإيجابية والسلبية، إلا أن النتائج السلبية في المحصلة النهائية طغت على الإيجابية، خاصة في تغطيات الصحافة الأسبوعية".

ويقول التقرير" إن الصحف اليومية نقلت الحراك الرسمي في الانتخابات عن وكالة الأنباء الأردنية "بترا" بشكل" كمّي ونوعي"، فيما شغلت تعليقات القراء وآراء المواطنين في الانتخابات سواء بشكل "سلبي" أو"إيجابي" أو "محايد" حيزاً في الصفحات المخصصة لعموم القراء.

ويشير التقرير " إلى أن المقالات والأخبار في العشائرية والحركة الإسلامية وتصريحات الحكومة و"المال السياسي" شكلت أبرز التغطيات النوعية والكمية في الانتخابات، كما لاحظ التقرير ضعف الحديث عن "المرأة" و" الشباب" واهتمت معظم الصحف الاسبوعية وبعض الصحف اليوميةبالحديث عن نشاطات " المجتمع المدني" في الانتخابات و"المحافظات".

ويرصد التقرير " ظهور مبادرات إعلامية جديدة في تغطية الحراك الانتخابي، حيث خصصت الصحافة اليومية والأسبوعية ملاحق وأقسام داخلية خاصة بتغطية الانتخابات نتيجة بروز عامل المنافسة بين الصحف، ولوحظ أن التغطية الاعلامية لانتخابات ٢٠٠٧ قد تفوقت كماً ونوعاً عنها في انتخابات ٢٠٠٣ ويعود ذلك إلى حقيقة صدور عدد من الصحف اليومية والأسبوعية والمواقع الإلكترونية الجديدة".

ويكشف التقرير عن "إنتشار الدعاية الانتخابية للمرشحين قبل بدء الموعد الرسمي للدعاية الانتخابية" مما يشكل بذلك مخالفة" لنصوص القانون المنظمة للعملية الانتخابية،كما ظهرت إعلانات مرشحي العشائر والعائلات الكبرى الإنتخابية بشكل" كمّي قبل بدء الموعد الرسمي للدعاية الانتخابية للمرشحين".

وأظهرت نتائج التقرير الرقمية" غياب التحليلات والجهد الاستقصائي عن مضامينه، ووجود تباين في تعامل الصحف مع تصريحات الناطق الرسمي حول الانتخابات، ووجود خلط واضح بين الإعلان والإعلام بشكل مباشر".

ولاحظ التقرير " إن أبرز ما غطّته الصحف اليومية والأسبوعية في الانتخابات من قضايا لاقت حراكاً إعلامياً كان ينصب على قضايا غياب البرامج الانتخابية للمرشحين، وغياب المشاركة الحزبية، وقضية شراء الأصوات أو المال السياسي، والتنافس العشائري، ومشاركة الإسلاميين في الإنتخابات".

وأكد تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعاية الإعلانية للمرشحين في الصحافتين اليومية والأسبوعية" وجود عدد من المخالفات المهنية والقانونية، أبرزها استخدام العلم الأردني والآيات

القرآنية واسم صاحب الجلالة في الإعلان الانتخابي، رغم أن تلك الإعلانات تقدم للصحيفة كما هي عليه في النشر، ولا تتدخل الصحف في مضمونها أو شكلها الإخراجي إلا إذا طلب منها ذلك، في الوقت الذي لا يجيز فيه القانون استخدام الشعارات والرموز العامة والدينية في الدعاية الانتخابية للمرشحين".

ووثّق التقرير قيام الصحف الأسبوعية بنشر " قائمة بالمرشحين المفترضين قبل الإعلان رسمياً عن قائمة المرشحين، وكذلك الحال نشرت بعض الصحف قائمة بالفائزين المفترضين وبحسب التحليل الكمّي للعشائرية والحركة الإسلامية لوحظ التركيز الاعلامي على العشائرية من جهة بشكل قياسي، والتركيز على الحركة الاسلامية مقارنة بمكوّنات النسيج السياسي الأخرى".

ويشير التقرير إلى إبراز نجوم المرشحين من رجال الأعمال ومن نواب سابقين لهم تاريخ حافل في المجلس النيابي بصورة واضحة في الصحافتين اليومية والأسبوعية.

ولاحظ التقرير ان المرشحين لجأوا في دعايتهم الإنتخابية إلى إستخدام وتوظيف البعد الوطني والقضية الفلسطينية والقومية بشكل واضح، فيما لجأت بعض الوسائل الإعلامية لإظهار نشاطات مرشحين قاموا باستغلال المناسبات الوطنية والدينية في الدعاية الانتخابية، فيما إستخدم مرشحون طريقة بيانات التأييد من قواعدهم الانتخابية ظهرت على شكل إعلانات مدفوعة، كان من بينها نشر إعلانات مدفوعة يظهر فيها ترويج واضح لمرشحين من خلال الإعلان عن تبرعات لجمعيات خيرية أو افتتاح يوم طبي مجاني.

وأكد التقرير على وجود مساحات كمية للجهات المرصودة رمزت إلى تغييب الأحزاب وتعليقات المعارضة وتعليقات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، رغم أن الأخيرة حازت على نسبة عالية من التغطية، إلا أنها جاءت بشكل إخباري حول النشاطات وورش العمل والندوات التي قامت بها في الانتخابات، دون إبراز تعليقاتها وآرائها بشكل مباشر.

إن من أهم الإنتقادات التي توجه لتقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان هي إغفاله مراقبة أداء المواقع الإلكترونية المتعددة التي دخلت ولأول مرة ميدان التغطية الإعلامية للانتخابات النيابية في المملكة، كما انه اغفل مراقبة الوسائل المرئية والمسموعة، إلى جانب عدم توضيحه للأسس التي استند اليها في إختيار الصحف التي راقبها ورصد أداءها، بالرغم من وجود صحف أخرى متعددة قام باستثنائها ولم يقم بإدخالها ضمن العينة المرصودة.

إن من أهم الإيجابيات التي أسس لها تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان هو جهده الدراسي والبحثي الريادي في وضع التغطية الاعلامية الاردنية للإنتخابات النيابية على طاولة البحث والرصد، وهي عملية تستدعي الثناء بالرغم من حجم الإنتقادات التي يمكن ان توجه ليس لتقرير مركز عمان فقط ، وإنما لباقي التقارير الأخرى التي شكلت بمجملها ظاهرة إيجابية وعلامة فارقة في مراقبة أداء الإعلام الأردني تجاه الإنتخابات، والتأشير بكل جرأة الى مكامن القوة والضعف في هذا الأداء، ومدى التزام الاعلام بالمعايير الدولية في تغطية الإنتخابات النيابية.

رابعا : تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان

تضمن تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان قسما مهما خصصه لمراقبة اداء وسائل الاعلام في تغطية الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧ مؤكدا فيه على ان "مراقبة الإعلام في السياق الانتخابي يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني مراقبة مدى تغطية الإعلام للإطار القانوني للانتخابات، ومدى الاعتراف القانوني بالأحزاب السياسية وأهلية المرشحين، والمناطق الانتخابية ودقة بيانات المقترعين، وحرية التحرك في الحملات الانتخابية، وحوادث العنف المتعلقة بالانتخابات، والترهيب وشراء الأصوات وأداء الإدارة الانتخابية، ونزاهة عملية الاقتراع واحتساب الأصوات وجدولتها، وأداء آليات الشكاوى" استنادا الى نصوص الدستور والقانون من أحكام وواجبات، ومدى اتسامها بالمعايير الدولية"، مشددا على انه " يتطلب من منظمات المجتمع المدني عندما تراقب الإعلام أن تكون موضوعية ومحايدة، ولها مصداقية توثيق وإعلان الأهداف والمناهج والنتائج".

وهدف التقرير من عملية المراقبة والرصد، التعرّف على مدى إدارة عملية الاقتراع حسب مواد قانون الانتخاب الأردني والقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة، ومدى درجة تأثير بعض المشاكل على نتائج الانتخابات خلال عملية الدعاية الانتخابية، وفي مرحلتي الاقتراع والفرز وحتى ظهور النتائج النهائية كما وردت في الصحف المراد مراقبتها.

واعتمد تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان ثلاثة معايير في اختيار الصحف التي قام برصدها وهي :

١ ـ نسبة توزيعها اليومي.

٢ ـ المناطق التي تغطيها.

٣ ـ استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية حول مدى انتشار وتأثير هذه الصحف المحلية.

وشملت عملية الرصد خمس صحف يومية" الرأي، الدستور، العرب اليوم، الغد، الأنباط، والديار"، ووكالة الأنباء الأردنية بترا، وموقع الكتروني واحد" وكالة عمون"، والصحف الأسبوعية.

وقدم التقرير رصدا لأداء وسائل الاعلام فيما يتعلق بكامل اجراءات العملية الانتخابية بدءا بعملية تسجيل الناخبين وانتهاءا باعلان النتائج، موضحا الكثير من الثغرات التي وقعت فيها الوسائل الاعلامية المحلية المختلفة التي كانت موضوعا لرصد التقرير.

وفيما يتعلق بدور وسائل الاعلام في تغطية عملية تسجيل الناخبين، قال التقرير ان الصحف كشفت عن قيام لجان التسجيل في بعض الدوائرالانتخابية بشطب أعداد كبيرة من أسماء الناخبين من السجلات بعد عملية التدقيق والمتابعة ، لكن الصحف لم تكشف فيما إذا قامت هذه اللجان بتصحيح مكان إقامتهم حسب العناوين الأصلية لهم ، أو فيما إذا قامت بنشر سجلات الناخبين بصورتها النهائية".

وسجل التقرير العديد من الايجابيات الكبرى لدور الصحافة في كشف التجاوزات التي رافقت العملية الانتخابية، لكنه لم يوثق بشكل علمي ومرجعي واضح اي الصحف التي كشفت عن ذلك، وتواريخ نشرها .

ويثمّن التقرير للصحف دورها الايجابي في تسليط الأضواء على " ما يعتقد ان له تأثير في تغيّرنتائج الإنتخابات، من خلال رصد السماح لأفراد ليس لهم أهلية الانتخاب بأن يدلوا بأصواتهم، كما منُع ناخبون من الاقتراع رغم أنهم يحملون بطاقات شخصية مسجل عليها اسم الدائرة الانتخابية، بحجة أن أسماءهم غير مسجلة على شبكة الربط الإلكتروني، كما تم السماح لأفراد بالإدلاء بأصواتهم اكثر من مرة، حيث كشفت الصحف بالدليل المادي الملموس من خلال نشرها لصور البطاقات الشخصية لأفراد هم دون السن القانوني للانتخاب ممن سمح لهم بالدخول إلى قاعات الانتخاب والإدلاء بأصواتهم".

ويعترف التقرير ضمنا بالايجابية التي اعتمدتها الصحف في الكشف عن" قيام بعض الناخبين وهم يحملون عشرات البطاقات الانتخابية المختلفة يطوفون بها على صناديق الاقتراع للتصويت اكثر من مرة لصالح أحد المرشحين وبأسماء مختلفة".

ووجه التقرير انتقادا ضمنيا لعدم اشارة الصحف للدعاية الانتخابية المبكرة لعدد من المرشحين قبل الموعد القانوني المحدد لها وحتى يوم الاقتراع قائلا"ان الصحف لم تُشر إلى أن هذا النشاط يمكن أن يكون له تأثيراً هاماً على التصويت وأنه يمثل ضغطاً على إرادة الناخبين".

وانتقد تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان عدم قيام الصحف المرصودة بـ" تسليط الأضواء على الشخصيات أو الجهات المشتركة في استخدام المال لشراء الأصوات، بالرغم من نشرها لاعترافات ناخبين بانتشار هذه الظاهرة التي تخالف نص المادة ٢٠ من قانون الإنتخاب، في الوقت الذي اشارت الصحف فيه الى ان" المال الإنتخابي او السياسي" المستخدم في عمليات التبرعات والهدايا في هذه الحالة ليس دعاية انتخابية مشروعة و إنما هو رشوة.

لكن التقرير مع ذلك يسجل للصحف دورها" في كشف عمليات شراء الأصوات من قبل فريق مؤازرة أحد المرشحين يظهر آلية البيع وحلف اليمين والتوقيع على سند القبض" - يقصد هنا الصورة الشهيرة التي نشرتها جريدة العرب اليوم -، وان الصحف كشفت عن ان ظاهرة شراء الاصوات بدأت مبكرا وقبل انطلاق الحملة الدعائية باشهر من خلال الترحيل الجماعي لاصوات الناخبين مقابل المال، واتسعت الظاهرة لاحقا عندما دخل المتنافسون في وقت متأخر مما ساهم في اتساع نطاق هذه الظاهرة لتتحول الى ظاهرة علنية مكشوفة.

ان تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان اكتفى فقط بالتأشير الى الموضوعات التي نشرتها الصحف المختلفة "عينة الرصد" دون التوسع في تحليل مضامين المواد الإعلامية موضوع الدراسة، ودون التأشير الى مصادرها، وقيمها الإيجابية والسلبية، مكتفيا باستخدام صيغة "التعميم"،كقوله" نشرت الصحف، و كشفت الصحف ..الخ".

سلطة الإعلان على الحقيقة..

سلطة الإعلان على الحقيقة..

وقعت الصحافة ووسائل الإعلام المحلية المختلفة في منزلق مخالفة المادة ١٧ من قانون الانتخابات النيابية حين قامت بنشر اخبار التأييد والمؤازرة، والفرز العشائري للمرشحين المحتملين كإعلانات مدفوعة الأجر، في الوقت الذي خصصت فيه بعض الصحف زوايا خاصة تضمنت نشر اسماء مرشحين محتملين، او مرشحين حازوا على إجماعات عائلية وعشائرية بالرغم من ان قانون الانتخابات العامة حظر ذلك بشكل واضح وصريح.

وسجل تقرير المركز الأردني لحقوق الإنسان بدء الدعاية المبكرة للمرشحين قبل الموعد المحدد لها، واستخدام مكبرات الصوت من قبل مناصري بعض المرشحين في العديد من الدوائر الانتخابية وحتى يوم الاقتراع في الوقت الذي لم تُشر الصحف فيه إلى أن هذا النشاط يمكن أن يكون له تأثيراً هاماً على التصويت .

واكدت المادة "١٧" من قانون الإنتخابات النيابية على أن موعد الدعاية الإنتخابية يبدأ قانونيا "ابتداءً من تاريخ قبول الترشيح"، واعتبر القانون مخالفة ذلك جزءا من "جرائم الإنتخاب" التي نصت عليها الفقرة "ط" من المادة "٤٧" من القانون، ووصلت عقوبتها الى" الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا العقوبتين".

ظهر الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة سيدا للموقف، وأدى بالنتيجة الى إختفاء التغطية المتوازنة للمرشحين باعتبارها إحدى أهم المعايير الدولية المعتمدة في تغطية العملية الإنتخابية.

إن دراسة مضامين الإعلانات المنشورة في الصحف وفي وسائل الإعلام الأخرى كشفت عن وقوع تجاوزات خطيرة أدت بالنتيجة الى الخلط بين "الإعلان مدفوع الأجر" وبين "الإعلام"، وهو ما أدى ليس فقط الى عدم تحقيق مبدأ العدالة في التغطية، وإنما الى التأثير على توجهات الناخبين، كما انها أعطت أفضلية واضحة لمرشحين على حساب مرشحين آخرين.

لقد فرض الإعلان نفسه على اداء وسائل الإعلام المختلفة، وفي الوقت الذي تم فيه رصد مئات المرشحين الذين لم يلجأوا للإعلان في الوسائل الإعلامية، ربما بسبب عدم قدرتهم المالية، فإننا نجد بالمقابل مئات الإعلانات مدفوعة الأجر التي قام مرشحون بنشرها في الصحف، مما أعطاهم مساحة مضافة في بعض الوسائل لنشر أخبارهم المجانية، وصولا إلى تغطية نشاطاتهم الإنتخابية بإعتبارها "خبراً إعلامياً" وليس خبرا إعلانيا مدفوع الأجر".

وظهرت هذه الحالات بشكل لافت للإنتباه في الصحف الأسبوعية، وفي مواقع إلكترونية، وصحف يومية، في الوقت الذي لجأت فيه وسائل إعلامية مسموعة ومقروءة الى تقديم عروض للمرشحين، تتضمن نشر إعلانات مدفوعة الأجر، مقابل نشر نشاطاتهم الإنتخابية مجاناً وكأنها تقارير إخبارية غير إعلانية.

ونشرت العديد من الصحف الإسبوعية مقابلات مدفوعة الأجر لمرشحين، باعتبارها مقابلات إعلامية، دون ان تعلن للناخبين ان ما تنشره هو"إعلان مدفوع الأجر"، ورافق ذلك ايضا التركيز على المرشحين المعلنين، باعتبارهم اصحاب الفرص الأقوى بالفوز في دوائرهم الإنتخابية المختلفة.

قلنا سابقا إن الإعلان فرض نفسه بقوة على اداء الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، وهو ما دفع تلك الوسائل مجتمعة الى عدم الإلتزام بنص القانون " المادة ١٧ وتفريعاتها"، في الوقت الذي لم تقم فيه الجهات الرسمية بتطبيق القانون تجاه تلك المخالفات الواضحة، بالرغم من تدخل وزير الداخلية وفي وقت متاخر نسبيا إلى منع ذلك، فيما قامت دائرة المطبوعات والنشر بتوجيه تعميم على مختلف الصحف منعت بموجبه نشر الإعلانات الإنتخابية مبكرا.

إن أول ما يمكن تسجيله هنا في مخالفة المرشحين لقانون الإنتخاب هو ما تم التأشير عليه بوضوح في تقرير نشرته جريدة "العرب اليوم" في ٢٣ آب ٢٠٠٧ بعنوان" تدني فرص النواب السابقين بالعودة الى" الخامس عشر"كشفت فيه عن مخالفات مبكرة لقانون الدعاية الإنتخابية أقدم عليها مرشحون محتملون، وتنتقد فيه عدم اهتمام الحكومة بتلك المخالفة وجاء فيه"منذ اكثر من شهر مضى وعدد من المناطق الانتخابية تشهد حراكا انتخابيا مخالفا لقانون الانتخاب الحالي, ولم تسلم الجدران والطرقات من اجتماعات وشعارات علقت او كتبت عليها شعارات انتخابية لطامحين بالوصول الى قبة مجلس الامة دون ان تحرك الحكومة ساكنا تجاه منعهم، او حتى التطوع لشرح بنود القانون التي لا تجيز لهم اطلاق دعاياتهم الانتخابية قبل شهر فقط من موعد الاقتراع".

هذه المخالفات إنتقلت سريعا من المناطق الإنتخابية إلى صفحات الصحف حين بدأت الصحف بنشر إعلانات وأخبار عن مرشحين محتملين، وإعلانات دعم وتأييد، ويكفي النظر فقط للصحف الصادرة يوم ١٩ أيلول ٢٠٠٧ لمشاهدة بعض تلك الإعلانات الإنتخابية، حيث خصصت بعض الصحف الأسبوعية صفحات كاملة تحت عنوان"بورصة المرشحين" تضع فيها أسماء المرشحين المتوقعين والقادمين، فتنشر جريدة

"البيداء" الأسبوعية صفحة كاملة لإعلان ترشيح للنائب السابق هاشم القيسي، متضمنا صورته وابرز الانجازات والمناصب والخدمات التي قام بها، فيما تخصص جريدة "المواجهة" الأسبوعية صفحة كاملة لـ "بورصة النواب"كما هو جار في الصحف الأسبوعية معلنة فيها " استعدادها التام للتعاون مع أي من الأخوة الراغبين بخوض المعركة الانتخابية".

وفي الصحف اليومية الصادرة في ١٩ أيلول تنشر جريدة الدستور اعلان ترشيح للمرشح عن الدائرة الرابعة في عمان نضال الحديد متضمنا صورته، وتنشر جريدة الغد إعلاناً بعنوان " نحو نهضة وطنية شاملة" لإعلان المرشح عن الدائرة الثالثة بمحافظة العاصمة د. عودة قواس ترشيح نفسه للانتخابات متضمناً صورته، وهو نفس الإعلان الذي تم نشره في صحيفتي الرأي والدستور يومي١٧ و١٨ على التوالي.

وفي ٢٠ أيلول تنشر جريدة الرأي إعلانات لمرشحين مرفقة بصورهم، من بينها إعلان ترشيح وإفتتاح مقر إنتخابي، وشكر وعرفان، وتعيد جريدة العرب اليوم نشر إعلان ترشيح د. عودة قواس لنفسه، وتنشر الغد إعلانا لمرشح بمساحة ربع صفحة، وتعيد نشر اعلان ملون للمهندس نضال الحديد وبمساحة ربع صفحة.

وسجل موقع البوابة البرلمانية في رصده للصحف الصادرة يوم ٢٣ أيلول ٢٠٠٧ نشر الصحف لإعلانات لعائلات وعشائر وجمعيات تعلن فيها عن ترشيح وتأييد أحد أبنائها لخوض الانتخابات المقبلة مرفقة بصور شخصية للمرشحين وبأحجام متفاوتة، بينما ظهر إعلان آخر لعشيرة لا يوجد لديها أي مرشح للانتخابات.

وتنشر جريدة "الرأي" وعلى صدر صفحتها الأولى في جزئها الثاني ثلاثة إعلانات تأكيد وتأييد لمرشحين عن عشائر وعائلات، ونشرت

إعلاناً لمرشح عن الدائرة الرابعة متضمناً صورة له وعدة أرقام هواتف للمؤازرة، بينما نشرت إعلاناً من عشيرة آل صويص حول الانتخابات بناء على اجتماع العشيرة وقرار العائلة بعدم خوض الانتخابات النيابية القادمة، وأن العشيرة لا يوجد لديها أي مرشح عن الدائرة الأولى لمحافظة البلقاء، بينما ظهر إعلان عن إجماع تحالف عشائري على ترشيح أحد أبنائهم، وإعلان ترشيح بصورة لأحد مرشحي الدائرة الرابعة للعاصمة مرفقاً بصورة للمرشح، وإعلان آخر تضمن تأكيد ترشيح أبناء إحدى العشائر.

ومن بين ما رصده موقع البوابة البرلمانية للصحف الصادرة في ٢٦ أيلول ٢٠٠٧ يشير الى ان جريدة الرأي نشرت على صفحتها الرئيسية من جزئها الثاني إعلان ترشيح بعنوان "وثيقة عهد ووفاء" صادرة عن مرشح من أبناء آل الشخشير متضمناً صورته، وقد تكرر هذا الإعلان على الصفحة الرئيسية من الجزء الثاني لصحيفة الدستور بنفس المساحة، كما نشرت الرأي إعلان ترشيح آخر ملون متضمنا صورة .

وفي١١ تشرين الأول تنشر الصحف الأسبوعية جريدتا " المحور وشيحان " اعلانات ترشيح مباشرة لمرشحين متضمنة صورهم.

إن ما أوردناه سابقا هو مجرد امثلة فقط للتاكيد على ما قلناه سابقا من أن الصحافة ساهمت إلى حد كبير في التجاوز على قانون الإنتخاب وعلى الأسس التي حددها القانون حول الدعاية الإنتخابية وموعدها.

لقد رصد موقع "البوابة البرلمانية" جزءاً كبيراً من تلك التجاوزات، في تقريره الصادر يوم ٢٠ أيلول ٢٠٠٧ مسجلا مخالفة الصحف ووسائل الإعلام لقانون الانتخاب فيما يتعلق بالدعاية الانتخابية وتحت عنوان "القانون لا يعتبرها حرة ونزيهة.. إعلانات المرشحين تظهر في الصحف

رغم عدم البدء بمدة الترشيح للانتخابات" وجاء فيه" رغم عدم إجازة القانون للمرشحين بالإعلان عن ترشيح أنفسهم للانتخابات حسب نص المادة رقم ٦٠ من قانون الانتخابات لمجلس النواب الأردني إلا" من تاريخ ابتداء مدة الترشيح وتستمر لليوم السابق مباشرة لليوم المحدد لإجراء الانتخاب حيث يحظر القيام فيه بأي نوع من أنواع الدعاية الانتخابية وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون"،حيث يعتبر القانون تلك الإعلانات حرة ونزيهة فقط منذ البدء بفترة الترشح، إلا أن الصحف اليومية والأسبوعية ومواقع الإعلام الإلكتروني المحلية بدأت بنشر إعلانات لعدد من المرشحين على صفحاتها الإعلانية وصفحاتها الإخبارية.

وجاء في التقرير عن رصده للصحف الصادرة ذلك اليوم، ان إعلانات المرشحين بدأت تظهر ملونة ومتضمنة صور معلنيها، وأخذ بعضها يظهر على الصفحات الرئيسية أو الأخيرة لملاحق الرياضة والاقتصاد في الصحف اليومية.

ويشير تقرير " البوابة البرلمانية" إلى التباين في طبيعة تلك الإعلانات بين تقديم الشكر والعرفان لنائب سابق يعتزم ترشيح نفسه للانتخابات القادمة، وبين إعلان مباشر عن الترشيح أو شهادات تقدير وعرفان لأهالي منطقة أحد النواب السابقين الذي يعتزم ترشيح نفسه لدورة أخرى في انتخابات المجلس القادمة، وفي الأسبوعيات قد يظهر خبر عن نشاط أحد المرشحين القادمين الذين قد يقدمون المساعدات لعدد من أهالي مناطقهم الانتخابية، أو دعمهم لإحدى الأنشطة الاجتماعية التي تقام في منطقة المرشح.

ويؤكد التقرير ظهور إعلانات عدد من المرشحين على المواقع الإعلامية الإلكترونية بشكل واضح على صفحاتها الرئيسية تدعو الناخبين

لترشيحهم في الانتخابات المقبلة، متضمنة صوراً لمعلنيها، فيما نشرت بعض تلك المواقع أخباراً قصيرة حول ممارسات بعض المرشحين القادمين في شراء الذمم وإقامة المقرات والخيمات الانتخابية.

وفي تقرير آخر لموقع" البوابة البرلمانية" نشر بتاريخ ٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ يؤكد واستنادا إلى رصد مخالفات الصحف لنشر الدعاية الإنتخابية مبكرا للفترة الواقعة ما بين ١٥ إلى ٢٧ أيلول" نشر الاعلانات الانتخابية في الصحف مما يعتبر امراً مخالفاً للانظمة والقانون الذي يحدد موعد بدء عملية الدعاية الانتخابية دون النظر الى التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية، ويشير الى ان الصحف الاسبوعية" تنشر قائمة بالمرشحين المفترضين دون العودة للمعايير الدولية.. واعلانات العشائر والعائلات الكبرى في ازدياد كمي".

لقد لاحظت جريدة الغد في تقرير لها نشرته في ٢٧ أيلول ٢٠٠٧ تحت عنوان " مرشحون مفترضون للانتخابات النيابية يقفزون عن الموعد القانوني للدعاية .. منهم من انتقد "تشدد" القانون في الدعاية الانتخابية" لجأ كاتبه فيه إلى إستطلاع اراء مرشحين حول منع الدعاية المبكرة مستندا الى مواد في قانون الانتخاب تحدد موعد الدعاية الانتخابية، واشار في تقريره الى إنتشار يافطات إنتخابية لمرشحين مفترضين في بعض شوارع العاصمة ومحافظات وقرى أخرى في المملكة، تعكس طبيعة صاحب اليافطة والفكر الذي يستند إليه في الترشيح.

إن أخذ عينة فقط من الصحف وعلى مدى أيام مختلفة سبقت بكثير التوقيت القانوني لإباحة نشر الدعاية الإنتخابية، تظهر أن الصحف ساهمت مباشرة في التجاوز على قانون الإنتخاب، في الوقت الذي تأخرت فيه الإجراءات القانونية الرسمية لمنع تلك الظاهرة.

إن الإستجابة الرسمية لهذه التجاوزات تاخرت بشكل كبير ولافت للإنتباه، ولم تتخذ وزارة الداخلية إجراءات منع التجاوز على القانون إلا في موعد قريب من موعد الترشيح، وتنشر وكالة الأنباء الأردنية"بترا" في ٣٠ أيلول تصريحات لوزير الداخلية قالها في لقائه مع اسرتها عن جرائم الانتخاب التي ترتكب سواء من المرشح او الناخب او موظف الحكومة، مهيبا بجميع المواطنين الالتزام باحكام القانون وعدم تعريض انفسهم للعقوبات التي نص عليها والتي يصل بعضها الى عقوبة الاشغال الشاقة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وناشد المرشحين الالتزام بشكل خاص بموعد بدء الدعاية الانتخابية، حيث بدأ عدد منهم بوضع اليافطات وهذه مخالفة صريحة للقانون، وستقوم الوزارة وبالتنسيق مع امانة عمان وكافة البلديات بتطبيق القانون حيالها، ونقلت جميع الصحف تلك التصريحات حرفيا عن"بترا".

وفي هذا الإطار تنشر جريدة " العرب اليوم" في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٧ تقريراً بعنوان" الفايز يجرم الدعاية الانتخابية قبل الترشيح والداخلية لا تعتبر اعلانات المؤازرة مخالفة قانونية" تحدث فيه كاتبه عن تباين الإجتهادات في وزارة الداخلية بخصوص الدعاية الانتخابية قبل الموعد القانوني الذي تم تحديده بالفترة الى ما بعد انتهاء ثلاثة ايام الإعتراض على الترشيح، والتي تبدأ في ٢١ تشرين أول الحالي، وانه يجب تقديم الاستقالة لموظفي القطاع العام مع قبولها قبل هذا التاريخ، وإلا يعتبر الترشيح غير قانوني، مشيرا الى تصريحات وزير الداخلية التي قال فيها لوكالة الانباء الاردنية بترا ان" ما يتم نشره حاليا في الصحف المحلية من مؤازرة عشيرة معينة لاحد المرشحين هو خرق واضح للقانون، وان الوزارة تدرس حاليا هذا الموضوع وستتخذ اجراءاتها الكفيلة بتطبيق القانون بشكل يكفل العدالة والمساواة لجميع المرشحين".

ويشير التقرير الى تعليمات وزير الداخلية للمحافظين وللحكام الاداريين بمنع اجراء الدعاية الانتخابية بكافة اشكالها مثل عمل الآرمات، او توزيع الكروت، او البيانات الانتخابية او اقامة لقاءات عامة او وضع ملصقات انتخابية او افتتاح مقرات انتخابية او الاعلان في الصحف، لاي شخص ينوي ترشيح نفسه في الانتخابات المقبلة.

ونسب التقرير الى مصادر في وزارة الداخلية - لم يسمّها - قولها" ان اعلان المرشح عن نيته الترشح في الصحف، او اعلان اقاربه مؤازرته في الانتخابات المقبلة في الصحف لا يعد خرقا للقانون، وان الخرق القانوني للدعاية الانتخابية يقع ضمن عمل الارمات او توزيع الكروت او البيانات الانتخابية او اقامة لقاءات عامة او وضع ملصقات انتخابية او افتتاح مقرات انتخابية او اقامة الندوات الانتخابية وغيرها.

في ذات اليوم كانت جريدة "الرأي" تنشر خبراً عن إزالة مظاهر الدعاية الانتخابية في الزرقاء بموجب تعميم من محافظها احمد الشياب، وقبل ذلك بيوم وبتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر جريدة "الدستور"خبرا عن قرار محافظ العاصمة سعد الوادي المناصير بـ "منع الدعاية الانتخابية قبل موعد الترشيح للانتخابات البرلمانية".

في ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر جريدة العرب اليوم تقريرا لمراسلها حول تعليمات امانة عمان للسماح للمرشحين بتعليق دعايتهم الانتخابية مشترطة على كل مرشح دفع ٢٠٠٠ دينار نقدا او شيك كتامين لضمان حسن تنفيذ الدعاية الانتخابية، وفي ذات اليوم تنشر وكالة الأنباء الأردنية"بترا" تقريراً عن"تعليمات عن الترشيح والدعاية الانتخابية النيابية"، وبعد ذلك بأربعة أيام وبتاريخ ٢٢ تشرين الأول تنشر "بترا"تحذيرا لامانة عمان من عدم التقيد بتعليمات الدعاية الانتخابية، في الوقت الذي كانت فيه جريدة "الغد" تنشر تقريرا حول"

اصدار تعليمات تنظيم الحملات الانتخابية في "المرئي والمسموع".

إن من اهم الدراسات التقييمية التي وضعت لرصد تاثيرات ومضامين الإعلان الإنتخابي في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة كانت الدراسة التي نشرها المجلس الأعلى للإعلام مشيرة الى ان"١٤٧٧ إعلانا تم نشرها بمساحة"٨٧٨٣٨ سم / عمود، بلغت نسبة الإعلانات المؤيدة للمرشح "١٤٦٩ إعلانا" وبنسبة"٩٩,٧٪"، والاعلانات المعارضة بلغت"٣ اعلانات" وبنسبة"٠,٢ ٪"، والاعلانات بدون إتجاهات بلغت إعلانا واحدا، وبنسبة ٠,١٪.

واحتلت إعلانات طلب المؤازرة المرتبة الأولى- وفقا لدراسة المجلس الأعلى للإعلام - وبنسبة بلغت " ٤٧,٩ ٪" من النسبة الإجمالية للموضوعات الإعلانية الإنتخابية، تليها إعلانات " الدعم والتأييد والمؤازرة وبعدد اعلانات وصل الى ٢٨١ اعلانا".

وتولى تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان عن مراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، تأكيد وجود عدد من المخالفات المهنية والقانونية بشأن الدعايات الإعلانية للمرشحين في الصحافتين اليومية والأسبوعية، أبرزها استخدام العلم الأردني والآيات القرآنية واسم صاحب الجلالة في الإعلان الانتخابي، رغم أن تلك الإعلانات تقدم للصحيفة كما هي عليه في النشر ولا تتدخل الصحف في مضمونها أو شكلها الإخراجي إلا إذا طلب منها ذلك، في الوقت الذي لا يجيز فيه القانون استخدام الشعارات والرموز العامة والدينية في الدعاية الانتخابية للمرشحين.

وكشف التقرير عن الخلط الواضح بين"الإعلان والإعلام" بشكل مباشر، كما فامت بعض الصحف الأسبوعية بنشر قائمة بالمرشحين

المفترضين قبل الإعلان رسمياً عن قائمة المرشحين، كما نشرت بعض الصحف قائمة بالفائزين المفترضين، فيما لجأت صحف إلى إبراز نجوم المرشحين من رجال الأعمال ومن نواب سابقين لهم تاريخ حافل في المجلس النيابي بصورة واضحة، في الصحافتين اليومية والأسبوعية، وهو ما يمكن ان يصنف في إطار الدعاية الإنتخابية والإعلان الهادف للتأثير على توجهات الناخبين.

ويؤكد التقرير على ظهور إعلانات مدفوعة يظهر فيها ترويج واضح لمرشحين من خلال الإعلان عن تبرعات لجمعيات خيرية أو افتتاح يوم طبي مجاني، أو حتى توظيف البعد الوطني والقضية الفلسطينية والقومية بشكل واضح في عدد من الإعلانات الانتخابية للمرشحين، ويظهر محاولات إعلامية لبعض المرشحين لاستغلال المناسبات الوطنية والدينية في الدعاية الانتخابية، فيما إستخدم مرشحون طريقة بيانات التأييد من قواعدهم الانتخابية ظهرت على شكل إعلانات مدفوعة الأجر.

وخلص التقرير الى ذات النتائج التي خلصنا اليها فيما يتعلق بنشر " إعلانات مدفوعة يظهر فيها ترويج واضح لمرشحين من خلال الإعلان عن تبرعات لجمعيات خيرية أو افتتاح يوم طبي مجاني".

إن من المهم التاشير هنا إلى عدة حقائق فرضت نفسها على اداء الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بالإعلان الإنتخابي، لعل في مقدمتها مفهوم الصحافة للعملية الإنتخابية بإعتبارها مناسبة جيدة للحصول على الإعلان التجاري، والتوسع في عروض الإعلان والخصومات التي تقدمها كل صحيفة لـ "المرشح المعلن"، وصلت في بعض الصحف إلى نسبة ٥٠٪، وفي الصحف الأسبوعية ارتفعت القيمة إلى اكبر من ذلك بكثير.

ولعل من اهم ما يجب تسجيله في الإنتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧ هو دخول وسائل إعلامية جديدة وبزخم كبير ومؤثر في الترويج الإعلاني للمرشحين، وهو ما لم يكن مستخدما في الإنتخابات النيابية السابقة " المجلس الرابع عشر وما قبله"، وفي مقدمتها استخدام المواقع الإلكترونية التي نجحت بحجز حصتها الجيدة من اعلانات المرشحين، فيما لجأ مرشحون إلى استخدام رسائل الهواتف النقالة" SMS"، للترويج لأنفسهم ولطلب الدعم، ولتحشيد الناخبين، وفي هذا الإطار يعترف تقرير المركز الأردني لحقوق الإنسان بأن استخدام الرسائل الخلوية بقي مستمرا في الدعاية الإنتخابية للمرشحين حتى لحظة الإقتراع، من خلال بث رسائل عن تقدم مرشح على مرشح آخر.

لقد كان الإعلان في حد ذاته مدعاة للتساؤل عن قيمة ما يمكن ان يدفعه مرشح في سياق الصرف المالي على حملته الإنتخابية، وهو سؤال مشروع يطرح بقوة على هامش قانون الانتخابات النيابية الذي لم يحدد اي سقف للموازنة التي يمكن أن يحصرها في الحملة الإنتخابية لأي مرشح، وقد تحدث تقرير مركز الأردن الجديد عن هذه القضية الهامة في تقريره الذي أصدره في ٢١ تشرين ثاني ٢٠٠٧ وبعد اجراء الانتخابات بيوم واحد فقط قائلا إن" انتخابات ٢٠٠٧ شهدت انفاق مبالغ من جانب عدد من المرشحين لا تتناسب مع حجم قاعدة الناخبين في بلد صغير كالأردن، ولا مع حجم الدوائر الانتخابية، وقد بات من الضروري تنظيم الإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتعدى ٥٠ ألف دينار للمرشح، وبما يسمح بتوفر الحد الأدنى من التوازن للتنافس الانتخابي بين المرشحين".

وبالرغم من أن الحق الطبيعي للصحف ووسائل الإعلام المختلفة بالحصول على الإعلان مدفوع الأجر، فإن هذا الحق تم تجاوزه من بعض وسائل الإعلام التي بدأت مرحلة الدعاية الإعلانية للمرشحين مبكرا،

كما ان بعضها تجاوز الحدود القانونية المسموح بها في تأمين الحياد في التغطية الإنتخابية من خلال التفريق بين"الإعلام والإعلان"، وصولا الى قيام بعض الصحف بنشر ما أسمته"مؤشرات و إستفتاءات" غير دقيقة وغير واقعية عن تقدم مرشح على حساب مرشح آخر، مما ادى إلى دخول تلك الصحف في منطقة الخطوط الحمراء التي لا تسمح بها المعايير الدولية للتغطية الإنتخابية، أو حتى المهنية الصحفية، إلى جانب المواثيق والمدونات التي صدرت تباعا في الأردن وفي مقدمتها مدونة"المبادئ الرئيسية للتغطيـة الإعلامية والصحفية للانتخابـات النيابيـة٢٠٠٧"التي صدرت بجهد مشترك بين نقابة الصحفيين الأردنيين والمجلس الأعلى للإعلام في ٢٩ تشرين أول ٢٠٠٧ ودعت في بعض بنودها الى " التمييز بوضوح بين المواد الإعلامية والإعلانية والدعائية المنشورة، وعدم السماح بنشر أي إعلان أو دعاية أو مادة تسيء للآخرين، وعدم نشر أي محتوى قد يؤدي إلى التحريض على الانحياز أو التفرقة أو العنف".

إن أكثر ما يلفت الإنتباه في الدعاية والإعلان الإنتخابي أنها تجاوزت في إنتخابات المجلس الخامس عشر أي حد يمكن تصوره بالمقارنة مع الحملات الإعلانية التي نفذها مرشحون لدورات إنتخابية سابقة، إذ ظهر بشكل طاغي تخصيص مبالغ مالية ضخمة للصرف على الحملات الإنتخابية، ولوحظ في حملات العديد من المرشحين الأموال الطائلة التي خصصت للدعاية الإنتخابية، حتى وصل الأمر ببعض الصحف للقول " إن المرشح الفلاني خصص مليون دينار لحملته الإنتخابية، والمرشح الفلاني خصص نصف مليون، فيما خسر المرشح الفلاني ٢ مليون دينار في حملته الإنتخابية".

إن من الممكن وصف الصرف على الدعاية الإنتخابية في إنتخابات ٢٠٠٧ بأنها "ظاهرة" ترافقت تماما مع ظاهرة شراء الأصوات، وتوظيف المال الإنتخابي، ونقل الأصوات أيضا، وربما هذا الأمر هو الذي أدى بالضرورة إلى

رفع الكلفة المالية الضخمة للعشرات - إن لم نقل المئات - من المرشحين، ومن ضمنها بالطبع كانت الإعلانات الإنتخابية المنشورة في الصحف وفي وسائل الإعلام الأخرى في الإذاعة والتلفزيون، والمواقع الإلكترونية.

وما يسجل هنا أن الصحافة ووسائل الإعلام جميعها لم تتوقف عند قراءة هذه الظاهرة ومراقبتها أسوة بإهتمامها بظاهرة شراء الأصوات ونقلها - على تفاوت في الإهتمام بالظاهرتين -، ولم ينشر إلا موضوعات محدودة جدا فقط تتحدث عن هذه الظاهرة، ظهرت في مقالات لكتاب صحفيين تحدثوا عن الظاهرة في سياق حديثهم عن كلفة الحملات الإنتخابية، وما يمكن أن تؤديه من حراك إقتصادي وتجاري يصاحب عادة أي موسم إنتخابي.

ولم تهتم الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة بمناقشة قانون الإنتخاب الذي لم يحدد السقف الأعلى للدعاية الإنتخابية، وهو من أهم المآخذ التي يمكن تسجيلها على قانون الإنتخاب الحالي.

لقد بقيت وسائل الإعلام بمنأى تماما عن مناقشة ضرورة ووجوب وضع حد للسقف الأعلى لأية دعاية إنتخابية، وأهملت تماما النظر بجدية لهذه الجزئية الهامة التي لم تضمن أي حق متساوي بين المرشحين، حيث منح القانون الأفضلية المطلقة للمرشحين المقتدرين ماليا على المرشحين الأقل غنى لعدم نصه على تحديد السقف الأعلى للدعاية الانتخابية.

إن المعضلة التي شجعت على عدم تأمين المساواة بين المرشحين فيما يتعلق بالسقوف المالية العليا للدعاية الإنتخابية تكمن في قانون الإنتخاب نفسه، الذي لم ينص صراحة على مثل هذا الأمر بالرغم من أن المعايير الدولية توجب تحديد السقف الأعلى للدعاية الإنتخابية، وهو ما غاب تماما عن الصحافة ووسائل الإعلام لمناقشته والتأشير عليه بوضوح.

مراقبة شفافية الاجراءات ونزاهتها

مراقبة شفافية الاجراءات ونزاهتها

إن قياس مدى الجهد الذي بذله الاعلام في مراقبة شفافية الإجراءات الإنتخابية، ونزاهتها يتحدد من خلال المواد الصحفية والاعلامية العديدة التي تولى الاعلام نشرها، وتخصيصها لهذا الجانب الهام جدا من مسيرة العملية الانتخابية، منذ لحظة انطلاقها وحتى لحظة الاعلان عن النتائج.

وقياساً الى ما قام الإعلام بتسليط الاضواء عليه في الإنتخابات النيابية السابقة التي جرت في ١٧ حزيران ٢٠٠٣، فان جميع المعطيات تشير الى ان دور الاعلام الاردني قد ارتقى وإن بشكل متواضع، في تغطية الجوانب الهامة المتعلقة بشفافية الاجراءات الانتخابية ونزاهتها، ومن هذا المنطلق يمكن القول وبكل اطمئنان إن الإعلام تقدم في انتخابات ٢٠ تشرين ثاني ٢٠٠٧ في هذا الجانب الرقابي قياسا بما قدمه في انتخابات ١٧ حزيران ٢٠٠٣ .

ان مشكلة الاعلام الحقيقية التي برزت واضحة بشكل لافت للانتباه في انتخابات ٢٠٠٧ هي مشكلة تقصيره في متابعة القضايا التي كان يطرحها، وقد تمثل ذلك جليا في الضعف الكبير في عملية المتابعة الصحفية سواء من خلال التحقيقات الصحفية، او من خلال التقارير الإستقصائية لتلك القضايا.

إن إكتفاء الصحافة والإعلام بالقيام فقط بدور الناقل للخبر، والتعليق المتواضع عليه في احيان معدودة، أبقى الصحافة والإعلام بعيدا عن حقل المتابعة الحثيثة لعشرات القضايا التي رافقت العملية الانتخابية، وهو ما يمكن ان يعد بحق أحد أبرز السلبيات التي وقع

الاعلام فيها.

ومع ذلك فان الإعلام والصحافة أديا دورا جيدا في نقل الاخبار، وفي احيان كثيرة كان للإعلام دورا جيدا في الكشف عن مكامن الخطأ والتقصير في مسيرة العملية الانتخابية، لكنه لم يولي مسألة المتابعة الأهمية القصوى في عمله.

لقد تولت وسائل الاعلام المختلفة التأشير على مكامن الضعف في الاجراءات التي سبقت يوم الاقتراع، خاصة ما يتعلق منها بعمليات تسجيل الناخبين، وبعمليات الإعتراض، ولم يتوانى الاعلام في التركيز المتواضع جدا على مضامين الخلاف الذي برز واضحا في تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة وبين تصريحات وزير الداخلية فيما يتعلق بعدد الطعون التي تلقتها المحاكم، حيث وصل هذا الرقم في تصريحاته الى ٨٦ الف طعن وتم شطب ١٢ الف ناخب من سجلات الناخبين تكررت اسماؤهم في اكثر من دائرة انتخابية، فيما قام الناطق الرسمي باسم الحكومة "ناصر جوده" بالتشكيك علنا في هذا الرقم، لكنه وبشكل مفاجيء وغير مفهوم عاد واستدرك تصريحاته قائلا ان ما تم شطبه هو ٨٦ الف ناخب منها ١٢ الف ناخب تم شطبها من قبل المحاكم، وما تبقى منها قامت دائرة الاحوال المدنية والجوازات بشطبها.

وبالرغم من قيام الصحف بنشر تلك التصريحات المتناقضة في حينه، الا ان الاعلام لم يتولى مهمة القاء الضوء على تلك التناقضات، واكتفى بالقيام بدور الناقل للتصريحات ولم يسجل قيام أي وسيلة اعلامية بالبحث الجاد في أسباب هذا الخلاف في الارقام.

لقد تولى الاعلام التأشير المتواضع على عدد كبير من الاجراءات التي رافقت عملية الانتخاب لكن ما يسجل سلبيا على اداء الاعلام

هو عدم تصديه الفعلي لمتابعة معظم القضايا التي اشار اليها او كشف عنها، واكتفى دائما بدور الناقل للخبر، ولم نشهد - الا في حالات محدودة جدا - قيام الوسائل الإعلامية بنشر تحقيقات وتقارير عن بعض تلك الحالات التي رأى الإعلام فيها ضرورة لمتابعتها وتسجيل ملاحظاته عليها.

ان البحث في اداء الاعلام في هذا الجانب يمكن ان يتشعب الى حد كبير ونكتفي هنا بالتأشير على بعض القضايا التي نشرها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - نشرت الصحافة اخبارا عن قيام لجان التسجيل بشطب اعداد غفيرة من سجلات الناخبين، لكن الصحافة لم تتابع بشكل فعّال الاجراءات الاخرى التي رافقت عمليات الشطب، وفيما اذا تم تصحيح اسمائهم أم لا.

٢ - لم تقم الصحف بالتركيز على ضرورة ان تقوم وزارة الداخلية بتزويد المرشحين بسجلات عن اسماء الناخبين في دوائرهم، في الوقت الذي ألمحت فيه الى حصول عدد محدود من المرشحين على اسطوانات مدمجة تضم كافة اسماء الناخبين في المملكة، ولم تتابع الصحافة تلك القضية بشكل واضح، في الوقت الذي نشرت فيه اخبارا عن بيع كشوفات باسماء الناخبين في معان الا ان هذه القضية ايضا لم تلقى من الصحافة الاهتمام الكافي من حيث المتابعة والتحقيق.

٣ - لم تركز الصحافة ايضا على قضية نقل الاصوات وترحيلها، وباستثناء متابعة متواضعة لهذه القضية الهامة، التي تعتبر من اهم واخطر القضايا الانتخابية لما لها من تأثير على مجريات العملية الانتخابية ونتائجها، وما يمكن ان تحدثه من تغيير في توجهات الناخبين، فان

اهتمام الصحافة بها بقي دون الحد المطلوب منها.

٤ - بالرغم من اهتمام الصحافة بالناخبين باعتبارهم اساس العملية الانتخابية فان التركيز على توجهاتهم، ومواقفهم ظهرت متواضعة جدا قياسا لحجم الحضور الكثيف للتصريحات الرسمية، مما منح الافضلية للجانب الرسمي على الجانب الشعبي، وقد ظهر ذلك جليا خلال مرحلة الاعداد للانتخابات، بدءا بعملية التسجيل وانتهاءا باعلان النتائج.

٥ - لم تركز وسائل الاعلام بشكل كافي على قضية منع العديد من الناخبين في دوائر مختلفة من حقهم بالانتخاب بسبب عدم وجود اسمائهم على اجهزة الربط الالكتروني، في الوقت الذي كانوا فيه يحملون على بطاقاتهم الشخصية اسم ورقم الدائرة الانتخابية التي ينتمون اليها.

ان هذا التقصير في متابعة تلك القضية تم تبريره بان العملية الانتخابية اصبحت خلف الظهر، لأن تلك المشكلة برزت واضحة في يوم الانتخاب، ولم تعد الصحف مهتمة كثيرا في هذا الجانب لإنشغالها بالنتائج المترتبة على العملية الإنتخابية.

٦ - بالرغم من تركيز الصحافة ووسائل الاعلام على المشكلات الفنية التي رافقت استخدام اجهزة الربط الالكتروني الا انها لم تتابع تلك القضية بشكل دائم، بالرغم من تكرار نشر العديد من الاخبار التي رافقتها تقارير متواضعة تحدثت عن تلك القضية.

٧ - ركزت الصحافة على العديد من التجاوزات التي شهدها يوم الانتخاب، وقامت بنشرها، وفي احيان كثيرة نشرت الصحف ما تعتقد انه تجاوز على اسس العملية الانتخابية, إلا أنها كانت تركز على

تعليقات الجانب الرسمي أكثر من تركيزها على الجانب الشعبي، وفي الاعداد التالية ليوم الإقتراع ظهرت الصحف وهي تحمل مساحات واسعة لتصريحات الجانب الرسمي، على حساب الناخبين.

-٨ يسجل للصحافة ووسائل الاعلام المختلفة قيامها باثارة قضية المال السياسي والانتخابي، واثارة قضية الدعاية الانتخابية المبكرة -بالرغم من قيام الصحف بنشر اعلانات الدعاية المبكرة لمرشحين- إلا ان الصحف نفسها لم تقم بمتابعة تلك القضايا بشكل كبير، مكتفية فقط بتحليل تلك الظاهرة، والتأشير على تأثيراتها السلبية على مجريات ونتائج العملية الانتخابية.

٩ - يسجل للصحافة كشفها عن تجاوزات رسمية في يوم الاقتراع مثل اخطاء في العد، والسماح لمن هم دون السن القانوني بالادلاء باصواتهم، والكشف عن قيام بعض المرشحين بادخال انصاره عنوة لاماكن الفرز، وتكرار التصويت اكثر من مرة لصالح مرشحين، واختلاف عدد الذين ادلوا باصواتهم في الصناديق، وإختلاف نتائج العد عنها اثناء الفرز النهائي، لكن الصحافة لم تقم بمتابعة ذلك بشكل كبير.

-١٠ هناك العديد من الحالات الأخرى التي قامت الصحافة ووسائل الاعلام بمراقبتها، إلا انه من الملاحظ ان المشكلة في التغطية الصحفية هي نفسها التي تتكرر دائما، وهي عدم تصدي الصحافة للمتابعة التحقيقية بشكل كامل، بسبب اعتمادها على الخبر بشكل اساسي، لكن هذا لا يمنع من التأشير الإيجابي الى نشر تقارير وتحقيقات اتخذت صفة التقارير الوصفية لبعض الزوايا المرافقة للعملية الانتخابية.

إن أهم ما يمكن تسجيله للصحافة الاردنية في إنتخابات ٢٠٠٧ هو تصديها الإيجابي للقيام بدورها الرقابي بشكل لافت للإنتباه، وتم

تعزيز هذا الدور بحجم كبير من المصداقية الموثقة، إلا أن عدم تصديها للقيام بدور المتابعة أدى لظهورها وكأنها تعاني من التقصير السلبي في هذا الجانب.

ومن هذا المنطلق يكفي التأكيد على أن الصحافة قامت بالكشف عن حجم الشفافية الرسمية في الاعداد للإنتخابات النيابية، وحاولت جاهدة القيام بدور الرقيب المحايد والنزيه، ويكفي التأكيد هنا على أن دراسة معمقة ومتخصصة لأداء الصحافة الأردنية في هذا الجانب سيؤدي حتما إلى نتائج أكثر دقة، وأكثر عمقا وستقود حتما إلى منح الصحافة الحكم الذي تستحقه في هذا الجانب الرقابي الهام على مجموع مخرجات النزاهة والشفافية التي انتهجتها الحكومة في إجراء الإنتخابات النيابية ودورالصحافة في الكشف عن ذلك.

مناقشة نفوذ المؤسسة الرسمية

مناقشة نفوذ المؤسسة الرسمية

لم تناقش الصحافة ووسائل الإعلام مدى نفوذ المؤسسة الرسمية المشرفة على الإنتخابات، ولم تضع هذه القضية في أولوياتها أو حتى على أجندة عملها اليومية بشكل ومضمون لافتين للإنتباه.

ويعود السبب المباشر في ذلك لكون هذا الأمر خارج إطار المناقشة، فضلا عن ان الدستور وقانون الإنتخاب منحا المؤسسة الرسمية السلطة الكاملة في الإشراف على الإنتخابات إستعدادا وإجراءا وإعلانا للنتائج.

إن أهم ما تتمتع به المؤسسة الرسمية من نفوذ على الإنتخابات النيابية أو المحلية هو ولايتها المطلقة على عملية الإنتخاب منذ لحظة الإعلان عن موعد إجرائها وإنتهاءا بإعلان النتائج، مرورا بكل المراحل التحضيرية سواء لجهة وضع الجداول بأسماء الهيئة العامة للناخبين، وعرضها للإعتراض والطعون، وإطلاق الحملات الدعائية الإنتخابية، وتشكيل اللجان الإنتخابية، ولجان الإشراف على الإنتخابات، ولجان الفرز، بما في ذلك الدعم اللوجستي المساند للعملية الإنتخابية والمتمثل بدور المؤسسة الرسمية وواجباتها في تأمين الحماية والأمن للناخبين والمرشحين، ولكافة الإجراءات الإنتخابية بما يعزز من نزاهة الإنتخابات، وتكفل الحد الأعلى من الحيادية والشفافية في الإجراءات الإنتخابية.

إن مناقشة مدى نفوذ المؤسسة الرسمية لم يكن واردا في جدول أعمال الوسائل الإعلامية المختلفة، وباستثناء مناقشات متواضعة عن الإجراءات الرسمية المصاحبة للعملية الإنتخابية، بدءا بمرحلة التسجيل وانتهاء بمرحلة إعلان النتائج، فقد بقيت مناقشات نفوذ المؤسسة الرسمية

في الإنتخابات النيابية غائبة تماما، ولا مكان لها في عملية التغطية الإعلامية.

وبقيت مناقشات الإعلام لنفوذ المؤسسة الرسمية في الحدود الدنيا، وبإستثناء نشر مواد متواضعة جدا كما ونوعا عن الإنتقادات التي وجهها البعض وتحديدا الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني للإجراءات الرسمية، وباستثناء مقالات قليلة لكتاب صحفيين انتقدوا فيها بعض الإجراءات الرسمية، فإن المراجعات الإعلامية لنفوذ المؤسسة الرسمية في الإنتخابات بقيت من بين المجالات الأقل ضعفا في إهتمامات الصحافة ووسائل الإعلام الأردنية في هذا الجانب.

اكتفت وسائل الإعلام في نشر ما يصدر عن الجانب الرسمي من تصريحات تتضمن الإجراءات الرسمية المتخذة في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتخابية، التي بدأت بالتسجيل والنقل، وتنقيح الجداول والإعتراضات والطعون، وتشكيل اللجان الإنتخابية، والإشراف على عملية الإنتخاب، ومرحلة فرز الأصوات الأولية ، ومرحلة الفرز النهائية، ثم مرحلة إعلان النتائج.

ولم تبذل وسائل الإعلام جهدا كافيا في إختبار مدى حيادية الحكومة في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتخابية، مكتفية بنقل التأكيدات الرسمية في هذا الجانب والتي تتالت وبشكل مكثف، وفي وقت مبكر جدا على تحديد موعد إجراء الإنتخابات.

ولم تناقش الصحافة ووسائل الإعلام على إختلاف توجهاتها الغياب الواضح لدور القضاء في الإشراف على الإنتخابات، أو مدى حيادية لجان الإنتخاب، وآليات توفير الحماية والأمن للناخبين والمرشحين، أو حتى حماية صناديق الإقتراع، وفيما إذا كان هناك أي تدخل حكومي

لصالح مرشح بعينه.

ولم تناقش الصحافة مدى شفافية وحيادية ونزاهة نفوذ المؤسسة الرسمية فيما يتعلق بالدور الرقابي المناط بمندوبي المرشحين داخل قاعات الفرز، وباستثناء نشر عدد محدود جدا من أخبار تؤكد على إتخاذ إجراءات بحق مندوبي مرشحين في بعض مراكز الإقتراع، فإن الصحافة إكتفت فقط بنقل خبر عن تلك التجاوزات دون التوقف لمناقشتها، ومتابعتها مع المسؤولين، ومعرفة مدى تأثير مثل تلك الإجراءات على المزاج الإنتخابي للناخبين، ومدى تأثيره على النتائج، إلى جانب تأثيراته على حجم ومضمون نزاهة الإجراءات، وفيما إذا كانت تلك الإجراءات منسجمة مع القانون أم لا؟.

اكتفت الوسائل الإعلامية في صب جلّ إهتمامها على تغطية الأخبار الرسمية فقط، ونقل ما يتعلق منها بالجهد الرسمي وبالمؤسسة الرسمية، ومتابعة حثيثة ومتواصلة للمسؤولين الرسميين، لدرجة أن نتائج أية دراسة مقارنة بين المواد الإعلامية المنشورة عن المؤسسة الرسمية والمواد الأخرى عن الناخبين والمرشحين ستؤدي الى نتيجة مفاجئة، وهي أن نسبة الإهتمام بالجانب الرسمي كانت أكثر بكثير من الإهتمام بالجانب الشعبي من مرشحين وناخبين، وقد بدأ ذلك يظهر مبكرا جدا.

ففي ١٩حزيران ٢٠٠٧ تنقل الصحف اليومية " الدستور والرأي والعرب اليوم والغد والتلفزيون الأردني والإذاعة الأردنية، ووكالة الأنباء الأردنية بترا "، وقائع المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء د. معروف البخيت الذي أكد فيه على ان موعد الانتخابات النيابية لن يتجاوز تشرين الثاني، وتوقع البخيت مشاركة عالية في التسجيل للإنتخابات النيابية قياسا بحجم التسجيل في الانتخابات البلدية، وقال إن الحكومة ملتزمة

باجراء الانتخابات بالحياد والنزاهة المطلوبين، مبينا ان قوائم التسجيل ستعرض على المواطنين حسب القانون في الدوائر المختلفة وبالإمكان الإعتراض عليها اذا وجدت أسماء غير دقيقة، لتمر بعدها بمرحلة الاعتراض على الاعتراض والاستئناف والقضاء وقرار المحكمة للمصادقة على القوائم النهائية للمسجلين".

كانت تلك التاكيدات تحجز مواقعها البارزة في صدر الصفحات الأولى، والنشرات الإخبارية، سواء ما كان يصدر عن رئيس الوزراء مباشرة، أو ما كان يصدر عن وزير الداخلية، دون مناقشة حقيقية لما تتضمنه تلك التصريحات.

ومثالا على ذلك فقط ما نشرته وكالة الأنباء الأردنية بترا في نشرتها ليوم ٥ أيلول ٢٠٠٧ - ونقلتها عنها الصحف اليومية في اليوم التالي- من تصريحات لوزير الداخلية عيد الفايز جدد فيها حرص الحكومة على إجراء انتخابات نيابية نزيهة للخروج بمجلس نيابي يلبي الطموحات الوطنية، قائلا " ان الوزارة باشرت بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات النيابية المقبلة بكل نزاهة وحيادية، داعياً جميع الأردنيين على اختلاف توجهاتهم واطيافهم السياسية إلى ممارسة حقهم الدستوري في إختيار أعضاء المجلس النيابي الخامس عشر، مشيرا إلى أن الوزارة وضمن حملتها التوعوية بأهمية الانتخابات النيابية ستعمل على اصدار دليل انتخابي يهدف إلى تعريف الناخبين والمرشحين بكل الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية".

وفي سياق تاكيد النتيجة السابقة يكفي التوقف عند خبر نشرته الصحف الصادرة بتاريخ ١١ أيلول ٢٠٠٧ نقلا عن وكالة الأنباء الأردنية "بترا" يتحدث عن قرار لوزير الداخلية بإجراء تنقلات بين الحكام الإداريين، ولم تسأل الصحافة ووسائل الإعلام على إختلافها عن

الأسباب التي دعت إلى إجراء مثل تلك المناقلات، وهل لها علاقة بالإنتخابات النيابية أم لا؟، وفيما إذا كان لتلك التنقلات أية تأثيرات سلبية أو إيجابية على مخرجات العملية الإنتخابية ومدخلاتها على حد سواء؟.

إن أداء الصحافة ووسائل الإعلام في متابعة الإجراءات التي سبقت يوم التصويت كان في معظمها اداءا إحتفاليا ، في الوقت الذي لم تتوفر فيه الدلالات الكافية على ان الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية وباللجنة العليا للإنتخابات، وبما يكفي لتأكيد شفافيتها المطلقة في إنسياب المعلومات المتعلقة بجداول الناخبين، أو حتى بالطعون التي قالت "بترا" في خبر لها نشرته في ١٧ تموز ٢٠٠٧ بأن عدد الطعون التي تلقتها محاكم البداية بلغت ٢٣ اعتراضا على جداول الناخبين للانتخابات النيابيه، في اليوم الأول لفتح الإعتراض على جداول الناخبين.

وفي ٧ آب ٢٠٠٧ تنشر الصحف اليومية جميعها تقارير قالت فيها إن جداول الناخبين أخذت الدرجة القطعية، وأن دائرة الاحوال المدنية والجوازات نظرت في حوالي ٣٤ الف طلب اعتراض وجه اليها تم تعديل ٢٠٠٠ منها وتم رد الباقي، وفقا لتصريحات رسمية لم يكشف عن هويتها بحسب ما نشرته جريدة "العرب اليوم".

في الخامس من شهر أيلول ٢٠٠٧ تنشر وزارة الداخلية إعلانات مدفوعة الاجر في كل الصحف اليومية وصدرت كملاحق مستقلة متضمنة تقسيم الدوائر الانتخابية في المملكة بناء على طلب من وزير الداخلية.

وفي ٨ أيلول ٢٠٠٧ تنشر وكالة الانباء الاردنية بترا خبر اجتماع عقد في وزارة التربية والتعليم برئاسة وزير الداخلية عيد الفايز وحضور

وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان لمناقشة وبحث الترتيبات والاجراءات المتعلقة بالانتخابات النيابية، وتضمن الخبر تأكيدات لوزير الداخلية على اهمية دور وزارة التربية والتعليم في إنجاح الانتخابات النيابية مشيرا الى أن أكثر من ٩٠ ٪ من مراكز الاقتراع والفرز ستكون في المدارس اضافة الى أن أكثر من ٨٠ ٪ من الكوادر البشرية التي ستعمل في الانتخابات هم من موظفي وزارة التربية والتعليم، وأن العملية الانتخابية ستوفر اكثر من ٣٩٧٢ صندوق اقتراع في مختلف انحاء المملكة وان إجراءاتها ستكون سهلة وميسرة بهدف تشجيع المواطنين على الإنتخاب.

وفي ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ تنشر وكالة الانباء الاردنية بترا ما قاله وزير الداخلية في لقائه مع اسرة الوكالة من ان عدد العاملين في العملية الانتخابية يتراوح بين ٣٥ ٤٠- الفا في ٤٥ دائرة انتخابية، وأن عدد صناديق الاقتراع هو ٣٩٩٧ صندوقا، تم احضارها من احدى الدول العربية الشقيقة وهي باحسن المواصفات، وأدقها ومحكمة وشفافة، واشادت بها منظمات دولية وسيتم توزيعها على مراكز الاقتراع في جميع محافظات المملكة البالغ عددها ١٤٢٨ مركز إقتراع.

في الثاني من شهر تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر" بترا" خبر طلب وزير الداخلية من المستشار القانوني في الوزارة المحامي جورج نزهة إعداد دليل انتخابي شامل وواضح يتعلق بتفاصيل العملية الانتخابية من البداية وحتى اعلان النتائج النهائية، بهدف تبسيط وتسهيل الاجراءات وصولا الى مشاركة واسعة.

إن من أبرز ما أهملت وسائل الإعلام متابعته بشكل كافي هي المشكلة التي رافقت إستخدام"التصويت الإلكتروني"أو" الربط الإلكتروني"، بالرغم من انها نشرت العديد من الأخبار والتغطيات

والتقارير المستندة على تصريحات الجانب الرسمي حول تلك الآلية، على نحو التقارير التي نشرتها الصحف جميعها في أعدادها الصادرة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٧ عن وقائع لقاء وزير الداخلية مع المحافظين والذي أكد فيه على أنه سيتم ربط جميع مراكز الاقتراع والفرز الكترونيا بمراكز المحافظات التي ترتبط مع مركز الوزارة لمنع عمليات التزوير والاختراق، وتسهيل تدفق المعلومات الى المركز، مشيرا الى ان ٩٩٪من مراكز الاقتراع والفرز البالغ عددها "١٤٥٠" مركزا تم استكمال ربطها الكترونياً حيث سيتم شطب كل اسم ناخب يدلي بصوته من كشوفات الناخبين حتى لا يتمكن من تكرار عملية التصويت، مؤكدا على انه لن يسمح بالتصويت لاي مواطن تم تسجيله في كشوفات الناخبين بعد اكتسابها الصفة القطعية".

ظهرت تلك المشكلة في عملية الربط الإلكتروني مبكرا جدا، وقبل يوم الإنتخاب، ونشرت الصحف العديد من التقارير حول المشكلات الفنية التي تواجه نجاح تجربة الربط الإلكتروني، وما يتهددها من عوائق قد تشكل خطرا على العملية الإنتخابية برمتها، وقد نشرت الصحف في أعدادها الصادرة بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ تصريحات للناطق باسم الانتخابات النيابية باللغة العربية سعد شهاب تحدث فيها بوضوح عن تلك المشكلات، والصعوبات التي قد تنجم عنها في بعض مراكز الإقتراع التي لا تتمتع بربط جيد على شبكة الإنترنت، مؤكدا على أن وزير الداخلية قرر تشكيل لجنة فنية متخصصة للتغلب على الصعوبات التي تواجه عمليات الربط الالكتروني، والتي حددها بان بعض مراكز الاقتراع غير موصولة بالبنية التحتية مثل الكهرباء والاتصالات، الأمر الذي يتعذر ربطها الكترونيا.

إن تلك المشكلة التي برزت بشكل ضاغط، دفعت وزارة الداخلية

لإبقاء "آلية الإقتراع" التي ستلجأ الوزارة لإعتمادها في يوم الإقتراع سرية، ولم تكشف النقاب عنها، وفيما إذا كانت ستعتمد طريقة الربط الإلكتروني، أو إستخدام الحبر السري، أو تخريم البطاقة الشخصية أو قصّها، وهذا ما أكدته جريدة "العرب اليوم" في تقرير لها نشرته في عددها الصادر يوم ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧ وقالت فيه ان الحكومة"تبقي آلية الإقتراع سرية إلى يوم الانتخابات" للحيلولة دون محاولات التزوير او التلاعب بالبطاقات الانتخابية واستبعدت المصادر اللجوء الى إستخدام الحبر السري في عملية الاقتراع".

إن نفوذ المؤسسة الرسمية على الإنتخابات بكل إجراءاتها بقيت تتمتع بالحد الأدنى من إهتمام الصحافة، بالرغم من أهمية الحاجة إلى هذا الإهتمام الذي يشكل أحد أبرز مهمات الصحافة والإعلام في متابعة العملية الإنتخابية إستعدادا وتنفيذا.

لقد غابت المناقشات الحقيقية الجادة لدور القضاء الذي يجب أن يلعبه ويناط به في العملية الإنتخابية، وبالرغم من أن مناقشة هذا الدور يندرج في إطار مناقشة قانون الإنتخاب، فإن ذلك لم يكن واردا بالدرجة الكافية في إهتمامات الصحافة، ومن الممكن إرجاع ذلك إلى القانون نفسه الذي منح الحكومة سلطة الإشراف على العملية الإنتخابية بكاملها.

وفي هذا السياق أيضا يشار إلى أن"السلطة الأمنية" المناطة بالحكومة لم تكن من ضمن إهتمامات الوسائل الإعلامية، ولم تخضع تلك السلطة للمناقشة، بالرغم من نشر أخبار في يوم الإقتراع أشارت إلى أن السلطات الأمنية لم تتدخل في بعض مراكز الإقتراع التي شهدت تجاوزات كتلك التي حصلت في دائرة بدو الوسط، ولم تسأل الصحافة عن سبب إمتناعها عن التدخل لحماية الإجراءات الإنتخابية؟ ولصالح من بقيت تلك الأجهزة على الحياد؟.

مؤسسات المجتمع المدني.. رقيب غير مرغوب فيه

مؤسسات المجتمع المدني.. رقيب غير مرغوب فيه

دخلت مؤسسات المجتمع المدني مبكرا إلى ساحة إستعدادات الحكومة لإجراء الإنتخابات النيابية، بهدف ضمان حقها في مراقبة الإنتخابات التي لم يكن قد تحدد موعدها بعد، وبالرغم من صدور الإرادة الملكية بحل مجلس النواب الرابع عشر في ١٩ آب ٢٠٠٧ إعتبارا من ٢٠ آب، ودعوة الملك للحكومة لإجراء الإنتخابات النيابية، فإن إستعدادات الحكومة كانت قد سبقت صدور الإرادة الملكية بوقت طويل.

لقد شهدت علاقة الحكومة بمؤسسات المجتمع المدني جولات عديدة من الشد والجذب، ومناقشات مطولة كانت الصحف تتولى تسليط الأضواء عليها ونشرها، ففي الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام تطالب بما تعتقد أنه حقها في مراقبة إجراءات الحكومة الإنتخابية، كانت الحكومة تواصل ممانعتها أولا، قبل أن تضع في النهاية شروطا على لجان المراقبة التي شكلتها مؤسسات المجتمع المدني لغايات مراقبة العملية الإنتخابية، وتحديدا يوم الإقتراع.

إن الجاهزية التي تحلت بها مؤسسات المجتمع المدني برزت واضحة وجلية من خلال تنظيم العديد من ورشات العمل التدريبية لفرقها الرقابية، وتولت الصحف تغطية معظم تلك الورشات، في الوقت الذي كانت تلك المؤسسات تخوض فيه مواجهة جدلية بينها وبين الحكومة حول مهمات مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة، وحقوقها في الدخول إلى مراكز الإقتراع.

ووجه المركز الوطني لحقوق الإنسان مذكرة مبكرة لرئيس الوزراء د. معروف البخيت في ١٩ تموز ٢٠٠٧ تضمنت برنامجاً مقترحاً لمراقبة الانتخابات النيابية، واقترح المركز في مذكرته تشكيل فريق وطني مستقل بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني وبعض منظمات حقوق الإنسان الأردنية، وتدريب (٢٢٠٠) شخصاً من جميع محافظات المملكة على تقنيات مراقبة الانتخابات وفق المبادئ والمعايير الدولية، بهدف تعزيز الثقة العامة بسلامة العملية الانتخابية ، وترسيخ مباديء ومعايير الإنتخابات الحرة والنزيهة في المجتمع الأردني.

وطالب في مذكرته بتسهيل مهمة المركز وفريق المراقبة بالتنسيق مع اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات، وبادر المركز بالإتصال مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني المؤهلة والراغبة في عملية مراقبة الانتخابات، وتم تشكيل تحالف وطني معها لهذه الغاية، في الوقت الذي كلّف المركز فيه مفوّضه العام بمتابعة الاتصال مع الحكومة لمعرفة موقفها النهائي من إقتراحاته التي جاءت في إطار برنامج متكامل لمراقبة الإنتخابات من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

إعترف المركز في بيان صدر عنه في ٧ تشرين ثاني ٢٠٠٧ ونشرت الصحف تفاصيله بعدم تلقيه أية إجابات من الحكومة على مقترحاته التي قدمها قبل نحو أربعة أشهر، وجاء في البيان" بالرغم من مرور وقتٍ كافٍ على توجيه المذكرة واستمرار الاتصالات مع الحكومة إلا ان المركز لم يتلق رداً يمكنه من القيام بواجبه القانوني واتخاذ الخطوات العملية اللازمة للمباشرة في تنفيذ البرنامج المقترح".

ويضيف البيان "مع اقتراب موعد الإنتخابات بدا واضحاً أن المركز أصبح يواجه صعوبات حقيقية من شأنها إعاقة القيام بمهمة المراقبة على الوجه الكامل والصحيح، ومع ذلك لم يفقد الأمل وتوالت الاتصالات

مع الحكومة لإقناعها بضرورة وأهمية مراقبة الانتخابات في هذه المرحلة، إلا أن جميع هذه الاتصالات لم تسفر عن النتيجة التي كان المركز يتوخاها، فقد تم إبلاغ المركز وبعض مؤسسات المجتمع المدني التي أبدت رغبتها في المشاركة بعملية المراقبة بالموافقة على تدريب "١٥٠ " شخصاً، وعدم السماح بمراقبة الانتخابات بالطريقة المتعارف عليها في دول العالم، وانه سيسمح فقط بمتابعة ورصد العملية الانتخابية عن بعد، دون تمكين المركز الوطني من الحضور في قاعات الاقتراع والفرز، بحجة أن قانون الإنتخاب أعطى هذا الحق للمرشحين ومندوبيهم دون غيرهم، وان على مؤسسات المجتمع المدني المعنية أن تنسق مع المركز الوطني لحقوق الإنسان لهذه الغاية".

لقد أبرزت الصحافة ووسائل الإعلام نشاطات وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني في هذا الجانب، والتي أسفرت لاحقا، ووفقا لإعتراف المركز الوطني نفسه بحدوث تطور في موقف الحكومة بـ" إتجاه السماح بزيارة قاعات الاقتراع دون تحديد ماهية هذه الزيارات".

كانت مذكرة المركز الوطني لحقوق الإنسان لرئيس الوزراء في ١٩ تموز ٢٠٠٧ بعد يوم واحد فقط من نشر جريدة العرب اليوم تقريرا نسبت فيه لمصادر مطلعة في وزارة الداخلية ان الوزارة رفعت تقريرا الى رئيس الوزراء معروف البخيت ردا على التقرير الذي رفعه رئيس المركز الوطني لحقوق الانسان الى رئيس الوزراء الذي طالب بالغاء جميع عمليات نقل اسماء الناخبين للانتخابات النيابية بصورة مخالفة للقانون.

وكان المركز الوطني قد وجه في وقت سابق مذكرة دعا فيها لإلغاء جميع **عمليات نقل** الأصوات من الدوائر الإنتخابية إلى دوائر أخرى، وهو ما يؤكد دخول مؤسسات المجتمع المدني مبكرا إلى حقل مراقبتها للإجراءات الإنتخابية، وتفاعل وسائل الإعلام مع تلك النشاطات، وهو

ما تردد في العديد من الصحف ووسائل الإعلام، على نحو الخبر الذي نشر في جميع الصحف اليومية في ٢٣ آب ٢٠٠٧ نقلا عن تصريحات للمتحدث باسم المركز الوطني لحقوق الإنسان محمد الحلو حول تشكيل المركز لجنة وطنية مستقلة لرصد الانتخابات النيابية, بمشاركة عدد من مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والدراسات.

بقيت مؤسسات المجتمع المدني الأردنية ومطالبها المتواصلة بأخذ دورها في مراقبة الإنتخابات النيابية موضع إهتمام حقيقي من وسائل الإعلام المختلفة، وبالرغم من مواصلة الممانعة الحكومية لشكل ومضمون المراقبة فإن مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بقيت محصورة في إطار الرقيب غير المرغوب فيه من الجانب الرسمي، بالرغم من توصل الجانبين قبيل الموعد النهائي ليوم الإقتراع إلى السماح للمراقبين بالقيام بعملهم خارج قاعات الإقتراع.

إن الجدل المتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة حول دور المؤسسات الرقابي بقي في موضع التجاذب بين الجانبين، وهو ما دعا المركز الوطني لحقوق الإنسان لإصدار بيانه فيما رفعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان رسالة واضحة لجلالة الملك في ١٥ تشرين ثاني ٢٠٠٧ ، ناشدت فيها جلالته توجيه الحكومة للسماح للتحالف الاردني لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات النيابية.

وأشارت مؤسسات المجتمع المدني في" التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني"إلى مبادرتها منذ شهر أيار ٢٠٠٧ لإعداد فريق من المراقبين المحليين وعقدت عشرة دورات تدريبية لتأهيلهم للمراقبة بشكل مهني وعلمي، كما بادرت بمخاطبة رئيس الوزراء بالسماح لها بالمراقبة على الانتخابات النيابية.

وجاء في الرسالة إن رئيس الوزراء اجابها " بأن الحكومة قد كلفت المركز الوطني لحقوق الإنسان بمهمة أن يكون مظلة لمنظمات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات وقمنا بدورنا بالاتصال مع مسؤولي المركز الوطني لحقوق الانسان، ولكننا أبلغنا فيما بعد رسمياً بأنه غير مسموح لنا بالمراقبة، وإنما بمتابعة الانتخابات من ساحات مراكز الاقتراع وغير مسموح للمراقبين الدخول الى قاعات الاقتراع والفرز" .

وتشير الرسالة إلى قرار" التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني"بعدم المشاركة في الرقابة على الانتخابات وفقاً لرأي الحكومة إياه - على حد قولها - ".

لقد عقدت منظمات المجتمع المدني المنضوية تحت إطار "التحالف الوطني لمنظمات المجتمع المدني" مؤتمرا صحفيا في ٦ تشرين ثاني ٢٠٠٧ وقبل رفع رسالتها إلى جلالة الملك أعلنت فيها قرارها بمقاطعة الرقابة على الإنتخابات، وناشدت فيه توجيه الحكومة للسماح لمنظات المجتمع المدني في المراقبة الحقيقية ليوم الاقتراع، لكن الصحف لم تنشر في تغطيتها لوقائع المؤتمر الصحفي تلك المناشدة، وهو ما دفع تلك المنظمات لتوجيه انتقاد مباشر للصحف في رسالتها لجلالة الملك قالت فيه" وللأسف الشديد لم تشر أية صحيفة محلية أردنية الى هذه المناشدة لجلالتكم رغم أنها أذيعت في مختلف الفضائيات والإذاعات العربية والدولية، وهو بحد ذاته مؤشر على تدخل مقص الرقيب في الصحافة المحلية، حتى عندما يتعلق الأمر بمناشدة جلالتكم من قبل المؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون إيصال صوتهم لجلالتكم".

وفي ظل إستمرار الجدل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حول مطلبها بالرقابة على الإنتخابات وتفاعل الصحافة مع هذا الجدل تنشر وكالة الأنباء الأردنية "بترا" في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ تصريحات لوزير

الداخلية حول مراقبة الانتخابات قال فيها " ان الدستور والقانون حددا مراقبة الانتخابات في المرشح او من ينوب عنه وان الباب مفتوح لمتابعة اجراءات العملية الانتخابية كاملة".

وفي١تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر جريدة الغد تقريرا بعنوان " تحالف منظمات المجتمع المدني يطلب مراقبة الانتخابات النيابية" جاء فيه ان تحالف منظمات المجتمع المدني تقدم بطلب إلى الحكومة بمراقبة الانتخابات النيابية من خلال مذكرة رفعها رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان هاني الدحلة إلى رئيس الوزراء معروف البخيت أعلن فيها رغبته مراقبة الانتخابات النيابية "إسهاما منه في أن تكون الانتخابات النيابية شفافة وحرة ونزيهة، ويضم التحالف١١منظمة هي، العربية لحقوق الإنسان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، جمعية الحقوقيين الأردنيين، جمعية حقوق الطفل الأردنية "حق"، الجمعية الاردنية لحقوق الإنسان، جمعية النساء العربيات، المنتدى الوطني للشباب والثقافة، لجان منظمة العفو الدولية في الأردن، مركز الإعلاميات العربيات، جمعية السيدات العاملات والجمعية الثقافية للشباب والطفولة.

وفي ٤ تشرين الأول تنشر جريدة الدستور تقريرا قالت فيه إن المركز الوطني لحقوق الإنسان غير مستعد فنيا ولوجستيا لمتابعة «البرلمانية" وتضمن التقرير تصريحا للناطق الرسمي باسم الإنتخابات قال فيها "إن مواد في قانون الانتخاب تخلو من السماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات"مشيرا إلى الجدل الدائر حول مراقبة الانتخابات النيابية من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

وتنشر جريدة "الغد" في عددها الصادر بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٧تقريراً بعنوان "البخيت يشكل لجنة توجيهية عليا للإشراف على الانتخابات النيابية"التحالف المدني" يستغرب عدم حسم السماح له

بمراقبة الاقتراع"، متضمنا تصريحات للناطق الرسمي باسم الانتخابات جاء فيه"إن وزارة الداخلية تلتزم بما ورد في الدستور وقانون الانتخابات فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات، حيث حصر المراقبة في المرشح أو من ينوب عنه، لكنه أوضح أن الباب مفتوح لمتابعة إجراءات الانتخابات، وان الوزارة بانتظار التوجيهات الحكومية".

وتضمن التقرير تصريحات للمنسق العام للتحالف المدني هاني الحوراني قال فيها أن التحالف سيستخدم وسائل مختلفة للوصول إلى مراكز الاقتراع والتأكد من سلامة العملية الانتخابية.

وقال الحوراني ان التحالف المدني الذي يضم ٤٥ مؤسسة مجتمع مدني سيعمد إلى تجهيز سيناريو جديد حال عدم موافقة الحكومة على ممارسة دورها الرقابي داخل مراكز الاقتراع، وان الخطة البديلة للتحالف المدني من أجل ديمقراطية الانتخابات تتضمن تشكيل فريق من ٥٠٠ مراقب عوضا عن ٢٠٠٠، وتوزيعهم على ٤٥ دائرة انتخابية موزعة في مناطق المملكة كافة، و أن التحالف سيبدأ بتدريب المراقبين خلال الأسبوعين المقبلين.

وتنشر جريدة " الحدث البرلماني" تقريرا في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ بعنوان"المعارضة تؤيدها وقيادات احزاب الوسط منقسمة بين مؤيد ومعارض، جدل حزبي حول الرقابة المستقلة".

وتنشر جريدة الغد في عددها الصادر يوم ١١ تشرين الأول ٢٠٠٧ خبرا بعنوان "مؤسسات مجتمع مدني تنتظر موافقة الحكومة على رقابتها للانتخابات النيابية".

وفي ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر وكالة الأنباء الأردنية" بترا"

خبرا عن" السماح لمؤسسات المجتمع المدني في متابعة سير ومجريات العملية الانتخابية..البخيت يؤكد التزام الحكومة بإجراء الانتخابات النيابية بكل نزاهة ودقة"، مبرزة ما قاله رئيس الورزاء للبرنامج الاخباري التلفزيوني"ستون دقيقة" حول ما تناقلته وسائل الإعلام من أنباء ومعلومات ترشح وجود دور مرتقب لمؤسسات المجتمع المدني الأردنية في متابعة العملية الانتخابية، وهل هناك قرار حكومي بالسماح لهذه المؤسسات والهيئات المدنية في رصد ومتابعة العملية الانتخابية بكافة مراحلها.

وأكد رئيس الوزراء على أن مؤسسات المجتمع المدني هي وبكل تأكيد جزء أصيل من الحياة العامة في البلاد وهي صاحبة ريادة، والحكومة تحترم دورها بل وتحفّزها على المزيد من الفاعلية والتأثير, ومن هذا المنطلق ومن إيماننا العميق بهذا الدور وأهميته بادرت الحكومة دوما للقاء مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز شراكتها في العمل العام من مواقعها المختلفة والواضحة.

وقال إن الحكومة ومنذ شهرين وفي اللقاء مع التحالف المدني الأردني لديمقراطية الانتخابات قد أبلغت المنسق العام والأعضاء ترحيبها وحرصها على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الأردني في متابعة إجراءات ومسار العملية الانتخابية، وموقف الحكومة هو نفس الموقف الذي أوضحته مبكرا للمركز الوطني لحقوق الإنسان خلال اجتماعي مع المفوض العام بتاريخ ١٦ أيلول٢٠٠٧ .

وأضاف د.البخيت أن هذه العملية ولضمان نجاحها وتحقيق أهدافها لا بد أن تكون منظمة وبشكل لا يؤثر سلبا على سير العملية الانتخابية، نفسها وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة المتبعة، لذلك كان حرصنا أن تكون مشاركة المؤسسات المتعددة منظمة وجادة ومن خلال المركز

الوطني لحقوق الإنسان كمظلة لهم، خاصة مع تعدد وتشعب تخصصات ومجالات تلك المؤسسات، بحيث يتاح المجال لكل مؤسسة راغبة من خلال التنسيق مع المركز الوطني لحقوق الإنسان .

وقال رئيس الوزراء أن الحكومة ستسمح لتلك المؤسسات بزيارة مراكز الاقتراع والفرز والاطلاع مباشرة على الإجراءات الحكومية مما يستدعي الحد الأعلى من التنظيم .

وردا على سؤال حول الدور المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني خاصة وان ترحيب الحكومة يعد موقفا متقدما تجاهها قال رئيس الوزراء إن هذا الموقف ليس جديدا وهو موقف أصيل فالحكومة معنية دائما بشراكة المؤسسات والهيئات المدنية المختصة وهو ما يثري التجربة الأردنية ويميزها باستمرار, مؤكدا أن هذا الموقف تعبير مهم عن قيم الدولة وقوتها .

واكد البخيت على ان مؤسسات المجتمع المدني في الاردن هي ذات تاريخ عريق وبالتالي هي صاحبة تجربة مهمة ومتراكمة في العمل العام وهي دائما تحظى برعاية وتقدير جلالة الملك وتمارس دورها بكل حياد ونزاهة وموضوعية واستقلالية ملموسة, مضيفا ان كل ما نطلبه من الفاعلين في هذه المؤسسات هو المزيد من الحضور والحرص على الشراكة من مواقعهم المختلفة .

وردا على سؤال حول الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتسهيل مهمة مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها المأمول قال رئيس الوزراء " منذ البداية بادرت الحكومة بالاتصال والحرص على التواصل مع هذه المؤسسات والهيئات المدنية, وقد تم الاتصال والتنسيق مع المركز الوطني لحقوق الانسان لغايات تنسيق عملية متابعة ورصد مجريات العملية الانتخابية".

واضاف" وقبل اسبوعين تم الاتفاق مع المركز لكي يقوم بدوره باختيار عدد يتراوح ما بين ١٠٠ الى ١٥٠ ممثلاً لمؤسسات المجتمع المدني الراغبة بالمشاركة, على ان يتم تدريبهم على آليات وأسس عملية الرصد والمتابعة، وهذا التدريب سيكون من قبل المركز الوطني لحقوق الإنسان, وليس من قبل الحكومة, وستتم المتابعة مع المركز أولا بأول لتنظيم حركة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، والهيئات الراغبة لتأمين زيارتهم الى مراكز الاقتراع، وتسهيل وتبسيط الاجراءات امامهم".

وردا على سؤال بشأن افساح المجال امام السفارات وممثلي الصحافة والتلفزة العالمية لمتابعة سير الانتخابات قال رئيس الوزراء"نحن ننظر الى الانتخابات النيابية المقبلة كحدث وطني هام وهي بالاساس استحقاق دستوري، وهذه الانتخابات كما يريدها جلالة الملك، ستكون نموذجا متقدما في النزاهة والشفافية ومن هنا, فنحن نرحب بكل من يرغب من ممثلي السفارات العاملة في المملكة, وممثلي المؤسسات الاعلامية المحلية والدولية بكافة تصنيفاتها، لمتابعة هذه التظاهرة وتغطيتها إعلاميا, لإبراز الوجه الديمقراطي الحضاري المشرق للدولة الاردنية".

وأكد على توفر قنوات للتنسيق, في سبيل تسهيل مهمة الراغبين بالمتابعة والرصد،إما من خلال وزارة الداخلية بالنسبة للسفارات, أو من خلال المركز الاردني للاعلام بالنسبة لوسائل الاعلام, المهم ان تكون العملية منظمة وواضحة.

وردا على سؤال حول الخلط بين مفهومي متابعة الانتخابات، ومراجعتها والخيط الفاصل بين هذين المفهومين، قال البخيت " اعتقد ان المسافة شاسعة وواضحة بين المفهومين, ولا مجال للخلط فيها, اذا كانت النوايا سليمة".

وأشار الى ان هناك رقابة موجودة وقانونية ومنصوص عليها, ضمن اليات صارمة وجادة للرقابة، وهي الرقابة التي يمارسها المرشحون انفسهم، او من خلال مندوبيهم في مرحلتي الاقتراع والفرز, اومن خلال حق الطعن والاعتراض، وعبر القنوات المحددة, وكذلك المتابعة والرصد المتاحة امام الهيئات والاعلام والسفارات, هي عملية مقبولة بل اقول مطلوبة لانها تعبير عن ثقة الدولة بنفسها وسلامة الاجراءات, وهي ايضا تعكس الوجه الذي نرغب به ونريده, ويجسد واقع وانجازات التجربة الديموقراطية الاردنية.

واضاف د. البخيت" أما المراقبة، خارج الحدود المنصوص عليها, وخارج إطار المرشحين أصحاب المصلحة الحقيقية في الرقابة، فهذا الموضوع غير مقبول لانها تعني تشكيكا مسبقا بالعملية الانتخابية ونزاهتها, وهي ايضا لا تليق بالتجربة الاردنية في مجال الانتخابات, هذه التجربة التراكمية الرائدة والتي يتجاوز عمرها ثمانية عقود" .

وقال " الانتخابات النيابية في الاردن هي نتاج استحقاق دستوري, وليست نتاج تسوية سياسية بين اطراف متنازعة او نتاج ضغوط دولية, حتى يصار الى مراقبتها, هذا كلام مرفوض.. دعوتنا للهيئات والسفارات ووسائل الاعلام هي دعوة للمشاركة في تظاهرة ديموقراطية وطنية كبرى اقرب ما تكون الى الاحتفالية العامة, وليست محاولة للحصول على شهادة " حسن سلوك" من احد.

واكد رئيس الوزراء على ان الدولة الاردنية بقيمها ومصداقيتها وتجربتها وخطابها،هي محط احترام وتقدير الجميع, والانتخابات ستكون نموذجا ماثلا في الديموقراطية وتحفيز الشراكة واحترام حقوق الانسان, ولا نقبل ابدا بأقل من ذلك.

وتنشر جريدة الغد في ٢٢ تشرين الأول ٣٠٠٧ تقريرا بعنوان" محاولات لتحديد آلية متابعة الانتخابات ورصدها قريبا" جاء فيه ان ممثلي المركز الوطني لحقوق الإنسان والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني سيكثفون عملهم في الايام المقبلة للوقوف على آلية متابعة ورصد الانتخابات النيابية.

وقال الناطق الإعلامي في المركز محمد الحلو، إن الأسبوع الحالي سيشهد اتصالات ومشاورات مكثفة مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة، بالإضافة إلى الحكومة لتحديد فرق العمل وآلية التنسيق التي سيتم اعتمادها لرصد ومتابعة العملية الانتخابية.

ويشير التقرير إلى أن الحكومة وافقت على متابعة المجتمع المدني المحلي للانتخابات النيابية، من دون أن تسمح بالرقابة سواء المحلية منها أو الدولية، في وقت اعتبر المجتمع المدني أن المتابعة ليست كفيلة بالخروج بتصورات واضحة عن سير العملية الانتخابية، واعتبرت الحكومة المركز الوطني مظلة لمؤسسات المجتمع المدني في ظل تعدد وتشعب تخصصات ومجالات تلك المؤسسات، بحيث يتاح المجال لكل مؤسسة راغبة في متابعة الانتخابات بالتنسيق مع المركز الوطني لحقوق الإنسان.

وتنشر جريدة العرب اليوم في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ تصريحات لمنسق الانتخابات في"الداخلية" المحافظ سامح المجالي ينتقد فيها مطالب جهات خارجية بمراقبة الانتخابات منتقدا مطالبها باجراء رقابة على الانتخابات النيابية، مؤكدا على أن عملية الانتخاب والفرز ستتم وفق طرق سهلة ومكشوفة لوسائل الاعلام ومندوبي المرشحين في أماكن الإقتراع والفرز معا.

وتنشر جريدة العرب اليوم في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧ تقريرا بعنوان " المركز الوطني لحقوق الإنسان يرفض "الزيارات الشكلية في الانتخابات" جاء فيه، ان المركز اصدر بيانا رفض فيه" أن يصبح جزءا من عملية تنسيق أو زيارات شكلية لا تحقق الأهداف المرجوة من عملية المراقبة, وسيستمر في القيام بواجبه القانوني وبوسائله الخاصة", مشيرا الى انه لاحظ خلال اليومين الماضيين تطورا في موقف الحكومة باتجاه السماح بزيارة قاعات الاقتراع دون تحديد ماهية هذه الزيارات.

وفي اليوم نفسه تنشر "بترا" خبرا عن اجتماع وزير الداخلية مع المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الانسان شاهر باك لبحث الآلية والطريقة التي ستقوم من خلالها مؤسسات المجتمع المدني بالمتابعة والاطلاع على سير العملية الانتخابية، ونقلت "بترا" عن وزير الداخلية قوله"لا مانع لدينا من قيام مؤسسات المجتمع المدني من الاطلاع والمتابعة للعملية الانتخابية وذلك بالتنسيق مع المركز الوطني لحقوق الانسان ونحن على استعداد لتقديم جميع الإمكانيات والتسهيلات لهم, مجددا حرص الحكومة على اجراء انتخابات حرة ونزيهة على درجة عالية من الحيادية والدقة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص".

وفي ١٠ تشرين ثاني ٢٠٠٧ تنشر جريدة الغد تقريرا بعنوان "مؤسسات مجتمع مدني تنتظر موافقة الحكومة على رقابتها للانتخابات النيابية".

لقد بقي الجدل بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة الداخلية والحكومة حول مطالباتها بالرقابة على الإجراءات الإنتخابية، وعلى صناديق الإقتراع موضوعا حاضرا في وسائل الإعلام على إختلافها وتنوعها، وبالرغم من أن الصحافة أولت مساحات من تغطيتها لهذا الجدل للجانب الرسمي، فإن المنظمات نفسها حجزت مساحاتها على صفحات الصحف وإن بشكل أقل.

مناقشة القانون الإنتخابي

مناقشة القانون الإنتخابي

لم يحظى قانون الإنتخابات النيابية في الصحافة بمناقشات مستفيضة وكافية في فترة الإستعداد لإجراء الإنتخابات النيابية وما بعدها، وباستثناء جهود بدت متواضعة في هذا الجانب فإن حظ قانون الإنتخاب بقي الأقل من بين إهتمامات الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة.

لقد أظهرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني إهتماما واضحا بمناقشة قانون الإنتخاب وتحديدا الأحزاب، وبعض الفئات الناشطة إجتماعيا، فيما لم تبد المؤسسة الرسمية أية إستجابة لكل الدعوات التي طرحت حول ضرورة تعديل قانون الإنتخاب.

وبإستثناء إهتمام وسائل الإعلام بتغطية نشاطات متواضعة جدا حول القانون ، فإنه لم تسجل مبادرات ريادية يمكن التوقف عندها في سياق فتح قضية مناقشة القانون، وتاثيراته السلبية أو الإيجابية على حد سواء.

ان جريدة الدستور كانت في مقدمة الصحف التي اهتمت بنشر أجزاء من قانون الإنتخاب، وفي أعداد مختلفة ومتباعدة عن بعضها البعض، وفي عددها - على سبيل الإستشهاد فقط - الصادر بتاريخ ١١ تشرين الأول تنشر جزءا من الدليل الانتخابي ٢٠٠٧ ، وجزءا من قانون الإنتخاب.

وفي ٢٢ آب ٢٠٠٧ تنشر الصحف اليومية الأربع" العرب اليوم والغد والراي والدستور"، بيان أحزاب المعارضة الذي طالبت فيه بإقرار قانون

انتخاب ديمقراطي يعتمد مبدأ التمثيل النسبي الذي يشكل بالنسبة إليها المدخل الحقيقي لاي عملية تغيير جدي في العملية السياسية، ولتجاوز مبدأ الصوت الواحد الذي لم ينتج - وفق قولها - سوى برلمان ضعيف، فشل بالدفاع عن قضايا الناس، وهمومهم المعيشية، وتساوق مع الحكومات المتعاقبة في اصدار قوانين مقيّدة للحريات العامة.

وفي العاشر من شهر أيلول تنشر جريدة "الغد" تقريرا بعنوان "حقوقيون ينتقدون قانون الانتخاب ويطالبون باعتماد "القائمة النسبية"جاء فيه إن محامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وجهوا انتقادات لقانون الإنتخاب المعمول به حاليا، مطالبين الحكومة بتعديله باعتماد القائمة النسبية عوضا عن الصوت الواحد، والسماح بالرقابة المحلية والدولية للعملية الانتخابية.

ونقلت"الغد" عن رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان هاني الدحلة قوله في مؤتمر صحافي نظمته المنظمة حول" ديمقراطية الانتخابات النيابية"، إن قانون الانتخاب الحالي" لم يراع"التطورات السياسية والإجتماعية باعتماده الصوت الواحد،كما أنه" لن يحقق العدالة" بين المواطنين والمرشحين، مؤكدا على ضرورة تعديل قانون الصوت الواحد باعتباره غير ملائم لتطوير الأحزاب السياسية، ودليلا على أن النواب المنتخبين للمجلس النيابي الخامس عشر، لا ينتمون إلى حزب سياسي إلا بقدر ضئيل وإنما يملكون أسس دعم شخصية أو قبلية-حسب قوله"-

وفي٣٠ أيلول ٢٠٠٧ تنشر وكالة الانباء الاردنية"بترا" ما قاله وزير الداخلية في لقائه مع اسرة الوكالة بان " فلسفة عملية الإنتخاب بطريقة الصوت الواحد انه ومن خلال قراءتي لكثير من انظمة الانتخاب في العالم فان هناك اكثر من ١٢١ نظاما انتخابيا حيث ان كل بلد يعمل بالنظام الانتخابي الذي يناسبه، ولكل واحد منها سلبياته وايجابياته..

وارتأينا ان قانون الصوت الواحد يلبي في المرحلة الانية المتطلبات، وهذه انظمة متغيرة يمكن في المستقبل ان تتغير ولكن حاليا نعتقد ان قانون الصوت الواحد التي جرت وفقه الانتخابات في الاعوام ٩٣ و٩٧ و٢٠٠٣ مناسب".

وفي٢٢ تشرين الأول تنشر جريدة "الرأي" تغطية لاستطلاع راي عام اجراه المركز الأردني للبحوث الاجتماعية بعنوان" التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي في الأردن" تطرق الإستطلاع فيه الى قانون الانتخاب وان الاغلبية تعتقد أن نظام الصوت الواحد الانتخابي هو الأنسب لبلدهم، في الوقت الذي ينخفض فيه الدعم للخيارات الأخرى مثل نظام القائمة الوطنية النسبية، والنظام المختلط" مقاعد للدائرة + قوائم حزبية - انتخابية".

وبحسب الإستطلاع فإن أغلبية المستطلعين (٩ر٦٠٪) قالوا إن قانون انتخابات عام ٢٠٠٣ الذي ينص على نظام الصوت الواحد هو الأنسب للأردن، ويمثل هذا زيادة قدرها ٢ر٥ نقطة مئوية عن استطلاع آذار ٢٠٠٧، ويتبع ذلك نسبة ٠ر١٨٪ من الذين يؤيدون نظام مقعد لكل دائرة، وفي المقابل يؤيد ما نسبته ٥ر٨٪ من الأردنيين النظام المختلط مقاعد للدائرة + قوائم حزبية- انتخابية، في حين يؤيد ١ر٨٪ نظام القائمة الوطنية النسبية .

وتأتي نسبة١ر٨٪ من الذين يؤيدون نظام القائمة النسبية مساوية لنسبة اولئك المستطلعين الذين يقولون انهم سيصوتون لمرشح حزبي في الانتخابات القادمة، ويشكل هؤلاء المستطلعون المعارضة لنظام الصوت الواحدوالذين دعوا باستمرار الى نظام القائمة النسبية-

يعتقد ثلثا اولئك الاردنيين الذين يؤيدون نظام الانتخابات المختلط "مقاعد للدائرة + قوائم حزبية- انتخابية" بان الناخب يجب ان يدلي بصوتين، صوت لمرشح الدائرة، والاخر لقائمة الحزب او القائمة الانتخابية، ويعتقد الثلث الاخر ان الناخب يجب ان يدلي بصوت واحد إما لمرشح الدائرة او للقائمة .

إن غياب المناقشات الجادة لقانون الإنتخاب عن وسائل الإعلام طال العديد من بنوده الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالإجراءات الرسمية، أو تلك المتعلقة بالجرائم الإنتخابية، وبآليات التصويت والإعتراض وغيرها.

إن أبرز ما تم توجيهه من إنتقادات لقانون الإنتخاب على تواضعها، كان يتعلق بإستهجان تمسك الحكومة بهذا القانون، والدعوة إلى وضع قانون إنتخاب عصري يقوم على مبدأ القوائم النسبية، وإعادة توزيع الدوائر، إلى جانب إنتقادات أخرى تتعلق بتجاهل القانون لتوفير الحد الأدنى والأقل للعدالة التصويتية والإنتخابية بين جميع الناخبين على حد سواء.

وإحدى أبرز الإنتقادات أيضا تلك المتعلقة بـ"الكوتات"، والمقصود هنا الكوتا النسائية، وكوتا الشركس والشيشان، وكوتا الدوائر الإنتخابية المغلقة لدوائر البدو"بدو الوسط والشمال والجنوب" وكوتة المقاعد المسيحية.

وبالرغم من أن أصحاب تلك الإنتقادات ركزوا كثيرا على كوتة المرأة داعين في المجمل للتخلص من نظام الكوتا في سياق إعادة تهذيب كامل لقانون الإنتخاب، فإن آخرين وتحديدا المنظمات النسائية أعلنت عن عدم رضاها عن عدد المقاعد النسائية المخصصة للكوتا مطالبة بزيادة

المقاعد إلى ١٢ مقعدا - على الأقل - في سياق المطالبة بتخصيص مقعد للكوتا النسائية لكل دائرة إنتخابية، بحيث يصبح التنافس بين النساء على مقعد واحد بين المرشحات فقط في دائرة إنتخابية واحدة محددة في الإطار الجغرافي للمحافظة فقط، وليس إحتسابها على قاعدة الوطن ككل.

وأبرزت العديد من وسائل الإعلام مثل تلك المناقشات والمطالبات مبكرا وقبل وقت طويل من موعد الإعلان عن يوم إجراء الإنتخابات النيابية، ولا بد من الإشارة إلى أن أكثر من تناول نقد قانون الإنتخاب هم كتاب الأعمدة ومقالات الرأي الشخصي.

إن رصدا معمقا لمكانة" قانون الإنتخاب" في سجل إهتمامات وسائل الإعلام المختلفة يقود إلى النتائج التالية:

-١ إن أكثر المواد الإعلامية التي تحدثت عن قانون الإنتخاب كانت لكتّاب المقالات في الصحف المختلفة، الذين كانوا يتحدثون عن وجهات نظرهم الخاصة في القانون، داعين في كثير من الأحيان إلى ضرورة تعديله، وإعتماد قانون عصري جديد.

-٢ على قلة ما نشر من تحقيقات ووجهات نظر لمهتمين وقانونيين وناخبين في قانون الإنتخاب، فقد ظهر واضحا بأن تلك التحقيقات لم تشفع في منح مناقشة القانون المكانة التي يستحقها في الوسائل الإعلامية والصحافة.

-٣ نشرت العديد من الصحف في فترة الإستعداد لإجراء الإنتخابات مقتطفات من قانون الإنتخاب تتعلق بالإجراءات الرسمية المتعلقة بالتسجيل وفترة الطعون وغيرها، ولم يسجل لأي وسيلة إعلامية

قيامها بنشر قانون الإنتخاب كاملا والتعليق القانوني عليه.

٤ - نشط الحديث مبكرا في عدد من وسائل الإعلام عن نية الحكومة إدخال تعديلات على قانون الإنتخاب تتعلق بزيادة مقاعد الكوتا النسائية، والتوسع في زيادة عدد مقاعد مجلس النواب، وقد ظهرت مواد صحفية تتحدث عن ذلك قبل أن تصدر الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب والدعوة لإجراء الإنتخابات النيابية بنحو ثلاثة أشهر.

-٥ لجأت بعض الصحف لإجراء مقابلات صحفية، وعقد ندوات حول قانون الإنتخاب قبيل مباشرة الحكومة بتنفيذ إجراءات العملية الإنتخابية، وقد إختفت تلك المناقشات من وسائل الإعلام المختلفة فور إنطلاق قطار الإنتخابات، باستثناء قلة من المقالات لكتّاب كانوا يناقشون تأثيرات القانون على النتائج المتوقعة للإنتخابات.

٦ - كانت الصحف تنشر إعلانات تحريضية للناخبين تدعوهم فيها لممارسة حقهم الإنتخابي وفقا للدستور ولقانون الإنتخاب، لكن الصحف نفسها لم تقدم وجبات تعريفية وتثقيفية متكاملة للناخبين عن القانون واهميته.

٧ - إن قانون الإنتخاب بقي الأقل حظا من بين إهتمامات وسائل الإعلام المختلفة، وفي الوقت الذي ظهرت المطالبات الحزبية فيه بتعديل القانون إلا أن الذي بقي غائبا عن مناقشة القانون هم الناخبون أنفسهم.

مناقشة البرامج الانتخابية



مناقشة البرامج الانتخابية

لم تشهد الانتخابات النيابية تقديم برامج انتخابية متكاملة لجمهور الناخبين، وباستثناء مشاريع قليلة تحسب على اصابع اليد الواحدة، فان تلك البرامج بقيت غائبة تماما عن مشاريع المرشحين والناخبين على حد سواء، والذين لم يسجل لهم مطالبتهم بالاطلاع على برامج مرشحين ليحددوا مواقفهم الانتخابية على اساسها.

لقد لجأ جميع المرشحين الى تقديم شعارات انتخابية متعددة، دون ان يذهب المرشحون لتطوير تلك الشعارات الى برامج عمل حقيقية يمكن ان تساهم في اقناع الناخبين، وربما التاثير على توجهاتهم الانتخابية.

ويسجل لوسائل الإعلام على إختلافها تركيزها الكبير على نقد الشعارات الإنتخابية باعتبارها مجرد شعارات دعائية تخلوا من المضمون، ولا تتمتع بالجدية الكافية، ويكفي النظر إلى مئات التقارير والمقالات الصحفية، والتغطيات التلفزيونية والإذاعية للتأكد من أن إهتمام الإعلام بهذا الجانب من وسائل الدعاية والتسويق الإنتخابي أخذ مكانه في أداء الإعلام المصاحب للعملية الإنتخابية.

إن ما نشرته واذاعته الوسائل الإعلامية يؤكد على أن الإهتمام بظاهرة الشعارات الإنتخابية اخذ مداه في التغطية، وبمضمون إنتقادي مباشر وصل في العديد من مواد التغطية إلى توجيه نقد مباشر إلى كل الشعارات الإنتخابية للمرشحين، في الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام على تنوعها تدعوا الناخبين وبشكل مباشر، إلى عدم الإلتفات إلى تلك الشعارات، وتجاوزها، وعدم التصويت للمرشحين على أساس شعاراتهم الإنتخابية، لكونها " مجرد وسيلة للتأثير على الناخبين فقط ".

لقد تم توثيق أربع حالات انتخابية فقط قدمت برامج انتخابية بغض النظر عما تضمنته من خطط عمل وآمال وطموحات، وتمثلت تلك البرامج في تقديم حزب جبهة العمل الاسلامي لبرنامج انتخابي لمرشحيه "٢٢ مرشحا "، وتقديم لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة برنامج انتخاب موحد لمن اعلنت عن دعمها لهم بصفتهم مرشحيها، وقدم مرشحان اخران مستقلان هما غازي ابو جنيب الفايز " مرشح دائرة بدو الوسط في العاصمة عمان "، وخليل الحاج توفيق "دائرة عمان الثالثة " برنامجين إنتخابيين، وباستثناء هذه الحالات الاربع ، فانه لم يسجل لاي من المرشحين تقديم برامج انتخابية متكاملة تحمل الرؤية الشاملة او الخطوط العريضة لافكار المرشح.

بقي المرشحون غائبون تماما عن المبادرة لتقديم برامج عمل انتخابية مفصلة لجمهور ناخبيهم، وفضل المرشحون تقديم وجبات سريعة لناخبيهم من خلال تقديم جملة من الشعارات المختصرة تماما دون ان تحمل اية افكار تفصيلية، مما أدى بالنتيجة الى تعرضها للمزيد من النقد الذي وصل في معظم الاحيان الى حد التندر بها، واعتبارها مجرد شعارات لمخادعة الناخبين، وظهر ذلك واضحا وبجلاء ليس فقط في العديد من التغطيات الصحفية المنشورة في الصحف، وإنما الى تقديم كم هائل من النقد لها من خلال شاشة التلفزيون الاردني وتحديدا في برنامج "صوتك وطن "الذي اعتمد على الحوار المباشر مع الناخبين في مختلف محافظات المملكة وكان محور "الشعارات الانتخابية " احد اهم المحاور التي كان البرنامج يثيرها ويتصدى لها.

وبالنظر الى البرامج الانتخابية الاربعة التي تم حصرها يمكن توضيح ما يلي:

اولاً: البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي

اصدر حزب جبهة العمل الاسلامي كعادته في كل دورة انتخابية برلمانية برنامج عمل انتخابي تضمن رؤية الحزب وخطة عمل مرشحيه وتحت شعاره التقليدي "الاسلام هو الحل ".

ونشر الحزب برنامجه الانتخابي لمرشحيه على موقعه الالكتروني، فترة طويلة من الوقت قبل ان يبادر لتوزيع النسخة الورقية منه على الناخبين في وقت متاخر جدا، مما ساهم في ابقاء البرنامج الانتخابي محصورا في اطار ضيق، ولم يتم توزيعه على نطاق واسع اذا ما قورن بحجم المنطقة الجغرافية التي خاض الحزب الانتخابات البرلمانية فيها.

ولم يسجل أي نشاط انتخابي لمرشحي الحزب، او أي نشاط اعلامي للحزب نفسه لترويج البرنامج الانتخابي،ولم يحظ باية محاولات تسويق واضحة سواء على الصعيد الاعلامي، او الصعيد الحزبي.

واكتفى الحزب بتوزيع النسخ الورقية من البرنامج الانتخابي في وقت متاخر،ولم يتم اخضاعه لاية مناقشات جادة وحقيقية سواء من قبل الحزب او من قبل المرشحين ، او حتى من قبل الناخبين انفسهم.

لقد بقي البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي حبيس موقعه الالكتروني ، فيما استمرت هذه الحالة ترافق نسخته الورقية التي وزعت في وقت متاخر من بدء الحملة الانتخابية للمرشحين.

ومن الملاحظ ان جميع وسائل الإعلام المختلفة أهملت إهمالا تاما - ربما يكون مقصودا - نشر البرنامج أو حتى مقتطفات منه، وبإستثناء محاولات صحفية محدودة لكتاب صحفيين تناولوا الإطار العام للبرنامج الإنتخابي، مكتفين بوضع ملاحظاتهم الشخصية حوله، فإن البرنامج بكامله بقي طيّ الكتمان والتعتيم عليه.

ثانيا: برنامج احزاب المعارضة

لا يمكن اعتبار ما صدر عن لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة برنامجا انتخابيا متكاملا، حتى ان المعارضة نفسها التي اعلنت عن دعم عدد من المرشحين اعتبرت برنامج عملهم الذي توافقت على اعتباره برنامج عمل انتخابي موحد لجميع مرشحيها انما هو مذكرة او وثيقة اصلاح سياسي تم نشرها وتوزيعها في اطار ضيق وقبل إجراء الإنتخابات النيابية بأشهر عديدة، ولكن حظيت بتغطية اعلامية جيدة من قبل الصحف التي اهتمت بنشر اخبار متواصلة عن اتفاق المعارضة على اعتماد " وثيقة اصلاح سياسي " موحدة لمرشحيها، ثم نشرت الصحف باهتمام متواضع ابرز ما تضمنته.

لم تأت احزاب المعارضة بجديد فيما يتعلق ببرنامج مرشحيها الانتخابي فقد اعتبرت وثيقة الاصلاح السياسي التي تبنتها في وقت سابق جدا على الانتخابات البرلمانية برنامج عمل انتخابي لمرشحيها، مما ساهم في ابقاء اهتمام الصحف بها في اطار متواضع جدا، لكن من المفيد التاكيد على ان وثيقة احزاب المعارضة حظيت بتغطية اكثر من جيدة اذا ما قورنت بتغطية الصحافة للبرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي.

ثالثا: البرنامج الانتخابي للمرشح غازي ابو جنيب الفايز

كان المرشح غازي ابو جنيب الفايز المرشح المستقل في دائرة بدو الوسط "العاصمة عمان " من ابرز من تبنى واصدر برنامجا انتخابيا مستقلا متضمنا محاور سياسية واقتصادية واجتماعية واصلاحية، لكنه لم يحظ باية تغطية اعلامية، باستثناء ما قام به الفايز نفسه بنشره ضمن صحيفة اعلانية انتخابية قام بتصميمها وطباعتها وتوزيعها على دائرته الانتخابية.

لم يسجل لبرنامج الفايز اية تغطية اعلامية باستثناء قيامه ايضا بنشره على المساحة الاعلانية التي حجزها على شبكة الانترنت " موقع عمون "، وحظيت بردود فعل من القراء، وباستثناء الحالتين هاتين فان برنامج الفايز لم يتعرض لاية دراسة او حتى خبر في الصحف اليومية او الاسبوعية.

رابعا: البرنامج الانتخابي للمرشح خليل الحاج توفيق

لم يكن حظ مرشح الدائرة الثالثة عن المقعد المسلم في العاصمة عمان بعيدا عن حظ غازي الفايز، فقد تبنى المرشح المستقل خليل الحاج توفيق برنامجا انتخابيا اصلاحيا "سياسيا واقتصاديا واجتماعيا "، لكنه هو الاخر لم يحظ باي اهتمام من قبل الصحافة، واكتفى المرشح توفيق بنشر برنامجه الانتخابي على "موقع عمون "، وعلى موقعه الخاص على شبكة الانترنت، ثم عاد واصدره في كتيب "كرّاس " ليكون الحالة الثانية والوحيدة من بين جميع المرشحين في الاردن الذي يقوم بطباعة برنامجه الانتخابي في كتيّب ويوزعه على الناخبين بعد حزب جبهة العمل الاسلامي.

وبالرغم من نشر الحاج توفيق برنامجه الانتخابي في كتيب ثم لاحقا في جريدة اصدرها بنفسه، فان هذا الجهد بقي بعيدا تماما عن اهتمام الصحافة، ولم يشر اليه من قريب او بعيد.

لقد بقيت الصحافة بمنأى عن البرامج الانتخابية للمرشحين، ولم يسجل للصحافة انها ناقشت او سلطت الاضواء على البرامج الانتخابية للمرشحين لاسباب تتعلق بالدرجة الاولى والاخيرة بنظرتها الى تلك البرامج باعتبارها برامج دعائية وان نشر أي خبر عنها او حتى مناقشتها يندرج في اطار الدعاية المجانية غير مدفوعة الاجر .

هذه النظرة التي تحتاج لتسليط الاضواء عليها لتقييمها كانت وراء عدم تقديم الصحافة مواد صحفية خبرية وتحليلية لمضامين البرامج الانتخابية للمرشحين، وفضلت الصحافة البقاء بعيدا عن تناول تلك البرامج، او تسليط الاضواء عليها مما ابقى الحراك الحواري بين الناخبين والمرشحين حول برامجهم الانتخابية وعلى صفحات الصحف غائبا تماما.

وفي الاطار المقابل والمحكوم لتلك النظرة فقد تولت الصحف نشر برامج وشعارات انتخابية لمرشحين قاموا بالاعلان عن شعاراتهم اعلانا مدفوع الاجر، وهو ما ادى بالنتيجة الى منح من يدفع المال مقابل نشر برنامجه الانتخابي فرصة الحضور على صفحات الصحف، مما قاد بالضرورة الى انتفاء العدالة في التغطية الصحفية بين المرشحين.

إن وسائل الاعلام المختلفة اكتفت بتسليط الاضواء "خبريا " على البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي باعتباره خبرا، لكنه لم يحظى باية دراسة او تحليل، واكتفى الكتاب في الصحف بالحديث عن المشاركة الحزبية لجبهة العمل الاسلامي

ودلالاتها السياسية مع تسليط الاضواء في احيان كثيرة على الخلافات الداخلية في الحزب، بينما بقي برنامجهم الانتخابي بعيدا تماما عن الدراسة والتحليل والتقييم.

ولم يكن حظ المرشحين الذين تم دعمهم من احزاب المعارضة بافضل من حال مرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي ففي الوقت الذي سلطت وسائل الاعلام الاضواء فيه على مشاركة احزاب المعارضة في الانتخابات فان برنامجهم الانتخابي بقي هو الاخر بعيدا تماما عن اهتمام وسائل الاعلام التي اكتفت بالاشارة اليه حين صدوره باعتباره خبرا صحفيا فقط، ولم تتوقف عنده مطولا.

تشجيع المشاركة الشعبية



تشجيع المشاركة الشعبية

إن اهم دور قامت الصحافة ووسائل الاعلام به هو حث الناخبين على المشاركة في الإنتخابات النيابية، وقد أولت وسائل الإعلام المختلفة هذا الجانب الأهمية القصوى في عملها، ونسجل هنا وبكل إطمئنان بأن المواد الصحفية والإعلامية التي نشرت حول تشجيع المشاركة الشعبية في العملية الإنتخابية والوصول الى صناديق الاقتراع أخذت حيزا كبيرا وواضحا لا يمكن إغفاله، ولكن على تفاوت واضح.

لقد رأت وسائل الاعلام ان من أهم أولوياتها هو إخراج الناخبين من منازلهم يوم الإقتراع،وحثهم للوصول الى صناديق الإنتخاب، وكان هذا الهدف في الحقيقة هدفا مشتركا بين الحكومة من جهة، وبين وسائل الإعلام من جهة أخرى.

هذه الشراكة في هذا الهدف دفعت وسائل الإعلام للتركيز على ضرورة المشاركة في الإنتخابات والوصول إلى صناديق الإقتراع، وإستخدام الناخبين لحقهم الدستوري في إنتخاب من يمثلهم في مجلس النواب.

إن اداء الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة سجل نجاحا كبيرا وملحوظا في تعزيز المشاركة الشعبية في انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر، وقدمت الصحافة ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية اداءا متميزا ظهر جليا في عدد المواد الصحفية والمسموعة والمرئية التي توجهت للناخبين مباشرة لحثهم على عدم البقاء في منازلهم يوم الإنتخاب والذهاب الى صناديق الإقتراع لممارسة حقهم الدستوري.

وسجلت الصحافة المقروءة في هذا المجال تميزا واضحا ظهر جليا في نوعية الدعوات المباشرة وغير المباشرة التي كانت تنشرها لحث الناخبين على المشاركة، وتمثل ذلك في نشر مواد تثقيفية لتحفيز المشاركة الشعبية، وإخراج الناخبين من منازلهم، والذهاب طوعا إلى صناديق الإقتراع.

وتولت وسائل الاعلام المسموعة والمرئية نشر مئات المواد الإعلامية الموجهة مباشرة للناخبين لحثهم على المشاركة، ونسجل هنا بايجابية كبيرة الدور الذي لعبته وسائل الاعلام بالصوت وبالصورة، الإذاعة والتلفزيون" في دفع المشاركة الشعبية للأمام، وبشكل ومضمون تجاوز كثيرا دور الصحافة المقروءة في هذا المجال.

تولت وزارة الداخلية نشر إعلانات مدفوعة الأجر لوسائل الاعلام المختلفة موجهة للناخبين لحثهم على المشاركة بهدف رفع نسبة المقترعين العامة، وهو ما ساعد في رفع نسبة المواد الإعلامية المخصصة والموجهة لحث الناخبين بشكل مثير ولافت للإنتباه.

لقد بدأت الإستعدادات الرسمية وحتى الشعبية مبكرا وقبل وقت طويل من حل مجلس النواب إعتبارا من العشرين من شهر آب عام ٢٠٠٧ إثر صدور الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب الرابع عشر والدعوة إلى إجراء إنتخابات نيابية، وقد تزامن هذا الإهتمام مع إهتمام الصحافة ووسائل الإعلام بالإنتخابات وفقا لما قلناه وأشرنا إليه سابقا.

إن وسائل الإعلام المختلفة أبدت إهتماما إستثنائيا بما قاله جلالة الملك في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الحادية والستين لعيد الإستقلال في ٢٤ أيار ٢٠٠٧ وقال فيه" أمامنا الانتخابات البلدية في هذا الصيف, ومن بعد ذلك الانتخابات النيابية, وهذا كما قلت في السابق, تأكيد على التزامنا بأحكام الدستور, وحرصنا على تمكين المواطن

من المشاركة في صنع القرار، وهنا اسمحوا لي بالتأكيد مرة أخرى, على أن العمل العام مسؤولية وتكليف, وليس وجاهة أو تشريفاً,كما أن العمل العام يحتاج إلى المعرفة والخبرة والتضحية بالمصالح الشخصية, من أجل المصلحة الوطنية أو العامة, وبهذا المعنى ستكون الانتخابات المقبلة فرصة لكل مواطن في هذا البلد, للتعبير عن المفهوم الحقيقي للمواطنة والانتماء, سواء عندما يرشح المواطن نفسه, أو عندما ينتخب من يمثله في البلدية أو في مجلس النواب".

وقال الملك" من حق الوطن على كل مواطن, أن يقوم بواجبه في ممارسة حقه في التصويت والانتخاب، والصوت الانتخابي أمانة, ويجب أن نؤدي الأمانة إلى من يستحقها من الأشخاص المشهود لهم بالأمانة والكفاءة والانتماء، ولا نريد أحدا أن ينخدع بالشعارات البراقة, ولا بالوعود التي ليس لها أول وليس لها أخر، مهمة النائب - أيها الإخوة - هي الرقابة والتشريع, والنائب هو نائب للوطن كله، وليس لمنطقة أو عشيرة أو حزب، ومن صميم عمل النائب في الرقابة, محاربة الواسطة والمحسوبية, وليس ممارستها أو السكوت عليها، ونحن بحاجة لمجلس نواب يستوعب رؤيتنا للمرحلة المقبلة, وحاجتنا للتشريعات الضرورية لهذه المرحلة" .

فتح حديث جلالة الملك مبكراً الأبواب على مصراعيها أمام الجميع للدخول في مرحلة الإستعدادات المبكرة للانتخابات المقبلة، وقطع حديث جلالته أية شكوك، أو تكهنات كانت تقال وتجد طريقها للنشر من أن العام الحالي "٢٠٠٧" لن يشهد إجراء الإنتخابات النيابية لأسباب تتعلق بالظروف الداخلية، وبالظروف الحرجة التي يشهدها الإقليم والمنطقة، سواء في فلسطين او العراق او في لبنان أو حتى في الجانب المتعلق بتسخين الأزمة الأمريكية -الإيرانية.

وتبرز الصحف في أعدادها الصادرة يوم ١٢ حزيران ٢٠٠٧ نقلا عن "بترا"حديث جلالة الملك في لقائه بسفراء الاتحاد الاوروبي في عمان، وتاكيد جلالته على اجراء الانتخابات البلدية والنيابية، مما سيعزز من التوجه نحو ترسيخ وتجذير الديمقراطية في الحياة السياسية الأردنية، مؤكدا جلالته الحرص على المشاركة الفاعلة لقطاعي الشباب والمرأة في هذه الانتخابات.

وفي الأول من شهر أيلول ٢٠٠٧ تبرز جميع وسائل الإعلام مرة اخرى ما جاء في المقابلة الصحفية التي اجراها جلالته مع التلفزيون الاردني، معربا فيها عن امله أن ينتج عن الانتخابات النيابية مجلس قوي بحجم الطموحات والتحديات التي تواجه الوطن، وقال الملك " ان هذا الشعب الخيّر المعطاء، يستحق منا أن نعمل الكثير من أجله، ومن أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وأن نستمر في جهودنا لتعزيز مسيرتنا الديموقراطيه، وتوفير أجواء الحرية والانفتاح التي تمكّن المواطن من المشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤولية، ونحن ملتزمون هذا العام بإجراء انتخابات نيابية نزيهة، يشارك فيها الجميع، لأننا نؤمن أن الأردن هو لجميع أبنائه وبناته، بغض النظر عن أي انتماءات سياسية أو حزبيه أو عشائرية".

ويشير الملك إلى الأوضاع الأمنية والمستجدات الخطيرة، التي تمر بها المنطقة، مؤكدا على أنها" لن تمنعنا من الاستمرار في تنفيذ رؤيتنا للتحديث والتطوير، وبناء المستقبل الأفضل لأبناء شعبنا، وكلي ثقة وتفاؤل بقدرة شعبنا على تجاوز كل هذه التحديات، والاستمرار في مسيرتنا الديمقراطية، وإجراء الانتخابات النيابية، التي نراهن فيها على وعي شعبنا، وقدرته على اختيار الأصلح والأكفأ والأقدر على تمثيله وخدمة مصالح الوطن".

وفي ٤ أيلول ٢٠٠٧ تبرز الصحف نقلا عن وكالة الانباء الاردنية "بترا" وقائع لقاء وزير الداخلية عيد الفايز مع جميع المحافظين في المملكة عبر الاتصال المرئي، والذي اكد فيه على حرص الحكومة على إجراء إنتخابات نيابية شفافة ونزيهه داعيا جميع المواطنين الى المشاركة في الانتخابات لاختيار مجلس نواب فاعل وقادر على خدمة الوطن والمواطن, داعيا لبذل اقصى الجهود لخدمة المواطنين في مختلف مناطقهم وقضاياهم بكل سهولة ويسر.

في اليوم التالي وفي ٥ أيلول ٢٠٠٧ تنشر وكالة الانباء الاردنية "بترا" تصريحات صحفية لوزير الداخلية تنقلها عنها الصحف اليومية في اليوم التالي دعا فيها جميع الأردنيين على اختلاف توجهاتهم واطيافهم السياسية إلى ممارسة حقهم الدستوري في إختيار أعضاء المجلس النيابي الخامس عشر، مشيرا إلى أن الوزارة وضمن حملتها التوعوية بأهمية الانتخابات النيابية ستعمل على إصدار دليل انتخابي لتعريف الناخبين والمرشحين بكل الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية .

وفي ١٢ أيلول ٢٠٠٧ تبرز الصحف وقائع زيارة جلالة الملك لرئاسة الوزراء وترؤس جلالته اجتماع المجلس الذي دعا فيه الحكومة لتكثيف جهودها خلال الفترة المقبلة، لتحفيز وتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات، والتي ستعزز من المسيرة الديمقراطية في الأردن، معربا عن تقديره للإجراءات والجهود التي تقوم بها الحكومة للتحضير للانتخابات النيابية المقبلة التي ستجري في تشرين الثاني, مؤكدا على ثقته بقدرة الحكومة على إجراء هذه الانتخابات بشفافية ونزاهة.

وفي ١٧ أيلول ٢٠٠٧ تنشر الصحف وقائع لقاء وزير الداخلية مع المحافظين داعيا المواطنين على اختلاف فئاتهم واطيافهم السياسية الى المشاركة في الاستحقاق الدستوري لاختيار مجلس نواب قادر على تحقيق

الرؤى الملكية في خدمة الوطن والمواطن، مؤكداً على أهمية التعامل مع جميع المرشحين على درجة واحدة من المساواة وعدم التحيز.

وفي ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ تبرز الصحف ووسائل الإعلام المختلفة ما قاله وزير الداخلية لاسرة وكالة الانباء الاردنية" بترا" من أن الحكومة ستحث جميع الناخبين على التوجه الى صناديق الاقتراع، واداء واجبهم الوطني، وممارسة حقهم الدستوري باعتبار ان من يجلس تحت قبة البرلمان هو المعني والمسؤول عن سن التشريعات والقوانين الناظمة للعملية السياسية، والمؤثرة في مسيرة التنمية الشاملة ذات المردود المباشر على حياة المواطنين سلبا وايجابا، وان وزارة الداخلية قامت بهذا الصدد بوضع استراتيجية لادارة العملية الانتخابية هدفها تحقيق نسبة مشاركة تليق بسمعة الاردن، وتؤشر على مستوى الوعي الانتخابي الذي وصل اليه مواطننا.

وفي ٨ تشرين ثاني تنشر الصحف ووسائل الإعلام نص المقابلة الصحفية التي اجراها جلالة الملك مع وكالة الانباء الاردنية"بترا" وقال جلالته فيها"إن الانتخابات النيابية هي استحقاق دستوري, وهي خطوة على الطريق الصحيح لتطوير الأردن والنهوض به سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فالانتخابات إنجاز مهم لتعزيز مسيرة الأردن الديمقراطية, وترجمة لتطلعاتنا في السير قدما لبناء الأردن الحديث والأنموذج, الذي تتجسد فيه قيم العدالة والمساواة والتعددية والفرص المتكافئة".

ويضيف جلالته" لقد أكدت في أكثر من مناسبة أن الحكومة مطالبة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة, تضمن مشاركة واسعة من الناخبين, ونحن نعوّل كثيرا على إقبال المواطنين على المشاركة وممارسة حقهم في اختيار الأكفأ والأقدر لإيصال صوتهم, ووضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات الأخرى، وأن المرحلة المقبلة في غاية الأهمية وتتطلب

تضافر جهود كل أبناء وبنات الوطن، خاصةً في السلطة التشريعية التي تتحمل مسؤولية كبيرة في إعداد وإصدار التشريعات التي تنظم حياة المواطنين من ناحية, والرقابة الفعلية على أداء السلطة التنفيذية من ناحية أخرى, وذلك في إطار الدستور, ومن هنا تنبع أهمية الحرص على اختيار الأكفأ والأفضل والأكثر قدرةً وانتماء".

لقد استندت الصحافة ووسائل الإعلام في تغطية الجانب الرسمي للعملية الإنتخابية على وكالة الأنباء الأردنية"بترا" في معظم ما كانت تنشره حول الإجراءات الرسمية، وفي سياق حث الناخبين على الإنخراط في العملية الإنتخابية تسجيلا وترشيحا وإنتخابا، فإن الإعلام الرسمي المتمثل بالدرجة الأولى بوكالة الأنباء الأردنية"بترا" هو من كان يتولى تزويد الصحف ووسائل الإعلام الأخرى بتلك الأخبار.

ولا بد من الإعتراف بأن ذلك الجهد لم يقتصر فقط على الإعتماد الكلي على نشرة"بترا"، ففي أحيان عديدة كانت الصحف تعتمد على مراسليها في تغطية الجانب الرسمي، إلا أن من الملاحظ أن الصحافة ووسائل الإعلام على إختلافها لم توجه رسائل متواصلة ومباشرة للمواطنين لتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، ومن ثم المشاركة الفاعلة في الإنتخابات.

لقد وجه التلفزيون الأردني والإذاعة الأردنية سلسلة برامج للناخبين لحثهم على المشاركة في الانتخابات، وعدم إعتبار يوم الإنتخابات يوم عطلة رسمية، وتضمنت الرسائل التوجيهية والتوعوية القصيرة والمباشرة حث الناخبين على مغادرة منازلهم والتوجه إلى صناديق الإقتراع لممارسة حقوقهم الدستورية بإنتخاب من يرونه الأصلح لتمثيلهم في المجلس النيابي الخامس عشر.

واعتمدت الصحافة المقروءة على إجتزاء عناوين من تصريحات المسؤولين الرسميين وتحديدا تصريحات وزير الداخلية التي كان يوجهها للمواطنين يحثهم فيها على المشاركة في الإنتخابات.

ولم تعط الصحافة أيضا مساحات كافية للحملات التي أطلقتها بعض مؤسسات المجتمع المدني، أو جمعيات المرأة لحث الناخبين للتصويت لصالح النساء، مثل حملة "المرأة من الميدان إلى البرلمان"، أو حتى الحملات التي أطلقها البعض مثل موقع أبو محجوب"أوعى"، وحملة"شارك" وغيرها من الحملات الأخرى، وبدت تغطية تلك الحملات والنشاطات الترويجية للإنتخابات لحث الناخبين للمشاركة بأكبر قدر ممكن أكثر من متواضعة، وهو ما يسجل سلبا في سجل دور الصحافة في هذه الجزئية فقط.

الصحافة والمرأة .. البحث عن فرص

بالرغم من الأهمية القصوى التي أولاها الاعلام لدعم المراة في انتخابات ٢٠٠٧ النيابية، فان تلك الأولوية لم تأخذ طابعا مباشرا، فلم تشهد وسائل الاعلام المختلفة تنظيم حملات منظمة لتوجيه الناخبين لمنح اصواتهم للنساء المرشحات، وباستثناء ما قامت به بعض اللجان العاملة في دعم ترشيح النساء والتصويت لهن، ونشر ذلك كاعلانات مدفوعة الاجر، فان أداء الإعلام بقي يدور في فلك التغطية الصحفية الخبرية فقط لاية نشاطات تعقد على هامش العمل على دعم المراة في الانتخابات وتمكينها من الحصول على اصوات الناخبين.

ان عشرات المواد الصحفية والاعلامية توجهت لدعم المراة في اطار التغطية الخبرية، وفي التفاصيل التي رافقت عملية النشر هذه فان ما يظهر واضحا هو إيلاء نشاطات دعم المراة للترشيح، دون توجيه حملات مباشرة للناخبين لقصر تصويتهم على النساء.

إن إحجام وسائل الاعلام المختلفة عن الدخول مباشرة في توجيه الناخبين نحو المراة ودعمها وتمكينها وحملها لقبة البرلمان كانت تحتكم لمحاذير، لعل في مقدمتها الرغبة بعدم فهم ذلك على انه موقف لوسائل الاعلام المختلفة وانحيازا مباشرا للمراة على حساب المرشحين الاخرين.

ونسجل هنا ان المراة لم تاخذ المبادرة لنفسها بتوسيع رقعة نشاطاتها الانتخابية، والاعلانية وحتى الدعائية، مكتفية فقط بالبقاء في الظل، وهو ما يبرر عمليا بقاء نشاطات المراة المرشحة في المرتبة الدنيا قياسا بالنشاطات الاخرى التي كان المرشحون الرجال يقومون بها.

لقد تولت نساء قلائل جدا ترويج حملاتهن الانتخابية في الصحف من خلال اعلانات مدفوعة الاجر، وان كانت اعلانات النساء الانتخابية تعد الأدنى من حيث الكم والكيف قياسا باعلانات الرجال.

وتولت الصحف ووسائل الاعلام المختلفة تسليط الاضواء وبجدية كافية، وفي احيان كثيرة بطريقة مبالغ فيها، على حظوظ المراة بالوصول الى قبة البرلمان تنافسيا، وبالرغم من كثرة وتعدد التقارير الصحفية التي لم تخرج عن كونها تقارير إخبارية بالدرجة الاولى والتي خصصت لحظوظ النساء في الانتخابات، فان تلك التقارير سجلت أعلى نسبة اهتمام لها في المحافظات خاصة البعيدة عن المركز في العاصمة، ومن بين عشرات التغطيات الصحفية المختلفة عن المراة ودورها في الانتخابات النيابية فان نسبة تخصيص الحديث عن النساء في المحافظات البعيدة، وفي الدوائر الانتخابية المغلقة "دوائر بدو الشمال والوسط والجنوب"حصلت على نصيب الاسد، وبنسبة كبيرة جدا، في حين بقي اهتمام الصحافة بالمرشحات النساء في دوائر المركز في العاصمة دون المستوى المطلوب.

إن اداء الاعلام فيما يتعلق بدعم المراة في الانتخابات بقي اداءا متواضعا، إلا انه شكل منعطفا جيدا، وقفزة نوعية وكمية اذا ما قيس اداءه تجاه دعم المراة في انتخابات ٢٠٠٧ عما قام به في ذات الاتجاه في انتخابات ٢٠٠٣ مما يعني ان الاعلام خطا خطوات جيدة نحو توجيه الناخبين لمنح اصواتهم للمراة.

ومن المفيد التاشير هنا الى حقيقة دامغة وواضحة وهي ان وسائل الاعلام المختلفة ومن ضمنها الصحافة المكتوبة، لم تكن تعوّل كثيرا على فرص المرشحات من النساء في دوائر المركز في العاصمة، وهو ما ادى بالنتيجة الى توجيه الاهتمام الى دوائر الاطراف, والدوائر المغلقة باعتبارها ستكون صاحبة الحظ الاوفر بالفوز، قياسا الى الحسبة المئوية

المعتمدة في نظام الكوتا النسائية.

وركزت الصحف ووسائل الاعلام على تحليل الفرص المتاحة امام النساء في دوائر الاطراف قياسا بنظام الكوتا، وهو ما ادى الى صرف الاهتمام الى تلك الدوائر البعيدة, والتركيز عليها، دافعا الصحافة ووسائل الاعلام للتخمين والتوقعات، فيما بقيت قراءة فرص نجاح المراة تنافسيا اكثر من ضعيفة.

لقد خصص التلفزيون الاردني- على سبيل المثال فقط- حلقة كاملة من برنامجه"صوتك وطن" لدراسة وضع المراة وفرصها بالنجاح، ولم يخفي البرنامج توجهاته نحو دعم المراة مباشرة وتمكينها من الفوز تنافسيا، وقد ظهر ذلك جليا وواضحا في المعطيات التي قيلت في تلك الحلقة، الى جانب حلقات اخرى من برامج مختلفة تم تخصيصها في التلفزيون والاذاعة الاردنية وحتى في وكالة الانباء الاردنية "بترا" لدعم المرأة في تلك الانتخابات.

ولم تكن الصحافة بعيدة هي الاخرى عن الاهتمام بالتغطية الخبرية فقط لفرص النساء ودعمهن، ومن بين معظم ما تم نشره او اذاعته فان "الخبر"هو الذي حاز على الاولوية القصوى في تغطية نشاطات المراة، في سبيل دعمها.

ومن المؤكد أن حظ المرأة في الأطراف البعيدة عن المركز "العاصمة" في التغطية الإعلامية جاء متقدما على المرأة في المركز، والسبب في ذلك يعود للخلط بين ترشيح المرأة وبين دور العشيرة في الإنتخابات وقد نشرت جريدة" العرب اليوم" في عددها الصادر بتاريخ ٨تشرين ثاني تقريرا عن المرشحات من النساء ودور العشيرة في دعمهن بعنوان " مرشحات الأوساط العشائرية.. سعي دؤوب لحشد الناخبين".

لقد وضعت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة دليلا انتخابيا شاملا للمراة المرشحة وكيفية ادارتها للحملة الانتخابية لكن هذا الدليل لم يخضع لاي اهتمام من وسائل الاعلام.

في ١١ أيلول ٢٠٠٧ نقلت الصحف خبر انطلاق الحملة الوطنية لتشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة تحت شعار "صوتِك لمين..؟" بتنظيم من راديو "عمان نت" وبالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والجمعية الأردنية لحقوق الناخبين بهدف تشجيع المرأة على المساهمة الفاعلة في الانتخابات النيابية المقبلة.

وفي ١٩أيلول تنشر وكالة الأنباء الأردنية"بترا" خبرا عن "استعدادات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لدعم المرأة في الانتخابات البرلمانية"والتي ستكون بعنوان"المرأة الأردنية من الميدان إلى البرلمان"، وتعيد الصحف في اليوم التالي نشر الخبر، فيما تولت صحف محدودة جدا مهمة متابعة تلك الحملة وخاصة التقرير الذي نشرته"العرب اليوم"في٢٠ أيلول بعنوان" المرأة من الميدان إلى البرلمان"عنوان لحملة اللجنة الوطنية للانتخابات البرلمانية"، بينما لم تبتعد جريدة الرأي عن تلك التغطية الخبرية لتلك الحملة.

وتنشر جريدة الدستور في ١٩ أيلول تقريرا في ملحق"الشباب" بعنوان"خيمتنا مشاركتنا" يستهدف تفعيل دور الفتاة البدوية في العملية الانتخابية".

وأبدت الصحف المقروءة والمواقع الإلكترونية إهتماما بتغطية خبر إلتقاء رئيس الورزاء د. معروف البخيت بعدد من القيادات النسائية تحدث فيه حول قدرة المرأة على تجاوز الأنماط التقليدية في الانتخابات النيابية، وانخراطها في معظم مجالات الحياة العامة بتوجيهات وعناية القيادة الهاشمية.

واكتفت الصحف بإعادة نشره نقلا عن"بترا" في أعدادها الصادرة يوم ٢٦ أيلول ٢٠٠٧، وخرجت جريدة"الرأي" بعنوان " المرأة قادرة على تجاوز الأنماط التقليدية في الانتخابات النيابية"، ونشرته جريدة"الدستور" تحت عنوان "البخيت: المرأة غدت اليوم ممثلة في معظم مجالات الحياة العامة بتوجيهات وعناية القيادة الهاشمية"، بينما عنونت جريدة "الغد" خبرها بـ " البخيت: المرأة الأردنية حققت مكتسبات مهمة لا بد من البناء عليها"، ونشرته جريدة" العرب اليوم" تحت عنوان" البخيت: المرأة الأردنية خطت خطوات نوعية وحققت مكتسبات مهمة" .

وابرزت الصحف في ٣١ أيلول ما نشرته وكالة الأنباء الأردنية "بترا"من تصريحات لوزير الداخلية في لقائه مع اسرة الوكالة وعن أمله في ان تتمكن المرأة الاردنية من النجاح في الوصول الى قبة البرلمان دون اللجوء الى تخصيص كوتا لها، إذ انها تقدر وهي نصف المجتمع ان توصل ما نسبته خمسين بالمئة من النساء اعضاء في مجلس النواب، مشيرا في الوقت ذاته الى ان نظام الكوتا الحالي هو نظام عادل اذا ما اخذ في الاعتبار نسبة سكان الدائرة الانتخابية الواحدة وما تحصل عليه المرأة من اصوات في دائرتها.

ونشرت جريدة الدستور في عددها الصادر في الأول من شهر تشرين الأول تقريرا عن زيارة وزير الداخلية لمحافظتي جرش وعجلون وتبرز فيه دعوته للمواطنين" للمشاركة في الانتخابات النيابية لفرز مجلس نواب فاعل" مؤكدا على دور المرأة في الانتخابات باعتبارها تشكل اكثر من ٥٠ ٪ من الناخبين وان باستطاعتها ان تؤثر برسم صورة مجلس النواب المقبل، مشيرا الى دور الشباب باعتبارهم فرسان التغيير كما وصفهم جلالة الملك ، داعيا جميع الشباب الى المشاركة في صنع مستقبلهم من خلال اختيارهم للاقدر على تمثيلهم في مجلس النواب وتحقيق

طموحاتهم وصولا الى مجلس نواب يحقق التطلعات والرؤى الملكية في ازدهار وتقدم المملكة.

وتنشر وكالة الأنباء الأردنية "بترا" تقريرا في نشرتها الصادرة في ٤ تشرين ثاني ٢٠٠٧ بعنوان " اعلى نسبة في الطفيلة الاولى تفاوت ملحوظ في نسبة المرشحات الى عدد المرشحين في دوائر المملكة الانتخابية"، قامت فيه بتحليل ظاهرة إرتفاع عدد المرشحات من النساء قياسا بعدد المرشحين في الدائرة الأولى من دوائر محافظة الطفيلة، وقامت الصحف بنشره وإبرازه في اليوم التالي.

وابدت الصحف إهتماما بنشر اخبار الندوات المتعلقة بتشجيع المرأة للمشاركة في الإنتخابات ، وقد عقدت معظم تلك الندوات في المحافظات إلى جانب عقد بعضها في العاصمة، وقد نشرت أخبارا عن العشرات من تلك الندوات واللقاءات، ومن الملاحظ أن الصحف كانت تكتفي بما يقال في تلك الندوات دون متابعتها، ومثال ذلك الخبر الذي نشرته الصحف عن تنظيم " ندوة حوارية لتشجيع المشاركة النسائية في الانتخابات" نظمتها محافظة العاصمة في أعدادها الصادرة بتاريخ ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٧ .

إن أبرز ما اهتمت الصحافة به هو ارتفاع عدد النساء المرشحات في انتخابات ٢٠٠٧ ، وقد تحوَّل هذا الجانب إلى موضوع لعشرات التقارير التي حاولت دراسة ارتفاع نسبة المرشحات من النساء، وفرص فوزهن، وللحقيقة فقد وجدت الصحافة أمامها الطريق مؤاتية تماما للبحث فيما يمكن ان نطلق عليه"ثورة ترشيح النساء"، بالرغم من تضاؤل الفرص أمام معظمهن خاصة المرشحات في المركز، وفي المحافظات الكبيرة، وقد جاءت النتائج لتؤكد على ان نظام احتساب الكوتا النسائية يحتاج إلى إعادة نظر بالكامل.

الشباب.. ناخبون من اجل التغيير

الشباب.. ناخبون من اجل التغيير

ناقشت وسائل الاعلام بتواضع دور الشباب في العملية الانتخابية، وفي إحداث التغيير المنشود تحت إطار الشعار الهادف الذي اطلقه جلالة الملك واصفا الشباب فيه بانهم"فرسان التغيير".

وفرض هذا الشعار نفسه على اية تغطية اعلامية تتعلق بدور الشباب الانتخابي، وبالرغم من ان معظم المواد الصحفية والاعلامية التي تولت البحث في هذا الدور جاءت في سياق التغطية الخبرية الا ان بعض وسائل الاعلام ركزت على دور الشباب ودفعهم نحو المشاركة الفاعلة في الانتخابات، وهو ما نرى انه جاء في سياق تشجيع المشاركة الشعبية.

وطرحت عدة قضايا اعلامية مباشرة تتعلق بدور الشباب في الانتخابات، وما الذي يريدونه؟ وكيف يمكن لهم تحقيق الشعار الملكي بانهم"فرسان التغيير"؟, وكيف يمكنهم التأثير في اوساط مجتمعاتهم المحلية لاختيار النائب المناسب تحت شعار" النائب الذي نريد"، وما هي مواصفات النائب الذي سيصوت الشباب له ويحملونه الى قبة البرلمان؟، الى آخر تلك التساؤلات التي طرحت بشكل لافت للانتباه ليس في الصحافة المقروءة فقط، وإنما في الوسائل الاعلامية المسموعة والمرئية.

ويسجل هنا للتلفزيون الاردني ولوكالة الانباء الاردنية"بترا" والاذاعة, وكلها وسائل اعلام رسمية اهتمامها الكبير جدا بقضايا الشباب ودورهم المباشر في العملية الانتخابية، وتخصيص برامج متخصصة للبحث في تلك القضايا.

ويعود هذا الاهتمام الى الدور الذي تضطلع به وسائل الاعلام الرسمية في ترويج شعار" الشباب فرسان التغيير"، وقد شاهدنا نشاطا واضحا ومؤثرا في مختلف الوسائل الاعلامية لهيئة" شباب كلنا الاردن" في هذا الجانب، وقد منحت نشاطاتها مساحات واسعة من التغطية سمحت بإبقاء" دور الشباب الإنتخابي" حيا وقائما في الوسائل الاعلامية المختلفة.

كان جل التركيز على الشباب ودورهم في الإنتخابات من خلال التركيز على تغطية هيئة"شباب كلنا الأردن"، وقد خصص التلفزيون الأردني عدة برامج شارك فيها ممثلون عن هذه الهيئة، كان من بينها تخصيص حلقة كاملة من برنامج "صوتك وطن" شارك فيه عدد كبير من شباب الهيئة.

ونشرت جريدة "الدستور" تقريرا في ٢٨ أيلول ٢٠٠٧ بعنوان (شباب «كلنا الأردن» يتطلعون لمشاركة فاعلة في الانتخابات) وهو تغطية لمجريات جلسة عمل خصصت لمناقشة مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية ضمن فعاليات المؤتمر السنوي الأول لهيئة شباب "كلنا الأردن".

نشرت جريدة" الدستور" في٢٦أيلول ٢٠٠٧ وفي ملحق "شباب"تقريرا بعنوان " شباب المحافظات يعبرون عن تفاؤلهم بالانتخابات البرلمانية المرتقبة"، وفي ٢٧ أيلول تنشر جريدة " العرب اليوم" خبرا عن عقد ورشة عمل في المفرق حول مشاركة الشباب في الانتخابات، نظمها مركز شباب المفرق النموذجي بالتعاون مع مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، وبمشاركة ٦٥ شابا وشابة من ضمن فعاليات مشروع " أهمية" الذي يركز على توضيح اهمية مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية والانتخابات النيابية المقبلة كمشروع وطني يهدف الى إكساب المجموعات الشبابية المزيد من المعرفة والمهارات واجراء حوارات مباشرة مع المرشحين

للانتخابات النيابية.

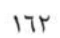
وفي ٢ تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر "بترا" خبرا عن عقد ندوة حوارية في مدينة الطفيلة نظمها مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني" مشروع أهمية" على ضرورة المشاركة الشبابية في العملية الانتخابية، وتوسيع نطاق دور الشباب والمساهمة في اشراكهم وتدريبهم واكسابهم المهارات الحوارية الجادة، وعقدت الندوة للراغبين بالترشح لمجلس النواب عن الدائرة الاولى في محافظة الطفيلة، بمشاركة حشد من شباب وشابات المحافظة ومجموعة من منسقي المشروع في مركز الحياة، ويهدف المشروع الى إدماج الشباب الأردني في البرامج الانتخابية وتزويد الشباب بالمهارات، لإختيار المرشح الافضل وكسب التأييد له مع توفير الحيّز الافضل للتواصل بين الشباب والمرشحين في الانتخابات النيابية ـ وفقا لما جاء في الخبر الذي اعادت الصحف نشره في اليوم التالي ـ

وتبرز الصحف في أعدادها الصادرة بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ دعوة رئيس الوزراء معروف البخيت الشباب الاردني الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات النيابية المقبلة باعتبار ذلك واجبا وطنيا، وعلى الجميع المساهمة في إنجاحه في جلسة حوارية مع مجموعة من طلبة الجامعات الاردنية حول الشباب وقضايا الوطن نظمها المجلس الاعلى للشباب، وقال رئيس الوزراء فيها " ان الشباب هم الأقدر على الخروج على الانماط التقليدية في الانتخاب، فهم لا يرتضون ابدا ان ينتخبوا أي شخص بغير قناعاتهم او ان ترتهن ارادتهم السياسية مقابل المال او أي ضغوطات اخرى".

وفي اليوم التالي تخصص جريدة" الرأي" صفحة كاملة من ملحق "الشباب" لما قاله رئيس الورزاء في لقائه الحواري مع شباب الجامعات الأردنية بعنوان"رئيس الوزراء للشباب: مشاركتكم في الانتخابات تعبير

عن إرادتكم السياسية"، ونشرت في ذات العدد من الملحق تقريرا آخر بعنوان "الراصد الإعلامي: مشروع لتعزيز دور الشباب في الانتخابات"، وعلى نفس الصفحة تقرير بعنوان "الشباب .. يؤمنون بنائب الوطن ويختارون نائب الخدمات".

العشيرة .. دور من يبحث عن دور



لم تخرج مناقشات الصحافة والإعلام لدور العشيرة الانتخابي عن الاهتمام التقليدي بهذا الدور الذي سينتج وبالضرورة نوابا عشائريين، سيصل معظمهم قبة مجلس النواب بدون برامج انتخابية، او دون دعم سياسي حزبي مباشر.

وما ظهر لافتا في التغطية الاعلامية للدور العشائري هو التركيز المبالغ فيه على "مؤسسة العشيرة" التي اصبحت اقوى بكثير من" المؤسسة الحزبية"، وان العشيرة وفي غياب الاحزاب ودورها الجماهيري أصبحت تقوم بهذا الدور خدمة لأهدافها ولتوجهاتها الخاصة.

وأبرزت الصحف اليومية جميعها في شهر تشرين ثاني نتائج" استطلاع الرأي العام حول تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر "٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧ " ومحددات السلوك الانتخابي خلال الانتخابات النيابية المقبلة" الذي نفذته وحدة استطلاع الرأي في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية التي قالت إن٪٤٧من المستجيبين للإستطلاع والذين سوف يدلون بأصواتهم بأنهم سوف يصوتون لمرشحين عشائريين، فيما أفاد٪١٠،٠ بأنهم سوف يصوتون لمرشحين مستقلين موالين، وأفاد ٪٨،٥ بأنهم سوف يصوتون إلى جبهة العمل الإسلامي و٪٧،٣ لمرشحين إسلاميين مستقلين".

لقد سجلت الصحف تحديدا انتقادات مباشرة لدور العشيرة الانتخابي، وللمرشحين العشائريين، لكن تلك الانتقادات لم تخرج عن كونها موجهة الى الذين لم يقدموا لناخبيهم اية برامج عمل واضحة، او برامج انتخابية يمكن مناقشتها من قبل الناخبين.

إن ما يمكن تسجيله هنا حول مناقشة وسائل الإعلام لدور العشيرة في إنتخابات ٢٠٠٧ هو التركيز على أن تلك الإنتخابات ستوجه ضربة موجعة لقوة العشيرة الانتخابية لاسباب منها قانون الانتخاب، وتفكك الاجماع العشائري، وعدم التزام العشيرة بما تعودت عليه في السابق من الالتزام العشائري بالمرشح المجمع عليه.

وبالرغم من ان تركيز الصحافة ووسائل الاعلام على العشيرة جاء في سياق التحليل المتواضع لما يمكن ان ينتج عن "مؤسسة العشيرة" من معطيات، فإن تلك المناقشات ايضا بقيت تدور في أطار الحدود الخارجية لمؤسسة العشيرة، ولم تجرؤ الصحافة والوسائل الإعلامية على الاقتراب من قلب تلك المؤسسة التي نجحت وفي ظل غياب الاحزاب الواضح بفرض مرشحيها على مجلس النواب الخامس عشر بكل اقتدار.

وقد إختلطت التغطية الصحفية والإعلامية لدور العشيرة بالدور الحزبي، وبتغطية فرص المرأة ، وبتغطية النشاطات الدعائية في مختلف الدوائر الإنتخابية، ليس في دوائر الأطراف فقط، وإنما وصل هذا الأمر إلى الدوائر الإنتخابية في منطقة المركز في العاصمة عمان.

ونسجل هنا ان من ابرز ما تم تناوله في الجوانب التحليلية لدور العشيرة الانتخابي، ما جاء في إطار الحديث عن فرص المرأة المرشحة والتي سجلت قفزة نوعية وكمية في عدد المرشحات في المناطق التي تعتبر مناطق عشائرية بامتياز، ولم تتردد بعض الصحف تحديدا من مناقشة فرص المرأة في الاعتماد على الصوت العشائري للوصول الى قبة البرلمان، وقد حملت تقارير صحفية عناوين مباشرة حول هذه القضية بالذات مثل التساؤل عما اذا كانت العشيرة ستعطي صوتها للمرأة أم لا؟.

وفيما يتعلق بدور العشيرة الموازي وربما الطارد للدور الحزبي في الإنتخابات ، فقد ركزت الصحافة ووسائل الإعلام على ذلك الدور بإعتبار أن العشيرة هي الموازي الحقيقي للأحزاب والأكثر تأثيرا والأكثر قوة من الدور الحزبي.

وقصرت وسائل الإعلام تغطيتها للدور العشائري على قضايا محددة فقط، من أهمها الإهتمام بنشر أخبار عن الإجماعات العشائرية على مرشحين محددين، وتغطية أي حراك عشائري في إطار الإجتماعات التي كانت العشائر تدعو إليها لإختيار مرشحيها, ثم التركيز على نشاطات إنتخابية محددة لمرشحين عشائريين محددين.

في ١٠ أيلول ٢٠٠٧ تنشر جريدة "الرأي" تقريرا بعنوان" تسارع وتيرة الاستعداد العشائري للانتخابات النيابية"، جاء فيه ان " العديد من العشائر لجات الى تنظيم نفسها من خلال آليات متشابهة للتوصل الى توافق داخل كل عشيرة على مرشح واحد، من خلال إتاحة الفرصة للراغبين بالترشيح لهذه الانتخابات بالتسجيل لدى جهة معتمدة في كل عشيرة من خلال المضافات، ومن ثمّ إجراء انتخابات داخلية بين المرشحين، سواء في ديوان العشيرة او المضافة او اختيار مكان آخر مناسب، حيث تم التوصل بالفعل الى اختيار اعداد من المرشحين بعد حصولهم علـى أعلى الاصوات وباسلوب ديمقراطي مميز".

وتنشر جريدة" الدستور" بتاريخ ١١ تشرين ثاني ٢٠٠٧ تقريرا موسعا تحت عنوان" العشيرة تبسط سيطرتها بقوة على مشهد الانتخابات النيابية المقبلة"، تحدثت فيه بتوسع عن دور العشيرة، وفرصها في تأكيد حضورها الإنتخابي.

ويلاحظ أن العشائر التي حسمت أمورها بإتجاه مرشحيها قامت بنشر إعلانات تأييد ومؤازرة في الصحف، وفي تاريخ مبكر على موعد إنطلاق الدعاية الإنتخابية، وهو ما لاحظه بوضوح موقع" البوابة البرلمانية" في رصده للصحف الصادرة بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠٠٧ حين أكد الموقع على نشر" إعلانات لعائلات وعشائر وجمعيات تعلن فيها عن ترشيح وتأييد أحد أبنائها لخوض الانتخابات المقبلة، مرفقة بصور شخصية للمرشحين وبأحجام متفاوتة، بينما ظهر إعلان آخر لعشيرة لا يوجد لديها أي مرشح للانتخابات".

ومن بين الإعلانات العشائرية إعلان نشرته جريدة "الرأي" في اليوم نفسه لعشيرة آل صويص حول الانتخابات تعلن فيه عدم مشاركتها في الإنتخابات البرلمانية بناء على اجتماع العشيرة وقرار العائلة بعدم خوض الانتخابات النيابية القادمة، وأن العشيرة لا يوجد لديها أي مرشح عن الدائرة الأولى لمحافظة البلقاء".

وفي ذات المضمون أبرزت الصحافة الدور الذي يمكن أن تلعبه العشيرة في الإنتخابات، والفرص المتاحة أمامها لإيصال مرشحيها إلى المجلس الخامس عشر، فيما نشرت الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة تقارير لا تعتبر كافية لدراسة وتحليل الآثار العشائرية الإنتخابية، بما فيها الإجابة على تساؤل عمّا إذا كانت العشيرة لا تزال تتمتع بقوتها التصويتية؟، أم أنها افتقدتها، مما ادى إلى التقليل من أهمية دورها المحوري في الإنتخابات.

ولم تخفي الصحافة إهتمامها بدور قانون الإنتخاب في التأثير السلبي على دور العشيرة الإنتخابي، والتأثير الأكثر سلبية على ما شهدته إنتخابات ٢٠٠٧ من الإرتفاع الملحوظ في عدد المرشحين من العشيرة الواحدة، مما سيؤدي حتما إلى تفتيت قوة الصوت العشائري

وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى عدم ضمان العشيرة النجاحات الأكيدة في إيصال مرشحيها إلى قبة البرلمان، في الوقت الذي تشير فيه المعطيات آنذاك إلى إحتمال أن تكون الخسارة العشائرية في إنتخابات ٢٠٠٧ أكثر منها في أية إنتخابات ماضية، خاصة وأن تجربة الإنتخابات البلدية التي اجريت في ٣١ تموز ٢٠٠٧ قد ساهمت في تفتيت الإجماعات العشائرية.

وفي هذا الجانب تلتقط جريدة " العرب اليوم" هذه التأثيرات في تقرير نشرته في عددها الصادر يوم ١٥ أيلول ٢٠٠٧ تحت عنوان" الاجماعات العشائرية مهددة بخلافات" البلديات" وتكشف فيه عن تاثيرات الانتخابات البلدية على الانتخابات النيابية والاجماعات العشائرية ويشير الى تخوفات حقيقية من تاثير المال السياسي والانتخابي على الانتخابات وعلى المرشحين وجاء فيه" ومن المفيد التأشير هنا الى ان نتائج الانتخابات البلدية التي أدت الى ضرب وحدة" الصوت العشائري" سيكون لها اثرها الكبير على ما يسمى" الاجماعات العشائرية" في العديد من المناطق, وسيكون لها اثر سلبي على مرشحين لن يجدوا هذا الاجماع عامل مساعدة لهم بالقدر الذي سيكون فيه عامل احباط كبير لهم".

وفي ذات الإطار تنشر جريدة" الرأي" تقريرا في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ بعنوان " تحركات انتخابية بعيدا عن الاجماعات العشائرية" تناول فيه الحراك الانتخابي العشائريين في الكرك, ملاحظا بأن معظم المرشحين العشائرين في الكرك لم يلتزموا بقرارات عشائرهم تجاه مرشحين مختارين, وقرروا خوض الإنتخابات بعيدا عن إجماعات عشائرهم.

وهذه المشكلة في الحقيقة برزت بشكل لافت وصارخ في الإنتخابات البلدية في ٣١ تموز ٢٠٠٧، وتم تجذيرها بقسوة في الإنتخابات النيابية، وأصبحت العشيرة المؤسسة الأكثر عرضة للتمرد على قراراتها وتوجهاتها، مما يشكل مرحلة جديدة في تحجيم الدور العشائري الإنتخابي وهو ما يمكن أن يظهر بشكل أكثر تأثيرا في الإنتخابات المقبلة.

هذه الظاهرة لم تقتصر فقط على منطقة عشائرية بعينها، إذ أن معظم المناطق العشائرية شهدت مثل تلك الحالات بما فيها الدوائر الإنتخابية المغلقة المخصصة لبدو الوسط والشمال والجنوب، وفي باقي المدن الرئيسية الأخرى, وتنشر جريدة" العرب اليوم" تقريرا في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ تحت عنوان" رغم ترجيح كفة السيادة العشائرية. عدم الالتزام بمرشح العشيرة يخلق مفاجآت انتخابية باربد"، ويتحدث فيه كاتبه عن تلك الظاهرة، مؤكدا على أن عدم الإلتزام بالإجماعات العشائرية في إربد سيخلق مفاجآت في العملية الإنتخابية وفي نتائجها المتوقعة آنذاك.

حاولت الصحافة ووسائل الإعلام دراسة وتحليل ظاهرة التراجع العشائري في إنتخابات ٢٠٠٧، وربطها بقانون الإنتخابات، باعتباره السبب الحقيقي في تفتيت الصوت العشائري، والعامل الأكثر تأثيرا في تراجع الدور العشائري الإنتخابي، وبالرغم من أن تلك المحاولات بقيت في إطار ملامسة القشور، فإن المحاولة كانت في حد ذاتها أكثر أهمية من عدم الحديث فيها، وقد لاحظت تقارير متعددة أن المناخ الثقافي والتطور التعليمي في الأوساط العشائرية قد أدى بالضرورة إلى تغيير أنماط التفكير الإنتخابي لدى الطبقة المثقفة والمتعلمة في الأوساط العشائرية، مما خلق خطا جديدا يبحث عن مرشحين بمواصفات جديدة ومختلفة عن المواصفات التي درجت العشائر على فرزها وحملها للبرلمان، وربما إجبار

أبناء العشيرة على التصويت له.

ولاحظ تقرير تحليلي نشرته جريدة"العرب اليوم" في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ بعنوان"عشائر الكرك تؤخر حسم مرشح الإجماع للمجلس النيابي إلى ما بعد رمضان"، يؤكد فيه كاتبه على أن المعلومات المتوفرة لديه تؤكد بأنه" لن تكون هناك إجماعات حقيقية بين أبناء عشائر الكرك، في حين أن العشيرة بدأت تدرك أهمية التغيير ونظرة أبنائها المثقفين للمرشح، ومن أجل التزاوج ما بين رغبات العشيرة والتطور الحاصل بين أبنائها فقد تسعى العشيرة إلى اختيار المرشح المناسب من بين أبنائها ومن يحظى بدعم قوى التغيير داخل الدائرة من اجل إيصاله إلى قبة البرلمان، وهي حالات صحية قد تقود إلى وصول مرشحين على كفاءة وسمعة طيبة بين أبناء المجتمع".

الأحزاب.. أفضلية مطلقة للإسلاميين



إن من أهم ما أولته وسائل الإعلام من أهمية قصوى في تغطيتها للعملية الإنتخابية، كان إهتمامها الواسع وغير المحدود بحزب " جبهة العمل الإسلامي" في سياق إهتمامها العام بحركة الأحزاب، وتوجهاتها نحو المشاركة في العملية الإنتخابية، وآليات تلك المشاركة.

ويسجل للصحافة الأردنية إيجابيتها العالية باهتمامها المبكر بكل ما يجري من حراك في الأحزاب نحو المشاركة في الإنتخابات، لما لهذه المشاركة من دلالات سياسية يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ــ المشاركة الحزبية في الإنتخابات ستضفي عليها حتما البعد السياسي والتعددي.

٢ ــ ولكون المشاركة الحزبية هي إعتراف "سياسي" بقانون الإنتخاب، بالرغم من الملاحظات السلبية عليه من قبل الأحزاب نفسها، ومطالبتها الدائمة بتعديله، وإعتماد نظام إنتخابي جديد، يعتمد نظام القوائم ، والتمثيل النسبي، بديلا عن مبدأ " الصوت الواحد"، أو نظام "الإقتراع الفردي غير القابل للتجيير" بحسب وصف" دليل مشروع أيس لإدارة الإنتخابات وكلفتها".

٣ ــ المشاركة الحزبية ستعطي الإنتخابات النيابية زخما شعبيا واجتماعيا، وسترفع من نسبة الإقبال على المشاركة في الإنتخابات وصولا بالناخبين المسيّسين إلى صناديق الإقتراع.

٤ ــ ولأن مشاركة الأحزاب في الإنتخابات ترشيحا وانتخابا سيحقق هدفا إستراتيجيا للدولة التي تسعى جاهدة لدفع الأحزاب للمشاركة،

بالرغم من علمها المسبق بمواقفها السلبية تجاه قانون الأحزاب وتجاه آليات إجراء الإنتخابات.

٥ ـ المشاركة الحزبية في الإنتخابات ستزيد من الإيجابيات التسويقية للعملية الإنتخابية التي تسعى الدولة والحكومة لتحقيقها محليا ودوليا.

لقد كانت تلك المبررات حاضرة تماما في ذهن صاحب القرار الرسمي من جهة، وفي مرآة عمل الصحافة ووسائل الإعلام المحلية من جهة أخرى، ومن هذه المنطلقات بالذات أولت الصحافة إهتماما إستثنائيا بنشاطات الأحزاب وحراكها تجاه الذهاب الى إتخاذ قراراتها المتتالية بالمشاركة.

إن ما يجب النظر إليه بجدية بالغة، وباهتمام استثنائي هو حجم الإهتمام المتباين تماما الذي بذلته الصحافة في تغطية اخبار وتشاطات حزب جبهة العمل الإسلامي، وبين نشاطات وحراك الأحزاب الأخرى، وهو ما يدفعنا للنظر من زاويتين مختلفتين تماما لهذا الإهتمام.

أولاً: حزب جبهة العمل الإسلامي:

تعاملت الصحافة مع حزب جبهة العمل الاسلامي وقراره بخوض الانتخابات النيابية بايجابية واضحة، ومنحته مساحات من التغطية الخبرية فاقت ما منحته لباقي الاحزاب الاخرى.

لقد حظي حزب جبهة العمل الإسلامي بتغطية إستثنائية ومختلفة عن تغطية الأحزاب الأخرى، لأسباب من بينها:

١ - لكونه أكبر الأحزاب في الأردن.

٢ - لتخوف مسبق كان يذهب نحو إحتمال ان يكرر الحزب تجربته في إنتخابات ١٩٩٧ ويقرر مقاطعة الإنتخابات، خاصة بعد بروز تيار صقوري متشدد يتبنى هذا المطلب ويدعو إليه.

-٣ باعتباره حزبا إسلاميا معارضا, لديه عشرات المواقف المناهضة والمناوئة تماما لقانون الإنتخاب.

٤ - لإهتمام قطاع عريض من الناخبين بمعرفة إلى أين تتجه بوصلة الحزب والحركة الإسلامية التي يمثلها تجاه المشاركة أو المقاطعة.

٥ - لإهتمام الدولة والحكومة الإستثنائي بمشاركة الحزب في الإنتخابات، ولما لها من ردات فعل إيجابية، تأتي في مقدمتها الرغبة الأكيدة بعدم تسجيل أية مقاطعة حزبية للإنتخابات.

٦ - إن قرار الحزب بالمشاركة أو المقاطعة سيرتب تبعات مستقبلية عديدة على شكل ومضمون العلاقة الإستراتيجية المستقبلية بين الحزب والدول.

إن تلك الأسباب الرئيسية إلى جانب غيرها - تحاشينا التطرق إليها - جعلت حزب جبهة العمل الإسلامي في بؤرة الحدث، ومركز الإهتمام الإعلامي الإستثنائي، وهو ما برز جليا في حجم المواد والتحليلات والتقارير ومقالات الرأي التي نشرت حول الحزب، ورافقته في مختلف محطات العملية الإنتخابية وحتى لحظة ما بعد إعلان النتائج التي جاءت مخيبة لآمال الحزب ولأنصاره.

وشاركت وسائل الاعلام المختلفة الجانب الرسمي إطمئنانه الى مشاركة حزب جبهة العمل الاسلامي في الانتخابات، ولم تخفي الصحف إبتهاجها بهذا القرار الذي ظهر الترحيب به واضحا ليس من

قبل الجانب الرسمي فقط، وإنما من قبل معظم الكتاب الصحفيين الذين اعتبروا قرار المشاركة" قرارا عقليا وحكيما، سينقذ الحزب من تبعات المقاطعة السلبية ..الخ"، إلا أن هذا الإبتهاج لم يدم طويلا، فبعد ظهور النتائج التي أكدت على الخسارة الفادحة للحزب ولمرشحيه " نجح منهم ستة فقط من اصل ٢٢ مرشحا"، حتى إنبرى بعض الكتاب لتحليل ظاهرة الخسارة واعتبارها دليلا حقيقيا على تراجع قوة الحزب في الشارع.

ولم تولي الصحافة المكتوبة والمرئية أي اهتمام بردات فعل الحزب وتشكيكه في النتائج واعلانه عن تعرض مرشحيه للتزوير السلبي ضدهم، وباستثناء التغطية الخبرية العادية فلم يسجل بشكل لافت أي اهتمام بما نتج عن الانتخابات من خسارة للمرشحين الحزبيين، ليس فقط مرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي وإنما خسارة المرشحين الاخرين الذين تم دعمهم علنا من قبل احزاب في المعارضة.

لقد أظهرت وسائل الإعلام على إختلافها إحتفالا من نوع خاص بقرار الحركة الإسلامية"جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي المشاركة في الإنتخابات" وفي أعداد الصحف التي صدرت يوم الأربعاء ٢٦ أيلول ٢٠٠٧ أبرزت خبر قرار الحركة الإسلامية المشاركة في الإنتخابات، وأخذ مكانه في صدارة الصفحات الأولى للصحف الصادرة ذلك اليوم.

وأبرزت وكالة الأنباء الأردنية هذا القرار في أخبارها، وكذلك فعل التلفزيون الأردني، والإذاعة الأردنية إلى جانب محطات إذاعية خاصة كإذاعة وطن، وعمان نت، وغيرها، فنشرته جريدة الدستور على صفحتها الأولى، وأتبعته بتفاصيل على صفحتها الخامسة، ونشرته جريدة الغد على صفحتها الأولى بعنوان" الإسلاميون يقررون المشاركة

في الانتخابات"وأتبعته بتفاصيل على صفحتها العاشرة، ونشرته جريدة العرب اليوم على صدر صفحتها الأولى كاملاً، وبدون تفاصيل أو تتمات داخلية، والجريدة الوحيدة التي تحاشت وضعه على صفحتها الأولى كانت جريدة الرأي التي نشرت الخبر في صفحاتها الداخلية وتحديدا في الصفحة الرابعة تحت عنوان"الحركة الإسلامية تحسم قرارها بالمشاركة في "النيابية".

لقد برز الإهتمام الإعلامي بتوجهات الحركة الإسلامية نحو المشاركة في الإنتخابات أو مقاطعتها مبكرا جدا، ويبدو أن الحركة الإسلامية إطمأنت تماما إلى هذا الإهتمام الذي يجعلها في دائرة الضوء ويعطيها ثقلا إعلاميا مجانيا، كما انه يساعدها حتما في التغطية على الصراعات الداخلية الناشبة بين دعاة المقاطعة، ودعاة المشاركة.

في ٥ أيلول تنشر جريدة الدستور خبرا يتضمن نفيا رسميا من جماعة الإخوان المسلمين عن إتخاذ قرار المشاركة بالانتخابات النيابية وان الجماعة لا تزال في طور التشاور.

هذا الإهتمام الذي أشرنا إليه سابقا لم يخفت نهائيا طيلة مرحلة الإستعداد للإنتخابات، ولعل من اهم من دفع بالحركة الإسلامية لحجز مكان الصدارة الحزبية في الصحافة هو اللقاء الهام الذي جمع رئيس الوزراء د.معروف البخيت بقيادات من الحركة في ٢٥ أيلول ٢٠٠٧، وهو الخبر الذي تصدر صفحات الصحف الأولى في اليوم التالي، ونشرات الأخبار الرئيسية سواء في التلفزيون أو الإذاعة الرسمية أو الإذاعات الخاصة الأخرى.

كان لهذا اللقاء أهمية خاصة لكونه وضع عجلة قرار المشاركة على السكة، كما أن هذا اللقاء هو نفسه الذي كان سببا في إثارة مشاكل

داخل الحزب أدت بالنتيجة إلى إنقسامات حادة داخل صفوف الحركة الإسلامية، قادت بالنتيجة إلى إلحاق هزيمة ساحقة بالحركة الإسلامية عقب صدور النتائج التي كشفت عن نجاح ستة مرشجين فقط من أصل ٢٢ مرشحا كانت الحركة الإسلامية قد أعلنت عن ترشيحهم، وأدت هذه النتائج إلى نشر العديد من التحليلات والتقارير لدراستها والتعقيب عليها، وتوضيحها، وذهب العديد من كتاب الأعمدة إلى تحليلات مفادها أن تلك النتائج هي التي تعكس القوة الحقيقية للحركة الإسلامية في الشارع، وتؤكد على تراجع الحركة الإسلامية جماهيريا.

وبالرغم من أننا لسنا بصدد تحليل تلك النتائج، أو التوقف مطولا عند محطات الصراع الداخلي، أو حتى دراسة الأسباب التي قادت الحركة الإسلامية إلى تلك النتائج، فإن قراءة فقط لتقرير انفردت جريدة "العرب اليوم" بنشره في عددها الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٧ بعنوان" الحركة الاسلامية تواجه خلافات انتخابية حادة ... والعبادي اول المستقيلين.. مصادر الحركة: "لجنة الخمسة" تصنع قائمة مرشحين بعيدا عن انتخابات الفروع والشُعب" وتحدث كاتب التقرير عن أسرار تنشر لأول مرة حول طريقة وآلية تشكيل قائمة مرشحي الحزب، ويورد تفاصيل وتصريحات حول الخلافات الداخلية الناشبة بسبب إدارة لجنة الإنتخابات داخل الحزب، وهو ما أثار في الأيام التالية وسائل الإعلام والصحافة لمتابعة تلك القضية باهتمام كبير.

في ٢ تشرين الأول تنشر الصحف مقتطفات من كلمة المراقب العام للاخوان المسلمين سالم الفلاحات القاها في حفل افطار رمضاني نظمته الجماعة لعدد من الصحفيين والشخصيات السياسية والحزبية حول قرار الجماعة المشاركة في الانتخابات النيابية قائلا، إننا قررنا المشاركة في الانتخابات رغم عدم كفاية الضمانات ايثارا للمصلحة الوطنية، وفي

ذات اليوم كانت جريدتا الغد والعرب اليوم تنشران خبرا عن حسم الحركة الاسلامية لأسماء مرشحيها في عمان والسلط والزرقاء والبقعة والرمثا وعي واربد، وكانت الصحف وفي ٣٠ أيلول تبرز خبرا آخر عن تسمية الحركة الإسلامية لمرشحيها في ١٥ دائرة إنتخابية من بينها عمان والكرك وجرش واربد.

لقد إهتمت الصحف بجوانب متعددة من الحراك الإنتخابي الداخلي للحركة الإسلامية وأبرزت الصحافة ووسائل الإعلام ما تعتقد أنها صراعات داخلية خطرة، كما أن بعضها ذهب إلى حد توجيه إنتقادات قاسية للحركة وصلت إلى حد الإتهام، كما جاء في جريدة شيحان الأسبوعية التي نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١١ تشرين الأول تحت عنوان"خفايا تمويل الحملة الانتخابية لمرشحي الحركة الإسلامية"، فيما كانت جريدة المحور الأسبوعية تنشر في اليوم نفسه تقريرا تحت عنوان"على خلفية قائمة مرشحيها للانتخابات البرلمانية.. بوادر انشقاق بالحركة الإسلامية"، وتقريرا آخر تحت عنوان" الإسلاميون يستبعدون المتشددين من الترشيح للانتخابات".

ولا بد من التأكيد على ما قلته سابقا حول عدم الإهتمام الإعلامي بالبرنامج الإنتخابي لمرشحي الحركة الإسلامية، وبإستثناء مقالات معدودة فقط توقفت عند عناوين البرنامج الرئيسية فإنه لم يسجل لأية وسيلة إعلامية أن تطوعت لنشر أو دراسة أو تحليل مضمون ذلك البرنامج.

لكن من الواضح أن المهرجانات الإنتخابية التي نظمتها الحركة الإسلامية لدعم جميع مرشحيها قد لقيت إهتماما واضحا من قبل الصحف، ومثال ذلك التغطية الموسعة التي نشرتها جريدتا الغد والعرب اليوم في عددهما الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ وتحت عنوان

لافت للانتباه وهو"الاخوان يستعرضون شعبيتهم في الشارع.. مهرجان جماهيري لنصرة مرشحي الحركة الاسلامية".

وحظيت المؤتمرات الصحفية لقيادات الحركة الإسلامية بإهتمام جيد، وقد تولت الصحف جميعها تغطية المؤتمر الصحفي للحركة في أعدادها الصادرة يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧

ونقلت في تغطيتها ما قاله رئيس اللجنة الإنتخابية العليا للانتخابات النيابية في الحزب حكمت الرواشدة من انه لن يتراجع عن مشاركته في الانتخابات النيابية مهما كانت الضغوط, رغم اعتراضاته على آلية الاعداد للعملية الانتخابية، وانه سيمضي حتى نهاية يوم الاقتراع رغم ان الحزب لم يبحث هذا القرار بعد، منوها إلى أنه سيكون جاهزا لفضح اي عملية تزوير وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

وفي ١٣ تشرين الثاني يتولى موقع عمون الإخباري نشر النص الكامل لبيان الحركة الاسلامية بعنوان"العليا للانتخابات النيابية في الجبهة":الإجراءات الحكومية ينتابها"غموض مريب" و واثقون من نجاح مرشحينا بنسب عالية".

لقد حظيت الحركة الإسلامية بنسبة تغطية إعلامية كبيرة، كما حظيت بإهتمام إستثنائي طيلة عملية الإنتخابات، سواء أثناء الإستعداد أو بعدها، وهو ما يمنح الحركة الإسلامية أفضلية واضحة على باقي الأحزاب الأخرى التي لم يكن حظها كبيرا لدى وسائل الإعلام لأسباب لا داعي للخوض في تفاصيلها هنا.

ثانياً : الأحزاب الأخرى

نشرت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" في نشرتها الصادرة يوم ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ أقوالا لوزير الداخلية عيد الفايز قال فيها " ان الحكومة تقف من كافة التيارات السياسية الاردنية على مسافة واحدة، وانها مستعدة للالتقاء معها جميعا بغية توفير الاجواء المناسبة لاجراء الانتخابات النيابية المقبلة بنجاح، وبما يضمن مشاركة واسعة يعبر فيها ابناء الوطن عن انتمائهم الحقيقي بانتخاب من يتوسمون فيهم المقدرة على تمثيلهم، وخدمة وطنهم، وان الضمانة الحقيقية لنزاهة هذه الانتخابات هو وعد جلالة الملك وتوجيهاته السامية بان تجرى هذه الانتخابات بكل شفافية وحيادية".

ولسنا هنا بصدد إختبار مصداقية ما قاله وزير الداخلية في حينه، وإنما هدفنا هنا هو التأكيد على أن ما قاله وزير الداخلية لم تقله أي من وسائل الإعلام الأخرى على إختلافها، من كونها تقف هي الأخرى على مسافة واحدة من جميع الأحزاب والتيارات السياسية في المملكة، فقد أكدت معطيات ما تم نشره، أو إذاعته من اخبار أن الإهتمام بالحركة الإسلامية كان أكثر بروزا وحضورا من باقي الأحزاب الأخرى ، وتحديدا الأحزاب الوسطية، التي جاءت في المرتبة الثالثة من حيث إهتمام وسائل الإعلام بالأحزاب، وجاءت" أحزاب لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة"في المرتبة الثانية وعلى تفاوت كبير جدا وظاهر، بينها وبين الحركة الإسلامية من جهة، وبينها وبين باقي الأحزاب الوسطية من جهة أخرى.

والأسباب في هذا الجانب عديدة، يمكن إجمالها فيما يلي:

-١ كون تلك الأحزاب لا تملك التأثير السياسي والحزبي الكافي في الإنتخابات.

٢ - لكونها لم تعلن عن مرشحين حزبيين، بقدر ما اعلنت عن تبنيها لمرشحين غير حزبيين، ولم يعلنوا في دعايتهم الإنتخابية أنهم "مرشحون حزبيون".

٣ - لكون جماهيرية تلك الأحزاب أكثر من ضعيفة، مما يعني أن تأثيرها في صفوف الناخبين سيكون أضعف بكثير من تأثير الحركة الإسلامية.

-٤ لكون الأحزاب نفسها "معارضة ووسطية" لا تملك الإستقطاب الإعلامي والسياسي الذي تملكه الحركة الإسلامية، مما أعطى الأخيرة الأفضلية المطلقة على باقي الأحزاب الأخرى.

٥ - لكون الحركة الإسلامية هي محور إهتمام الحكومة والدولة، وبشكل أكبر بكثير من إهتمامها بباقي الأحزاب الأخرى.

٦ - لكون الحركة الإسلامية أعلنت عن قائمة صريحة من ٢٢ مرشحا باسمها، وهذا ما لم يتوافر لدى باقي الأحزاب الأخرى.

٧ - لكون نشاطات الأحزاب الأخرى الإنتخابية بقيت متواضعة إلى حد كبير قياسا بالنشاطات التي نفذتها الحركة الإسلامية مما اعطاها الأفضلية بالإهتمام الصحفي في التغطية.

نشرت صحف الدستور والرأي والغد والعرب اليوم في أعدادها الصادرة بتاريخ ٢٢ آب ٢٠٠٧ بيان أحزاب المعارضة الذي طالبت فيه

بلجنة وطنية للاشراف على الانتخابات ودعت الحكومة فيه لتحديد موعد الانتخابات النيابية باعتباره قرارا يشكل انحيازا للدستور.

وأبرزت الصحف جميعها ما اكدت الاحزاب عليه في تصريحها بالحاجة الملحة لحكومة جديدة توفر مقومات النزاهة وتتجاوز آثار التدخل الحكومي الذي جرى في الانتخابات البلدية تجنبا من تكرار ذلك في الانتخابات النيابية، وطالبت الحكومة بضرورة اعلان موقفها خلال الايام القليلة المقبلة باجراء انتخابات شفافة ونزيهة وحيادية لاغلاق ملف ما جرى في الانتخابات البلدية.

وقالت الصحف إن أحزاب المعارضة جددت مطالبتها باقرار قانون انتخاب ديمقراطي يعتمد مبدأ التمثيل النسبي، والذي يشكل المدخل الحقيقي لاي عملية تغيير جدي في العملية السياسية ولتجاوز مبدأ الصوت الواحد الذي لم ينتج - وفق قولها - سوى برلمان ضعيف فشل بالدفاع عن قضايا الناس وهمومهم المعيشية، وتساوق مع الحكومات المتعاقبة في اصدار قوانين مقيدة للحريات العامة، داعية لتشكيل لجنة وطنية لمتابعة مجريات العملية الانتخابية باشراف القضاء ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الثقة لدى الناخبين وتشجيعهم على المشاركة.

إن المنتج الإعلامي على تنوعه واهتمامه بباقي الأحزاب الأخرى بقي دون المطلوب، وقد سجلت الصحف جميعها إهتماما أقل بتلك الأحزاب، قياسا باهتمامها بحزب جبهة العمل الإسلامي، ربما لذات الأسباب التي أوردناها سابقا.

في٣ أيلول ٢٠٠٧ تبرز الصحف اعلان حزب"حشد" خوضه للانتخابات النيابية مع التيار الوطني الديمقراطي الذي يضم أربعة أحزاب

على أساس الجمع بين المطالبة بتعديل قانون الصوت الواحد، وبين الدفاع عن الحقوق السياسية والمعيشية للمواطنين، ومواجهة الازمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة والاجتماعية الناجمة عنها.

وفي ٢٣ أيلول تنشر جريدة الرأي خبرا عن دعوة حزب الرفاه لمشاركة واسعة في الانتخابات، وفي اليوم نفسه ينشر ملحق جريدة الحدث الأسبوعية "الحدث البرلماني" تقريرا مطولا تحت عنوان " احزاب المعارضة تعلن مشاركتها دون تحديد مرشحيها ... والاسلاميون مستعدون لحسم قرارهم".

وفي أعدادها الصادرة بتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٠٧ تنشر جريدة العرب اليوم خبرا بعنوان "تنسيق بين المعارضة حول الترشيحات الانتخابية" وتنشر جريدة الغد الخبر ذاته بعنوان" المعارضة تقرر التنسيق في الترشيحات للانتخابات النيابية".

وفي ٢٧ أيلول ٢٠٠٧ ينشر موقع "البوابة البرلمانية" تقريرا مفصلا عن الحراك الإنتخابي للأحزاب القومية واليسارية بعنوان" الأحزاب القومية واليسارية تبدأ في اختيار مرشحيها للانتخابات النيابية"، وفي ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ تنشر جريدة الغد تقريرا حول الخلافات بين الحركة الإسلامية وشركائها في لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة حول تشكيل قائمة موحدة، تحت عنوان" الحركة الإسلامية تتراجع عن تشكيل قائمة موحدة مع قوى ومستقلين.. أحزاب المعارضة تكتفي بتنسيق الحد الأدنى" .

لقد حظيت الخلافات بين الشركاء الإسلاميين والقوميين واليساريين في لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة باهتمام من قبل الصحافة، وقامت بتسليط الأضواء عليها، وحظي هذا الإهتمام بمتابعة جيدة.

في ٣ تشرين الأول تنشر جريدة الغد تقريرا عن اعتماد احزاب المعارضة برنامجا إصلاحيا موحدا لمرشحيها في الانتخابات النيابية، يطالب بإصلاحات دستورية وتعديل قوانين الاجتماعات العامة، والاحزاب والبلديات والنقابات المهنية، وتبعتها جريدة العرب اليوم، بينما وفي اليوم نفسه تكتفي جريدة الدستور بنشر خبر مقتضب عن ذلك تحت عنوان " تنسيقية المعارضة تتبنى برنامجا موحدا للانتخابات البرلمانية".

وتنشر جريدة الغد في عددها الصادر بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٧ تقريرا ومقابلات مع امناء عامين لاحزاب معارضة ووسطية بعنوان "أحزاب معارضة ووسطية " متخوفة" من انكفاء الحياة الحزبية".

وفي ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر جريدة" العرب اليوم" تقريرا عن قرب اعلان الاحزاب عن اسماء مرشحيها تحت عنوان "عقدت اجتماعات مكثفة في المحافظات.. الأحزاب تعلن مرشحيها للانتخابات النيابية اليومين المقبلين"، وتتبع ذلك بتقرير آخر"٢٣ تشرين الأول" عن استعداد الاحزاب للاعلان عن قوائم مرشحيها، وفي ٢٥ تشرين الأول تنشر الصحف تقارير وأخبار عن تأجيل حزب الوحدة الإعلان عن قائمة الكتلة الوطنية، وجاء في جريدتي العرب اليوم والغد ان حزب"الوحدة" ارجأ الاعلان عن الكتلة الوطنية التي سيخوضون من خلالها الانتخابات النيابية معزيا ذلك لمحاولات احباطها فيما اكتفى الحزب بمرشح له في الرصيفة.

إن من أبرز ما يلفت الإنتباه في تغطية الصحف لنشاطات الأحزاب الأخرى هو تركيزها على الخلافات القائمة بينها وبين الحركة الإسلامية من جهة، وبينها وبين تياراتها وجبهاتها المختلفة داخل تحالفاتها الأوسع من جهة أخرى، فأحزاب الكتلة الوطنية، هي غيرها أحزاب التيار

الوطني الديمقراطي، وأحزاب الوسط هي غيرها أحزاب المعارضة، فيما بقي الإسلاميون يحوزون على الإهتمام الأكبر من قبل الصحافة.

لقد تعرض البرنامج الإنتخابي الموحد لأحزاب المعارضة هو الآخر للتهميش وعدم الإهتمام به، ليس من قبل من يتولون تغطية القطاع الحزبي فقط، وإنما من قبل كتاب المقالات والرأي الشخصي، وإذا قارنا إهتمام الكتاب الصحفيين ببيان الإسلاميين وبيان أحزاب المعارضة فإن الكفة سترجح حتما لصالح الإسلاميين، على حساب أحزاب المعارضة الأخرى.

المهمّة الشائكة.. كشف الجرائم الإنتخابية

خصص قانون الإنتخابات النيابية المؤقت فصلا مستقلا بعنوان "جرائم الإنتخاب"، وعبر مواد الفصل الثلاث وتفريعاتها "المواد من ٤٧ الى ٥٠"، حدد القانون أنواع الجرائم الإنتخابية وعقوباتها القانونية.

ونصت المادة ٤٧ على عقوبة الحبس مدة "لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا العقوبتين كل من ارتكب أياً من الأفعال التالية :

أ ـ احتفظ ببطاقة لغيره بدون حق أو استولى عليها أو أخفاها أو أتلفها.

ب ـ انتحل شخصية أو اسم غيره بقصد الاقتراع في الانتخاب.

ج ـ استعمل حقه في الاقتراع اكثر من مرة واحدة.

د ـ ادَّعى الأميّة أو العجز عن الكتابة وهو ليس كذلك.

هـ ـ حمل سلاحاً نارياً أو أي أداة وشكّل بحمله خطراً على الأمن والسلامة العامة في أي مركز من مراكز الاقتراع والفرز يوم الانتخاب حتى لو كان مرخصاً.

و ـ الدخول إلى مركز الاقتراع و الفرز للتأثير على العمليات الانتخابية أو تأخيرها أو التعرض بسوء لأي من المسؤولين عن إجرائها بما في ذلك شراء الأصوات.

ز ـ التأثير على حرية الانتخابات أو إعاقة العمليات الانتخابية بأي صورة من الصور.

ح ـ العبث بأي صندوق من صناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو الأوراق المعدة للاقتراع أو سرقة أي من هذه الجداول أو الأوراق أو إتلافها أو عدم وضعها بالصندوق أو القيام بأي عمل بقصد المس بسلامة إجراءات الانتخاب وسريته. وفي هذه الحالة يعاقب بالحد الأعلى للعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة مع عدم استعمال الأسباب المخففة التقديرية بحقه.

وأدرجت الفقرة "ط" من ذات المادة كل من ارتكب أي من الأعمال المحظورة الواردة في المواد " ١٧و ١٨ و١٩و٢٠".

وادرجت المادة ١٧ وتفريعاتها شروطا على المرشحين، توجب الإلتزام بها، واعتبرت أية مخالفة لها جزءا من" جرائم الإنتخاب" التي نصت عليها المادة "٤٧".

وبحسب المادة ١٧ واستنادا للفقرة "ط" من المادة ٤٧ فان من يخالف شروط الدعاية الإنتخابية ، وعدم الإلتزام بأحكام الدستور واحترام القانون، والرأي والفكر لدى الغير، وعدم المحافظة على الوحدة الوطنية، وعدم الحفاظ على أمن الوطن واستقراره وعدم التمييز بين المواطنين، وعدم الإلتزام بإجراء الدعاية الانتخابية في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة، وعدم الالتزام بعدم التعرض لأي دعاية انتخابية لغيره من المرشحين سواءً بصورة شخصية أو بواسطة أعوانه في حملته الانتخابية، تعتبر كلها من ضمن الجرائم الإنتخابية المضافة.

إضافة إلى ذلك فإن تنظيم وعقد الاجتماعات الانتخابية وإلقاء الخطب الانتخابية في دور العبادة والجامعات والمعاهد العلمية والمدارس الحكومية والخاصة والشوارع العامة وكذلك الأبنية التي تشغلها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة أو الخاضعة لإشراف الحكومة هي جزء من جرائم الإنتخاب التي يعاقب القانون عليها وفقا للمادة ٤٧.

وضمنت المادة ١٨ للمرشحين حق نشر الإعلانات والبيانات المتضمنة أهدافهم وخططهم ومناهج عملهم شريطة أن تحمل أسماءهم الصريحة وتعفى هذه الإعلانات والبيانات من الترخيص والرسوم ، لكنها بالمقابل وضعت عدة محاذير منعت بموجبها المرشحين من الإخلال بها، معتبرة أي تجاوز لها يندرج في إطار"جرائم الإنتخاب" وفقا لتعليمات الفقرة "ط" من المادة ٤٧.

وبحسب ذلك فإن استعمال شعار الدولة الرسمي في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية، واستعمال مكبرات الصوت خارج القاعات وعلى وسائط النقل جزءا من الجرائم الإنتخابية.

وأن إلصاق أي إعلان أو بيان انتخابي أو وضعه على الجدران وأعمدة الهاتف والكهرباء والأملاك العامة، بما في ذلك الصور والرسوم والكتابات، من غير الأماكن المخصصة من قبل مجلس أمانة عمان الكبرى والمجالس البلدية جزءا من الجرائم الإنتخابية التي يعاقب القانون عليها، في الوقت الذي منحت فيه الحق للمجالس البلدية وفي أي وقت في إزالة أي مخالفة لهذا الحظر على نفقة من تتعلق بهم تلك الملصقات أو الصور والرسوم والكتابات من المرشحين دون الحاجة إلى إنذارهم.

ونصت الفقرة "د" من المادة ١٨ على عدم جواز أن تتضمن الخطابات والبيانات والإعلانات ووسائل الدعاية الانتخابية المساس بأي مرشح آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو إثارة النعرات الطائفية أو القبلية أو الإقليمية أو الجهوية أو العنصرية بين فئات المواطنين، كما نصت الفقرة "هـ" من نفس المادة على حظر إقامة المهرجانات والتجمعات بالقرب من مراكز الاقتراع والفرز.

وحظرت المادة ١٩على موظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة وأمين عمان وأعضاء مجلس الأمانة وموظفيها ورؤساء المجالس البلدية وأعضائها وموظفيها القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أي من المرشحين في أماكن عملهم.

كما حظرت المادة "٢٠" على أي مرشح أن يقدم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة الغير، كما يحظر على أي شخص أن يطلب مثل تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد بها من أي مرشح.

ورفعت المادة ٤٨ من عقوباتها التي فرضتها على كل من استولى أو حاول الاستيلاء على صندوق الاقتراع قبل فرز الأصوات الموجودة بداخله، ويعاقب كلا من المتدخل أو المحرض تبعياً بالعقوبة ذاتها بعد أن تخفض مدتها من السدس إلى الثلث، ووصلت عقوبة هذه الجريمة إلى الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار

وذهبت المادة ٤٩ إلى وضع عقوبات شديدة على أعضاء اللجان المعينين من قبل الحكومة لتنظيم وإعداد الجداول الانتخابية أو تنقيحها أو إجراء عمليات الاقتراع أو الفرز، وإحصاء الأصوات أو أي من الموظفين المعهود إليهم الإشراف على هذه العمليات، وبعقوبة وصلت إلى الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكلتا العقوبتين.

وحددت المادة ٤٩ العديد من الأفعال التي تخضع لتلك العقوبات وهي:

أ - تعمد إدخال اسم شخص في أي جدول من الجداول الانتخابية لا يحق له أن يكون ناخباً بمقتضى أحكام هذا القانون أو تعمد حذف أو عدم إدخال اسم شخص في تلك الجداول يحق له أن يسجل فيها كناخب بمقتضى تلك الأحكام.

ب- أورد وهو عالم بذلك بياناً كاذباً في طلب الترشيح أو في الإعلان عنه أو في بيان من البيانات الواردة فيه أو في تاريخ تقديمه أو في أي محضر من المحاضر التي يتم تنظيمها بمقتضى هذا القانون أو في الاعتراض المقدم على الجداول الانتخابية أو في وثيقة أخرى يتم تنظيمها بمقتضى هذا القانون.

ج - استولى على أية وثيقة من الوثائق المتعلقة بالانتخاب بدون حق، أو أخفاها أو ارتكب أي تزوير فيها، بما في ذلك إتلافها أو تمزيقها أو تشويهها.

د- أخَّر بدون سبب مشروع بدء عملية الاقتراع عن الوقت المحدد لذلك أو أوقفها بدون مبرر قبل الوقت المقرر لانتهائها بمقتضى هذا القانون

أو تباطأ في أي إجراء من إجراءاتها بقصد إعاقتها أو تأخيرها.

هـ- لم يقم بفتح صندوق الاقتراع أمام الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم قبل البدء بعملية الاقتراع للتأكد من خلوه.

و- قرأ ورقة الاقتراع على غير حقيقتها وبصورة تخالف ما ورد فيها.

ز- امتنع عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون المتعلقة بعمليات وإجراءات الاقتراع وفرز الأصوات, أو خالف ذلك الحكم بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب.

وذهبت المادة ٥٠ إلى فرض عقوبة على كل مخالفة في هذا القانون لم ينص على عقوبة لها ويعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار أو بكلتا العقوبتين.

إن تلك النصوص العقابية التي وضعها القانون على" الجرائم الإنتخابية" تتماشى تماما مع المعايير الدولية المتعلقة بتلك الجرائم، مع إختلاف بين حجم ومضمون وشكل العقوبات التي تتغير من دولة إلى أخرى.

ووضع قانون الإنتخاب اربع شرائح عقابية، متماشية مع اربع انواع من الجرائم الإنتخابية ضمن التصنيفات العقابية التي وضعها القانون وهي:

أولا: كانت العقوبات الأكثر تشددا تلك المتعلقة بكل من استولى أو حاول الاستيلاء على صندوق الاقتراع قبل فرز الأصوات الموجودة

بداخله وكلاً من المتدخل أو المحرض تبعياً بالعقوبة ذاتها بعد أن تخفض مدتها من السدس إلى الثلث، ووصلت عقوبة هذه الجريمة إلى الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار حسب ما جاء في المادة "٤٨".

ثانيا: جاءت في المرتبة الثانية من العقوبات "المادة ٤٩" تلك المتعلقة بأعضاء اللجان المعينين من قبل الحكومة لتنظيم وإعداد الجداول الانتخابية أو تنقيحها أو إجراء عمليات الاقتراع أو الفرز. وإحصاء الأصوات أو أي من الموظفين المعهود إليهم الإشراف على هذه العمليات، وبعقوبات وصلت إلى الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكلتا العقوبتين.

ثالثا: وجاءت الشريحة الثالثة في العقوبات الأقل تشددا والتي وصلت عقوباتها إلى الحبس مدة " لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا العقوبتين"، خاصة بالمرشحين وأنصارهم الذين يقترفون أو يتجاوزون على القانون بإعتبارها "جرائم إنتخابية".

رابعا: وجاءت عقوبات الشريحة الرابعة في القانون " المادة ٥٠ " الأقل تشددا وتم فرضها على كل مخالفة للقانون لم ينص على عقوبة لها فيه، ويعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار أو بكلتا العقوبتين.

لقد وعت الصحافة ووسائل الإعلام تلك الجرائم الإنتخابية، التي تعتبرها تجاوزات حقيقية على القانون، وإعتداءا مقصودا على المعايير الدولية والمحلية للإنتخابات النيابية، وهو ما دفع الصحافة للقيام بدور رقابي جيد على تلك المخالفات، وقامت بتوثيق معظمها.

كان دور الصحافة في كشف الجرائم الإنتخابية لافتا للإنتباه في إنتخابات ٢٠٠٧ ، لكن المعضلة كانت في عدم رغبتها بمتابعة تلك الجرائم، وملاحقة الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة بحق مخالفيها، لمعرفة إلى أين وصلت تلك الإجراءات.

وكشفت الصحافة ووسائل الإعلام عن العديد من تلك الجرائم والتجاوزات، لكن اللافت للإنتباه أن معظمها كان يتعلق في الشريحة الثالثة، فيما تولى وزير الداخلية الكشف عن جريمة لموظفين في الوزارة كانوا ينوون التلاعب في كشوف الناخبين" الشريحة الأولى".

ويمكننا التأشير إلى حجم التفاعل الإيجابي للصحافة ووسائل الإعلام مع تلك الجرائم الإنتخابية التي كان من أبرزها:

١- تولت الصحافة الكشف مبكرا عن تجاوزات لمرشحين على قانون الدعاية الإنتخابية، وإطلاق حملاتهم الدعائية والإعلانية مبكرا، قبل أن تصبح الدعاية الإنتخابية مباحة بموجب القانون الذي ينص على السماح للمرشح بإطلاق حملته الدعائية فور إعلامه رسميا بقبول ترشيحه.

٢ - كشفت الصحف عن إستخدام العديد من المرشحين لمكبرات الصوت، والسيارات المتحركة في حملاتهم الإنتخابية.

٣ - نشرت الصحف تقارير متعددة عن إعتداءات مرشحين على الطرق، وعلى شواخص المرور، وتعليق دعايتهم الانتخابية على مواقع

غير مسموح بها.

٤ -كشفت الصحف ووسائل الإعلام عن إعتداءات حقيقية من قبل أنصار مرشحين على مرشحين آخرين، فيما نشرت الصحف أخبارا وتقارير تناولت الإعتداء على مقرات مرشحين.

٥ - كشفت الصحف عن تجاوزات حقيقية في إستخدام المال الإنتخابي، ونقل الأصوات، وحجز بطاقات ناخبين.

-٦ سجلت الصحافة قيام مرشحين بالدعاية الإنتخابية امام وبجانب مراكز الإقتراع في يوم الإنتخابات في العشرين من شهر تشرين ثاني ٢٠٠٧ .

٧ - سجلت الصحافة تجاوزات حقيقية في يوم الإقتراع خاصة في دائرة بدو الوسط.

٨ - نشرت الصحافة تصريحات لوزير الداخلية قال فيها إن موظفين في الوزارة القي القبض عليهم وهم ينوون العبث باجهزة الكمبيوتر وبسجلات الناخبين.

٩ -نشرت الصحافة تصريحات لوزير الداخلية قال فيها إن الجهات المختصة ألقت القبض على مواطنين يتاجرون بأصوات الناخبين.

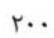
إن هذه الأمثلة السابقة توضح تماما حجم الجهد الذي بذلته وسائل الإعلام في متابعة ومراقبة ما يجري على المسرح الإنتخابي، لكنها لم تقل لأحد إلى أين وصلت إجراءات الحكومة في متابعة تلك التجاوزات التي تعتبر من "جرائم الإنتخاب".

لقد اكتفت وسائل الإعلام بالكشف عن "الجرائم الإنتخابية" لكنها في ذات الوقت لم تبذل جهدا إيجابيا واضحا في متابعة ما بعد النشر، وتلك هي المعضلة الأبرز في أداء الصحافة ووسائل الإعلام في هذا الجانب.

فقد فضلت الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة التعامل مع " الجرائم الإنتخابية" باعتبارها أخبارا، وفي أحيان كثيرة ترك التعليق عليها لكتاب المقالات والرأي الشخصي، وبالرغم من أن بعض وسائل الاعلام حاولت إجراء متابعات لتلك الجرائم إلا أن هذا الجهد بقي متواضعاً الى حد كبير قياساً بحجم تلك الجرائم وخطورتها، خاصة وان الصحافة ووسائل الاعلام لم تتابع الإجراءات الحكومية المتخذة بحق المخالفين ومقترفي تلك الجرائم، وفي أحيان كثيرة كانت الصحف تكتفي ببلاغ او تصريح رسمي يصدر عن جهة رسمية دون ان تتكفل بمتابعته.

إن أهم ما قامت الصحافة بالكشف عنه من جرائم إنتخابية هو كشفها عن ظاهرتي المال الإنتخابي، وشراء ذمم الناخبين " المال السياسي"، وظاهرة نقل الأصوات، إلا أن ما يسجل سلبا على الصحافة ووسائل الإعلام هو عدم متابعتها لتلك الظاهرة بشكل يكفل للناخبين الكشف عن مصير المتلاعبين بذممهم.

المال الإنتخابي.. جريمة إنتخابات ٢٠٠٧



انفردت جريدة "العرب اليوم" في عددها الصادر بتاريخ ١٤ تشرين ثاني وعلى صدر صفحتها الأولى بنشر صورة خاصة بها عمدت الصحيفة لإخفاء معالم من يظهر فيها مرفقة بشرح يقول " سيدة تحلف اليمين امام مندوب احد المرشحين قبل ان تتسلم مبلغا ماليا ثمن صوتها" ، وتظهر الصورة سيدة تحلف على القرآن في مقر احد المرشحين وهي تبيع صوتها.

والصورة كانت مرفقة بتقرير حمل عنوان"العرب اليوم تكشف بالصور الأساليب غير القانونية في حملة بعض المرشحين...شراء الأصوات يهدد نزاهة الانتخابات"،جاء فيه" رغم اعلان الحكومة المتكرر باتخاذ اشد العقوبات بحق المتورطين في عمليات شراء اصوات الناخبين المنصوص عليها في قانون الانتخاب المؤقت, الا ان المراقبين للحملة الانتخابية يسجلون شواهد على الظاهرة ما زالت ترتكب على نطاق واسع في دوائر انتخابية عدة وتهدد نزاهة الانتخابات التي تحرص الدولة على اجرائها بكل شفافية.

وتؤكد الجريدة على أنها حصلت أيضا على صور فوتوغرافية لعملية بيع أصوات مماثلة، وشريط "فيديو" تم تصويره في مقر أحد مرشحي دوائر عمان ويظهر فيه عدد من الناشطين في حملة المرشح وهم يسلمون مبالغ مالية لعدد من الاشخاص, ويسبق ذلك كما ظهر في الشريط حلف اليمين من قبل الناخبين على القرآن الكريم والى جانبهم يقف شخص ثالث يعاين بطاقات الاحوال المدنية للتأكد من وجود اسم الدائرة الانتخابية.

ويظهر الشريط الذي تزيد مدته عن عشر دقائق - حسب الصحيفة - عددا لا يقل عن ٧ اشخاص يقومون بنفس الخطوات السابقة ويتسلمون مبالغ مالية.

وتؤكد "العرب اليوم " في تقريرها الذي كان أشبه بالصاعقة، على إعتراف مواطن لها في احد المخيمات القريبة من العاصمة -رفض ذكر اسمه- انه باع صوته هو وافراد اسرته العشرة لقاء مبلغ ٥٠٠ دينار لاحد المرشحين في دائرة عمان الثالثة واضاف انه وقع على سند قبض بالمبلغ المذكور.

وتعترف "العرب اليوم" بتسلمها من مواطن في مخيم البقعة صورا لمئات البطاقات الشخصية تم نقلها لصالح أحد المرشحين في الدائرة الثالثة في الايام الاولى من شهر حزيران ٢٠٠٧ دفعة واحدة ويظهر على البطاقات اسم البقعة في خانة "مكان السكن" بينما تم تثبيت اسم "الثالثة" في خانة "الدائرة الانتخابية".

وكانت "العرب اليوم" نشرت تقريرا في عددها الصادر يوم" ١٦ تشرين الأول بعنوان" النشمي بمية والنشمية بعصملية"، تضمن إقرار المواطن" محمد خلف" الذي يسكن احدى القرى في محافظة الزرقاء ومتزوج وله ثلاثة أبناء ويعمل في مصنع في منطقة الضليل بأنه تقاضى مبلغا يزيد على ١٠٠ دينار مقابل حلف اليمين على القرآن باعطاء صوته لمرشح "س" وعند سؤاله عن الدافع وراء قبوله لذلك المبلغ اوضح ان الظروف الاقتصادية التي يعانيها وشعوره بالاحباط من اداء المجالس النيابية السابقة هو الدافع وراء تقاضي المبلغ ".

هاتان الواقعتان تم توثيقهما إلى جانب عشرات القضايا الأخرى التي تولت الصحافة نشرها ومتابعتها، ولا بد من الإعتراف بان هاتين القصتين تميزتا عن باقي المواد والتقارير والتغطيات الأخرى حول ظاهرة "المال الإنتخابي" لكونهما تم توثيقهما بالصورة وبالإعتراف المباشر، فيما تولت معظم التقارير والتغطيات الإشارة إلى تلك الظاهرة دون توضيح أركانها أو المشتركين فيها.

يجب الإعتراف وبكل إطمئنان الى أن الصحافة هي من تولت وبجدارة الكشف عن ظاهرة" المال الإنتخابي أو المال السياسي" في الانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧ ومتاجرة بعض المرشحين باصوات الناخبين من خلال شراء ذممهم، وهي من قادت الجانب الرسمي للحديث في تلك الظاهرة.

إن الدور الريادي في الكشف عن تلك الظاهرة يجب ان يسجل للصحافة الأردنية بكل إمتياز بالرغم من أنها لم تختبر قدراتها الحقيقية في متابعة ما كانت قد تصدت للكشف عنه، وهو ما يسجل سلبيا على أدائها فيما يتعلق بالمتابعة الحثيثة لأهم وأخطر القضايا التي تصاحب عادة الإنتخابات التي يتدخل فيها المال الإنتخابي والسياسي بشكل لافت وطاغي.

لقد قامت وسائل الإعلام المختلفة من مقروءة ومسموعة ومرئية والكترونية بدور تستحق الثناء عليه بالكشف عن هذه الظاهرة التي ضربت بقوة في الانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧ وأصبحت ظاهرة حقيقية ومؤثرة لم تستطع حتى وسائل الاعلام الرسمية تجاوزها، ليذهب الاعلام الرسمي لمجاراة الصحافة المستقلة في هذا الجانب، ويتحدث عنها بكل صراحة ووضوح، وهو أمر يحدث لأول مرة في تاريخ تغطية الاعلام الرسمي للانتخابات النيابية الاردنية.

تولت الصحافة المكتوبة الكشف عن هذه الظاهرة ومناقشتها دون مواربة، وذهبت للتحذير منها ومن تأثيراتها السلبية على النسيج الإجتماعي، وعلى توجهات الناخبين، وصولا الى تاثيراتها السلبية على تركيبة المجلس النيابي المقبل، وما يمكن ان يحدثه من تأثيرات سلبية على المجلس في حال نجح " تجار الأصوات"، بشراء الذمم بالوصول الى قبة المجلس عن طريق "الجرائم الإنتخابية".

إن السند القانوني والتشريعي الذي إرتكزت وسائل الإعلام إليه في متابعة تلك الظاهرة والكشف عن سلبياتها وتأثيراتها على العملية الإنتخابية ونتائجها المادة ٢٠ من قانون الإنتخاب المؤقت التي حظرت"على أي مرشح أن يقدم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة الغير، كما يحظر على أي شخص أن يطلب مثل تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد بها من أي مرشح".

وتولت الصحافة التركيز مطولا على هذا النص القانوني الذي إعتبرته ليس فقط من الجرائم الإنتخابية التي يعاقب القانون عليها وفقا للفقرة "ح" من المادة "٤٧" بالحبس" مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا العقوبتين"، بل إعتبرتها جزءا مهما من المعايير الدولية في تغطية ومراقبة الإنتخابات التي لا يجوز التهاون فيها، وهو ما دفع الصحف ووسائل الإعلام إلى إصدار توجيهاتها المبكرة لفرقها الصحفية التي تكفلت بتغطية الإنتخابات، إلى الإنتباه بشدة لتلك الظاهرة ومتابعتها، والتشدد في التأكد من أية معلومات قد تصل عن تلك الظاهرة لما لها من حساسية بالغة على الجانبين المهني والقانوني.

ولم تتوقف هذه المناقشات عند الصحافة اليومية والاسبوعية بل دخل على الخط الاعلام الرسمي وخاصة التلفزيون الاردني الذي تحدث عن هذه الظاهرة بوضوح في تقارير اخبارية، وفي برامج خاصة عن الانتخابات، وبث تقارير عنها في نشرات الأخبار الرسمية، وفي برنامج" صوتك وطن" كرر مناقشة هذه الظاهرة في كل حلقات البرنامج الذي طاف محافظات المملكة كاملة، وكان يطرح تلك القضية وتأثيراتها السلبية بكل صراحة ليترك لجمهور الناخبين الحديث فيها وتقييمها.

ولم تتبلور ظاهرة المال الانتخابي او السياسي في الانتخابات النيابية فقط. وإنما ظهرت بواكيرها بشدة في الانتخابات البلدية التي اجريت في ٣١ تموز ٢٠٠٧ ، وفي تصريحات واضحة وصريحة لرئيس الوزراء د. معروف البخيت نقلتها جريدة العرب اليوم والصحف اليومية الأخرى في أعدادها الصادرة بتاريخ ١٦ /٢٠٠٧/٧ تحت عنوان" البخيت : شراء الأصوات ظاهرة لا يمكن السكوت عنها" جاء فيها ان رئيس الوزراء "دعا المواطنين الاردنيين الى المشاركة في الانتخابات البلدية واصفا ظاهرة شراء الاصوات مقابل الاموال وغيرها من الممارسات بانها قضية اخلاقية لا يمكن القبول بها او السكوت عنها".

كان رئيس الوزراء يتحدث لحشد من الصحفيين قبل ذلك بيوم واحد، وجاء هذا الحديث في سياق تساؤلات وجهت إليه حول ظاهرة شراء الأصوات الإنتخابية في الإنتخابات البلدية، وللحقيقة فإن تلك الظاهرة التي بدأت بالإنتخابات البلدية وجدت طريقها بقوة إلى الإنتخابات النيابية، وكأن الانتخابات البلدية كانت مجرد تجربة ثبتت نجاعتها لدى مرشحين وجدوا أن أسهل الطرق للنجاح في الإنتخابات المحلية والبرلمانية هي باستخدام " المال الإنتخابي" كوسيلة سهلة لتحقيق طموحاتهم.

وغطت الصحافة ووسائل الإعلام تلك الظاهرة بتوسع ، وضمن ثلاثة محاور رئيسية هي:

اولا: الاعتماد على ما صدر عن الجانب الرسمي الحكومي حول تلك الظاهرة بما فيها تصريحات لمسؤولين في وزارة الداخلية وعلى لسان وزير الداخلية من القاء القبض على مواطنين يقومون بعمليات الشراء والتلاعب بالبطاقات الانتخابية واحالتهم للقضاء.

ثانيا: تحليل ظاهرة شراء الاصوات وتاثيراتها السلبية على العملية الانتخابية، ونقل تصريحات واراء لخبراء ومواطنين حول تلك الظاهرة دون متابعتها حتى النهاية.

ثالثا: نشر اخبار عن تلك الظاهرة ونسبها لمصادر غير واضحة الهوية، وقد غلب على هذا الجانب من التغطية تنسيب الاخبار الى مواطنين دون تقديم ادلة دامغة.

ولوحظ ايضا ان عددا من التقارير الصحفية المنشورة اعتبرت المساعدات المالية والصدقات التي يقدمها مرشحون لمواطنين في شهر رمضان الذي تزامن مع فترة الاستعداد للانتخابات جزءا من المال الانتخابي، وهو ما ظهر واضحا في العديد من التقارير التي كتبت حول هذه الظاهرة، خاصة في فترة شهر رمضان المبارك من بينها تقرير نشرته "العرب اليوم" في عددها الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الأول جاء فيه " ان سماسرة يقودون عمليات شراء الاصوات من خلال مساعدات عينية ونقدية سافرة, أحيانا تحت نظر السلطات في القرى والمناطق النائية والاشد فقرا خصوصا في المحافظات، حيث يقوم مرشحون للانتخابات النيابية بتقديم طرود غذائية او وعد بوظيفة في الحكومة او الحصول على معالجة طبية مجانية حسب مراقبين، وينقسم المرشحون الى تيارين,

الأول يقدم نفسه على انه "محسن كبير" ويقوم بتقديم طرود ومساعدات عينية ودفع فواتير الكهرباء والماء والتلفون عن الكثير من الاسر مقابل ضمان التزامهم بالتصويت له في يوم الانتخابات, وفي محافظة الزرقاء قام احد المرشحين بتوزيع ٣ الاف طرد تحوي مواد غذائية حسب"خالد "مناصر لنفس المرشح, والذي كان رده حول ما اذا كان يعتقد بعدم شرعية مثل هذا التصرف بالمثل الشعبي"هين فلوسك ولا تهين ناموسك".

ويسجل لوكالة الانباء الاردنية "بترا" بحثها لهذه القضية، ويسجل لها قيامها بنشر تقارير صحفية في يوم اجراء الانتخابات كشفت فيها عن حدوث شراء لاصوات الناخبين، ولحجز بطاقات ناخبين بثمن مدفوع الاجر، وقامت بابلاغ الجهات المختصة عن ذلك، ونشرت تقريرا مفصلا في الحادثة في نشرتها الصادرة في ٢٠ تشرين ثاني ٢٠٠٧.

لقد دخلت "بترا" مبكرا على خط متابعة تلك القضية بالرغم من كونها وسيلة إعلام رسمية، ويكفي النظر فقط إلى نشراتها المتصلة في متابعة تلك القضية ومناقشتها لمعرفة حجم المتابعة التي نفذتها سواء لجهة متابعة الجانب الرسمي بما يتعلق في تلك القضية، أو لجهة متابعة الإتجاهات الأخرى لمعرفة رأيها وموقفها من تلك الظاهرة.

في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ تنشر "بترا" ما قاله وزير الداخلية في لقائه مع اسرتها حول موضوع ما يسمى بالمال السياسي او شراء الاصوات وما يتناقله بعض افراد المجتمع من وجود مثل هذا النوع من الممارسات من قبل بعض المرشحين. حيث دعا الوزير المواطنين إلى عدم السكوت عن هذه الظاهرة ان وجدت، معلنا إستعداد الوزارة للتحقيق في اي شكوى ترد من اي من المواطنين تتعلق بوجود اي نوع من انواع الرشاوى او شراء الاصوات، ولن تتوانى الوزارة عن تطبيق القانون واحقاق الحق وتضييع الفرصة على من يقبل على نفسه الوصول الى البرلمان بهذه الطريقة،

قائلا ان كل مواطن حر مسؤول يعرف ان صوته لا يباع ولا يشترى.

وفي ٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ تنشر "بترا" تقريرا بعنوان "حقوقيون اعتبروه تجاوزا للاخلاق والقانون..تحذيرات من استخدام المال "السياسي" في الانتخابات.. غياب البرامج السياسية وفقدان الثقة يفتح الباب واسعا امام تسعير " الاصوات"، ونقل التقرير عن الناطق باسم المركز الوطني لحقوق الانسان محمد الحلو بان احدا "لم يقرع الجرس" وينبه الى حجم هذه الظاهرة والسلبيات الكبيرة التي تحملها بين طياتها واهمها تأثيرها على تركيبة مجلس النواب المقبل.

ونقلت "بترا" في تقريرها تحذيرات الحلو من مغبة توظيف المرشح للمال لشراء الاصوات لان من يدفع "يبحث عن الثمن"، معزيا انتشار تلك الظاهرة الى عدم قناعة المواطن بأداء المجالس النيابية والوضع المعيشي الصعب للمواطنين وان استغلال مرشحين مفترضين لحاجة الناس وعرض نقود عليهم ثمنا لاصواتهم "أمر مدان".

وفي ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٧ تنشر "بترا" تصريحات لرئيس هيئة مكافحة الفساد د. عبد الشخانبه بعنوان " سنتابع اية تجاوزات او مخالفات انتخابية وسنحيلها للقضاء حال ثبوتها" محذرا من اي تجاوزات او مخالفات ترافق عملية الدعاية الانتخابية وعملية الانتخاب لاختيار اعضاء مجلس النواب مؤكدا ان الهيئة ستتابع مثل هذه المخالفات واحالتها للجهات القضائية المختصة في حال ثبوتها".

ونقلت عنه تأكيده على أن قانون الانتخاب منع على اي مرشح تقديم هدايا وتبرعات ومساعدات نقدية او عينية من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية, كما منع القانون اي شخص من ان يطلب مثل تلك الهدايا او التبرعات او المساعدات او الوعد بها من اي مرشح.

شكلت ظاهرة "المال الإنتخابي" أو "المال السياسي" في الإنتخابات النيابية ٢٠٠٧ مادة دسمة للصحافة التي تولت مطاردتها بنهم شديد، لكن ما يسجل عليها سلبيا أنها لم تقم بمتابعة كافية للقضايا التي أثارتها أو للقضايا التي كشفت المؤسسة الرسمية عنها، مكتفية بالإعلان الرسمي بـ " إحالة مرتكبيها للقضاء".

في مطلع شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧ نشرت الصحف تصريحات لمسؤولين في محافظة العاصمة اعترفوا فيها بتوقيف شخصين يقومان بجمع البطاقات الانتخابية مقابل مبالغ مالية من احدى مناطق عمان لصالح مرشح خارج العاصمة وتم احالتهما الى المدعي العام.

وفي الأول من شهر تشرين ثاني ٢٠٠٧ تنشر جريدة "العرب اليوم" تقريرا قالت فيه" ان احدى المرشحات في محافظة جنوبية راجعت مكتب الشكاوى الانتخابية وتشتكي من عمليات بيع اصوات لصالح احد منافسيها إلا انها - ووفق مصادر رسمية - رفضت تقديم شكوى خطية".

وفي ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ينشر موقع عمون الاخباري خبرا نقلا عن وزير الداخلية عيد الفايز قال فيه انه القي القبض على موظف في "الداخلية" وتوقيف وسطاء خططوا للتلاعب بـ"الكمبيوتر" واخرين حاولوا شراء اصوات ناخبين وان الموظف كان ينوي التلاعب مستغلا وظيفته كمدخل للبيانات للحاسوب يوم الاقتراع".

ويقول موقع "عمون" إن أقوال وزير الداخلية جاءت في لقائه مع مجموعة من الصحفيين الذين أمّوا بيت العزاء الذي أقيم لوفاة أبن شقيقه ، وقال الفايز إن الموظف إعترف باتفاقه مع بعض الأشخاص تحت ما سماه" إغواء "، والموظف مسجون في سجن الجويدة ، وبناء على

ذلك فقد قال الوزير إنه أصدر قرارا بإجراء مناقلات بين اللجان المشرفة على الإنتخابات، حتى لا يتم استغلال شخص ما فيها ، كما أوضح انه تم توقيف وسطاء حاولوا عرض رشاوى ، وشراء أصوات من ناخبين في أربد والزرقاء وبعض المناطق ".

وكانت الصحف الصادرة في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٧" الرأي والدستور والغد والعرب اليوم" قد أبرزت تصريحات للناطق الرسمي باسم الحكومة ناصر جودة أكد فيها على أن " الحكومة لن تتردد بتحويل اي شخص سواء مرشحا او ناخبا الى القضاء اذا ثبت تورطه بشراء الاصوات في الانتخابات البرلمانية معتبرا أن من يقوم بمحاولة شراء الأصوات وصمة على الممارسة الديمقراطية".

وقال جوده إن " أي شخص يقوم بشراء الأصوات فان الحكومة ستأخذ الإجراء اللازم ضمن إطار القانون، الذي ينص بشكل صريح على ان من يشتري او يبيع الاصوات مخالف للقانون،وتوجد بنود تعالج، ذلك ونأمل من اي مواطن يتعرض للابتزاز ان يسارع لتقديم شكوى معتبرا ان شراء الذمم والاصوات غير حضاري".

تحت هذا الضغط الاعلامي الواضح في الكشف عن تلك الظاهرة والتحذير من تبعاتها السلبية ذهب الجانب الرسمي" وزارة الداخلية ورئيس الوزراء" للتحذير من تلك الظاهرة، وتوعّد كل من تثبت عليه متاجرته باصوات الناخبين شراء وبيعا، ولم يتوانى وزير الداخلية عن الاعلان عن القاء القبض على مواطنين وهم متلبسون بالمتاجرة باصوات الناخبين سواء ما قبل اجراء الانتخابات او في يوم اجراء الانتخابات في العشرين من شهر تشرين ثاني ٢٠٠٧ .

إن دور وسائل الاعلام الريادي في الكشف عن تلك الظاهرة بقي أيضا منقوصا إلى حد كبير، سواء لجهة المتابعة الحثيثة لمعرفة مصير من تم القاء القبض عليهم وهم متلبسون بالمتاجرة بالأصوات، أو لجهة متابعة ما تم الكشف عنه من متاجرات أخرى، وفيما إذا كانت أسماء المتاجرين من المرشحين قد وصلوا الى قبة المجلس أم لا؟.

إن هذا التقصير بقي متواصلا، فحتى الآن لم تقم الصحافة بنشر أي خبر عن مصير من اعلن وزير الداخلية قبيل الانتخابات او اثنائها عن القاء القبض عليهم وهم يتاجرون باصوات الناخبين ويشترون ذممهم، وهو ما يمكن ان يعتبر قصورا واضحا في عمل الصحافة ووسائل الاعلام في متابعة تلك القضية التي كان من المفترض ان تكون قضيتها الأساسية وربما الإستراتيجية.

إن تقصير الصحافة في المتابعة حرم الناخبين من الاطلاع على مصير المتاجرين بذمم الناخبين، في الوقت الذي لم توضح الصحافة ووسائل الاعلام فيه هوية المتهمين، ولصالح من كانوا يعملون.

لقد تولت معظم الصحف الحديث في تلك الظاهرة، ومنحتها اولوية واضحة، إلا أن تلك الأولوية بدت منقوصة، وغير تامة بسبب عدم إخضاعها للمتابعة اليومية الحثيثة، وهو ما يسجل سلبا على أداء الصحافة في هذا الجانب بالذات.

ومع ذلك فيجب الإعتراف بأن الصحافة التي تولت الكشف عن هذه الظاهرة وجدت صعوبة في إثباتها قانونيا، وهو ما قد يبرر تحاشي الصحافة الحديث في الأسماء، فهذه الجريمة التي تعتبر من الجرائم الإنتخابية التي جرّمها قانون الإنتخاب تحتاج لأدلة دامغة لا تحتمل التشكيك نهائيا، وهو ما جعل الصحافة تلامس الظاهرة من خارجها

وتطرق على جدرانها بعنف وبشدة، لكنها لم تستطع الدخول إلى جوهرها، وبإستثناء الأدلة الدامغة التي قدمتها جريدة " العرب اليوم " فإن باقي الصحف تحاشت الدخول إلى جحيم تلك الظاهرة والنبش فيها من الداخل.

وربما هذا ما ارادت جريدة "الرأي " قوله في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الثاني في تقريرا حمل عنوان " المال السياسي .. جريمة بلا أدلة.. غياب البرامج وشخصنة الانتخابات سببان فـي تسليع الصوت "، أكد على أن جريمة شراء الأصوات، تحتاج للأدلة الدامغة لإثباتها.

وفي تقرير مطول شغل صفحة كاملة من صفحات جريدة " العرب اليوم " الصادرة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٧ تحت عنوان " سماسرة " و "شطّار " يجوبون "الدوائر " و "الاسعار " نار .. " بورصة " الاصوات الانتخابية تنشط لجني ثمار "الخريف " المقبل "، لم يستطع كاتبه البوح بأسماء من زوّدوه بالمعلومات التي إستند اليها في تقريره معترفا بأنه "ولضرورات مهنية وقانونية بحته, تحجم " العرب اليوم " عن ذكر اسماء الذين زودوها بالمعلومات الواردة فيما يلي من سياق, خاصة وان الامر يتعلق بمستقبل مرشحين دفعوا اموالا طائلة للوصول الى قبة "البرلمان " والمعركة الانتخابية لا زالت في بداياتها ".

وإن السؤال المشروع الذي يطرح نفسه بقوة على هامش ما قاله كاتب التقرير المشار إليه هو " إذا كانت المعلومات التي لديك دقيقة وموثوقة، فلماذا لم تقدمها للجهات المعنية؟ ".

لقد اعترف كاتب التقرير بسلطة " الضرورات المهنية والقانونية التي منعته من البوح بأسماء من زوّدوه بالمعلومات، وهو ما يؤكد تماما ما قلناه سابقا من أن معضلة الصحافة ووسائل الإعلام كانت في عدم قدرتها

على إثبات تلك الظاهرة، لقد نشرت " العرب اليوم "أيضا تقريرا لمراسلها في إربد بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني بعنوان " شائعات بيع وشراء الأصوات منتشرة في اربد "، مؤكدا فيه على وجود تلك الظاهرة لكنه لم يقدم حقائق واضحة حولها.

ادت ظاهرة" المال الإنتخابي " بمرشحين للإنسحاب من الترشح، باعتبار أن هذه الظاهرة لن تحقق الكفاءة والعدالة والمساواة بين جميع المرشحين، وبالتالي فإن من يملك رأس المال هو من سينجح بالوصول إلى إستمالة الناخبين والتأثير على توجهاتهم، وعلى حساب المرشحين الآخرين غير المقتدرين ماليا.

وتعرضت تلك الظاهرة إلى إنتقادات شديدة من مرشحين ومن احزاب كان من بينهم حزب جبهة العمل الإسلامي الذي إنتقد تلك الظاهرة وعدم منعها فيما أعلن مرشح" التيار الإجتماعي الأردني " ناهض حتّر عن إنسحابه من الترشح عن الدائرة الثالثة في العاصمة عمان بسبب ظاهرة نقل الأصوات وإستشراء ظاهرة المال السياسي وتوظيفه في الإنتخابات لشراء ذمم الناس وأصواتهم في بيان صدر عن التيار في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٧ وامتنعت عن نشره عدد من الصحف لم يكن من بينها جريدة "العرب اليوم " التي أبرزته بشكل لافت للإنتباه.

إن من أبرز العوامل الأساسية التي ساعدت على إنتشار تلك الظاهرة هو عدم وجود نص في قانون الإنتخاب يضع سقفا أعلى للمرشح في إستخدام المال الإنتخابي في دعايته، إلى جانب إفتقاد القانون أي نص من شأنه إخضاع أي مرشح تثبت عليه تهمة توظيف المال في شراء أصوات الناخبين أو التأثير عليهم بإستخدام المال، مثل عقوبة منعه من الترشح، او شطب إسمه من سجلات المرشحين.

يشار هنا إلى أن المملكة المغربية هي الدولة العربية الوحيدة التي تحدد بموجب مرسوم باقتراح من وزير الداخلية ووزير العدل ووزير المالية حجم وقيمة الأموال المخصصة للدعاية الإنتخابية، فيما تخلو قوانين الإنتخاب في الأردن وفلسطين واليمن والجزائر من مثل تلك النصوص، وقد حاول مجلس النواب الرابع عشر وضع حد للدعاية الإنتخابية في الإنتخابات البلدية أثناء مناقشة القانون عام ٢٠٠٧ لكن هذا التوجه تم إفشاله.

إن من اهم المقترحات التي يمكن التوقف عندها في ضبط إستخدام المال الإنتخابي في أية حملة إنتخابية محلية أو نيابية في الدول العربية هو المقترح الذي قدمه فريق العمل الذي أشرف على إصدار كتاب " دليل عربى لانتخابات حرة ونزيهة " وأشرف على تحريره د. علي الصاوي وصدر عن "جمعية تنمية الديمقراطية " في مصر سنة ٢٠٠٥ واقترح المشروع وضع سقف للمصاريف المحددة للانفاق على الحملة الانتخابية، بربطه بإجمالى متوسط الدخل السنوى لنسبة معينة من الناخبين، وفقا لتقديرات البنك المركزى للدولة، وفى حدود ٠,٥-١ ٪ (نصف- إلى واحد صحيح فى المائة) من إجمالى الناخبين فى الدائرة، بمعنى أن متوسط الدخل في دائرة إنتخابية هو الف دولار سنويا، وعدد الناخبين المسجلين فيها ٥٠٠٠ ناخب، فإن سقف الإنفاق يجب ان يتراوح ما بين ٢٥ ألف-٥٠ ألف دولار (أى -٠,٥٪ ١٪ من إجمالى متوسط الدخل السنوى للناخبين فى الدائرة)، أى سيكون السقف الأعلى لإنفاق المرشح هو ٥٠ ألف دولار.

لا يختلف أداء الصحافة ووسائل الإعلام في متابعة ظاهرة نقل أصوات الناخبين كثيرا عن الإهتمام الذي أولته لمتابعة ظاهرة المال الإنتخابي، وبالرغم من الترابط العضوي التام بين الظاهرتين، والمخاطر المشتركة لهما وتأثيرهما السلبي على نزاهة الإنتخابات، وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، فإن إهتمام وسائل الإعلام بظاهرة المال الإنتخابي تجاوز كثيرا إهتمامها بظاهرة نقل الأصوات.

وبالرغم من أن القانون لا يجرّم تماما تلك الظاهرة، ويسمح بها في حدود مدة زمنية محددة، فإنها في حد ذاتها تشكل خرقا واضحا وصريحا لمعايير النزاهة الإنتخابية، ولم تحرك الحكومة وتحديدا وزارة الداخلية ساكنا فيما يتعلق بظاهرة نقل الأصوات إلا في امور محددة فقط، كان من بينها شطب ٨٦ الف ناخب من سجلات الناخبين، وهو ما تولت الصحف ووسائل الإعلام إبرازه بشكل لافت للإنتباه دون أن تبذل أي جهد لمتابعة الأسماء التي شطبت، ولماذا، ولصالح من من المرشحين كان نقلهم قد تم من مناطقهم الإنتخابية الأصلية إلى المناطق الإنتخابية الجديدة.

في الخامس من شهر تشرين ثاني ٢٠٠٧ تبرز الصحف تصريحات للناطق الرسمي باسم الانتخابات سعد شهاب قال فيها ان الوزارة شطبت اسماء "٣٧٨٠ ناخبا وناخبة من دائرة بدو الوسط تم نقلهم بشكل مخالف للقانون ليس حديثا، وان عمليات الشطب تمت قبل السادس من آب وهي المدة التي اصبحت فيها الجداول قطعية ولا يجوز ادخال اي تعديل عليها وفق القانون مضيفا ان هذه الاعداد هي جزء من ٨٦ الف ناخب

وناخبة تم شطبهم ايضا في وقت سابق دون الاعلان عنها. "

وقال الشهاب وفقا للتصريحات التي نقلتها عنه الصحف إن شطب ٣٧٨٠ ناخبا وناخبة من بدو الوسط جاءت بعد توصية اللجنة التي شكلها الوزير في وقت سابق، بعد عدة شكاوى من دائرة بدو الوسط تفيد بانه تم نقل عدد من الاصوات من خارج الدائرة الى داخلها، بالرغم من انها دائرة مغلقة ولا تخضع لما سمح به قانون الانتخاب المؤقت من السماح للنقل من دائرة الى اخرى وبشروط حددها القانون، باستثناء دوائر بدو الشمال والوسط والجنوب التي تعتبر مغلقة ولا يجوز النقل منها واليها كما يعامل المرشح معاملة الناخب في هذه الدوائر.

ويضيف شهاب وفقا لما نقلته الصحافة عنه إن الحكومة ستكتفي بمعاقبة هؤلاء بافقادهم حقهم في المشاركة في الانتخاب بسبب تقديمهم لوثائق مزورة، وقال ان عدد الناخبين المسجلين يصبح ٢ مليون و٣٦٨ الف ناخب وناخبة، و بعد شطب الاسماء التي تم نقلها من اصل ٣ ملايين و٣٩٩ الف ناخب وناخبة يحق لهم التصويت وان ٩٤٠ الفا لم يسجلوا اسم الدائرة الانتخابية بسبب ان جزءا منهم من العسكريين والاجهزة الامنية الذين لا يحق لهم الادلاء باصواتهم، وجزءا لم يتواجد داخل المملكة اثناء عملية التسجيل، والجزء المتبقي ليس لديه اهتمام علما بان عدد سكان المملكة بلغ ٥ ملايين و٩٠٦ الاف نسمة.

تلك التصريحات وبالرغم من أهميتها البالغة فإنها لم تحظ بأية متابعة حقيقية وجادة من الصحافة سواء لجهة مناقشتها، وإبراز الحقائق الواضحة حولها، أو لجهة التأكد من أن الإجراءات الحكومية الرسمية قانونية تماما، وتحقق الحد الأدنى من الحياد الحكومي الرسمي في الإنتخابات.

ووصف وزير الداخلية إجراءات نقل الأصوات بأنها قانونية وفقا لما نشرته وكالة الأنباء الأردنية "بترا" في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ ، ونشرته في اليوم التالي كل الصحف ووسائل الإعلام المختلفة.

وبحسب ما قاله وزير الداخلية في لقائه مع اسرة الوكالة وفي رد على سؤال حول نقل عشرات الالاف من الاصوات من مكان الى آخر فإن " نقل الاصوات يتم ضمن عملية قانونية حيث يتطلب نقل الصوت من مكان الى آخر مراجعة دائرة الاحوال المدنية واثبات انه من سكان المنطقة المعنية.. اما ما حدث في بعض المناطق المغلقة وغيرها من المناطق التي تم نقل اصوات منها واليها، فقد كانت هناك اعتراضات رسمية قدمت الى وزارة الداخلية من مرشحين وناخبين، وبعد التحقق ثبت بعضها وتم اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة بشأنها ".

ولم تبد الصحافة أي إهتمام يذكر فيما يتعلق بالتصريحات التي بدت وكأنها متناقضة تماما مع بعضها البعض حين أعلن وزير الداخلية عن شطب ٨٦ الف ناخب من سجلات الناخبين، فيما قال الناطق الرسمي بإسم الحكومة ناصر جودة إن من تم شطبهم لا يزيد عن ١٢ الف ناخب فقط، ليعود جوده لاحقا ويعترف بأن الأرقام التي أعلن عنها وزير الداخلية هي الحقيقية.

وكان أمام وسائل الإعلام فرصة لمعرفة أسباب التناقض بين التصريحات، وفيما إذا كانت هناك أرقام غير معلنة أم لا؟ وعما إذا كانت المعلومات لا تنساب تماما بكل سهولة ويسر ما بين وزارة الداخلية ورئاسة الوزراء؟ وما هي الدلالات التي يمكن أن يبنيها الصحفي حول تلك المعلومات المتناقضة؟ وكيف تم تعديل الأرقام لاحقا في تصريحات الناطق الرسمي؟.

مثل تلك القضايا لم تكن في وارد الصحافة ووسائل الإعلام التي إكتفت بمهمة نقل الخبر دون التوقف عنده، وتحليله، ومتابعته، وللحقيقة فإن ظاهرة نقل الأصوات في مجملها العام لم تحظ تماما بالأهمية الكبيرة في التغطيات الصحفية وبما يتناسب وأهميتها.

حتى أن الإعتراضات التي قدمها مرشحون وناخبون على جداول الناخبين ومعظمها كان يتعلق بقضية نقل الأصوات من خارج دوائرهم الإنتخابية لم تحظ بالإهتمام الأعلامي الكافي، واكتفت الصحافة ووسائل الإعلام بنقل الأخبار الرسمية، بالرغم من الأهمية الكبرى لهذا الجانب الحيوي في العملية الإنتخابية.

في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تموز ٢٠٠٧ تنشر جريدة "العرب اليوم " تقريرا نسبت فيه لمصادر مطلعة في وزارة الداخلية ان الوزارة رفعت تقريرا الى رئيس الوزراء معروف البخيت ردا على التقرير الذي رفعه رئيس المركز الوطني لحقوق الانسان لرئيس الوزراء مطالبا فيه بإلغاء جميع عمليات نقل اسماء الناخبين للانتخابات النيابية بصورة مخالفة للقانون.

ويقول التقرير إن رئيس مجلس امناء المركز الوطني لحقوق الانسان احمد عبيدات طالب رئيس الوزراء بالغاء جميع عمليات نقل اسماء الناخبين التي تمت بصورة مخالفة للقانون حفاظا على نزاهة وعدالة الانتخابات وذلك لان الاعتراضات لن تكون ممكنة من الناحية العملية وكون التعليمات جاءت مخالفة للقانون.

ويضيف التقرير إن عبيدات طالب في مذكرة رفعها الى رئيس الوزراء الاسبوع الماضي بضرورة اعادة النظر في التعليمات التنفيذية لقانون الانتخاب بحيث لا تتجاوز احكام النصوص خلافاً لمبدأ التدرج التشريعي الذي يؤكد على مشروعية القرارات الادارية, والعمل على

استرداد البطاقات الشخصية الصادرة عن دائرة الاحوال المدنية التي جرى عليها تثبيت الدائرة الانتخابية.

لقد إرتبطت ظاهرة نقل الأصوات بظاهرة شراء الأصوات أو ظاهرة "المال الإنتخابي السياسي "، وبالتالي فإن التفريق القسري بين الظاهرتين لن يكون موضوعيا بالمطلق، ويكفينا التوقف عند حالتين فقط نشرت في الصحف وفي تواريخ مختلفة للتأكيد على ما قلناه سابقا.

الحالة الأولى: نشرت جريدة "العرب اليوم " في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٧ تقريرا بعنوان "جرى تغيير الدائرة الانتخابية للعاملين في مصانعه.. تسجيل اول قضية نقل جماعي للدائرة الانتخابية الى "الثالثة " في عمان " نقل فيها عن مصادر ان مئات من المواطنين تقدموا بشكوى لدى مدعي عام سحاب ضد احد مرشحي الدائرة الثالثة "عمان " للانتخابات النيابية اتهموا فيها صاحب المصنع وشقيقه بتزوير بطاقاتهم الانتخابية وتسجيلها في الدائرة الثالثة في عمان دون علمهم.

ووفق المصادر فان الشكوى تتحدث عن تغيير جرى على بطاقات الاحوال المدنية طال الدائرة الانتخابية فقط،وذلك لصالح أحد المرشحين الذي يمتلك عددا من الشركات هو وشقيقه في منطقة سحاب , مشيرة الى ان دائرة شؤون الموظفين في هذه الشركات طلبت من جميع موظفيها والعاملين لديها إحضار بطاقاتهم الشخصية دون بيان السبب.

وكما اكدت المصادر والمواطنون معا فانه وبعد التزامهم بالطلب واسترجاعهم لاحقا لبطاقاتهم تبين انه جرى تغيير مناطقهم الانتخابية المثبتة سابقا وفي مناطق انتخابية مختلفة ونقلها الى الدائرة الثالثة في عمان لصالح رب عملهم دون اخذ رأيهم.

وقالت المصادر ان جميع الموظفين والعاملين في تلك الشركات تقدموا بشكوى واحدة متضامنين وذلك خشية من العقوبات التي يمكن ان تطالهم من مالكي تلك الشركات، وأن الجهات الرسمية ذات العلاقة تريد الاسراع في البت بهذه القضية وذلك لقرب انتهاء اجراءات النسخة الرسمية من جداول الانتخابات النيابية، وفي حال ثبوت ادانة المسؤولين عن عمليات النقل سيجري تطبيق العقوبات الواردة في قانون الانتخابات التي تنص على حرمانه من الترشح.

هذه الحالة لم تحرك الصحافة ساكنا للتساؤل عن قانونية الإجراءات التي إتخذتها الدوائر الرسمية المنخرطة في إدارة العملية الإنتخابية في تسهيل مهمة نقل تلك الأصوات من دوائرهم الإنتخابية إلى دائرة المرشح؟ ولم تتابع الصحافة تلك القضية، ولا أحد يعرف حتى الآن ما هي الإجراءات القانونية التي أتخذت بحق من نقل تلك الأصوات، وما هو مصير الذين تقدموا بالشكوى "متضامنين ".

الحالة الثانية: تنشر جريدة "العرب اليوم " في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٧ تقريرا لمراسلها في الأغوار الوسطى بعنوان " الفقر والبطالة.. الخاصرة الضعيفة للناخبين...شراء الأصوات ونقل البطاقات.. احد مظاهر المشهد الانتخابي في الأغوار "، وجاء فيه إن "إحدى السيدات اللواتي تم نقل بطاقتها من الدائرة الثالثة في محافظة البلقاء الى الدائرة الاولى في العاصمة تقول جاء احد الاشخاص المعروفين لدينا وطلب منا بطاقات الهوية على اساس ان احد الاشخاص سيتبرع لنا بمبلغ من المال وبعد ايام قليلة تم ارجاع البطاقة ومعها مبلغ ٥ دنانير وتؤكد انها لم تعلم بانه جرى تغيير على بطاقتها الا بالصدفة لانها لا تقرأ.

ويؤكد التقرير على أن " هذه الحالة تكررت كثيرا في مناطق لواء دير علا حيث يقدر البعض ان البطاقات التي تم نقلها الى دوائر اخرى تتجاوز ١٠٠٠ بطاقة".

ادى إتساع تلك الظاهرة إلى إرتفاع حقيقي في أعداد البطاقات الإنتخابية التي تم نقلها من مناطق إنتخابية إلى أخرى، وللحقيقة فإن عمليات النقل كانت تتم إما عبر وسطاء، وإما مباشرة بين المرشح وبين الناخبين، مقابل مبالغ مالية نقدية أو عينية، أو وعود مؤجلة، أما الحالة الثانية من حالات النقل فكانت تتم على أساس عائلي وعشائري.

إكتفت الصحافة ووسائل الإعلام بالحديث عن الظاهرة، وتحليل مضامينها مقتصرة على أن سبب بروزها يعود لإتساع حالات الفقر بين الناخبين، وهو ما يسمح للمرشحين بإستغلال فقر الناخبين لنقل أصواتهم وشرائها .

لقد قيل الكثير عن عمليات النقل غير المشروعة، وتأثيراتها السلبية على توجهات الناخبين في الدوائر التي تشهد مناقلات حقيقية منها أو إليها، وفي أحد التقارير التي نشرتها جريدة " العرب اليوم " قال التقرير "إن خزان الأصوات في مخيم البقعة نقل منه حوالي ٢٥ الف صوت إلى خارجه وفقا لإحصاءات غير رسمية ".

إن المعضلة الحقيقية في ظاهرة نقل الأصوات تتلخص في كون معظم من تم نقلهم من دوائرهم لم يقفوا أمام الصحافة ليعترفوا بذلك، وفي تجربة خاصة لي رأيت بأم عيني بطاقات هوية شخصية تم نقلها من مخيم البقعة " الدائرة الرابعة في البلقاء " إلى الدائرة الثالثة في عمان، وببطاقات هوية جديدة تماما أخرجت للتو، لكن أصحابها رفضوا الإعتراف بذلك، والحديث للصحافة، ولم أستطع إقناعهم بضرورة

الحديث لما له من اهمية إستثنائية.

لقد قبضوا ثمن ذلك بالفعل، واعترفوا بذلك، لكنهم رفضوا النشر، وهو ما لم يسمح لي بالنشر فعلا، وهذه المعضلة الحقيقية أيضا لم تكن ضمن إهتمامات الصحافة ووسائل الإعلام بمراقبة شفافية الإجراءات الرسمية، وقد أدت هذه الظاهرة في النهاية إلى تقديم إحتجاجات سياسية قدمها حزبيون، ومرشحون، وقادت مرشحين إلى إعلان إنسحابهم من الإنتخابات إحتجاجا على ظاهرتي المال الإنتخابي ونقل الأصوات، وهو ما حدث فعلا مع مرشح تيار "اليسار الإجتماعي الأردني " ناهض حتر إحتجاجا على نقل أصوات للدائرة الإنتخابية الثالثة في العاصمة عمان التي ترشح فيها.

وبحسب البيان الذي صدر عن التيار نفسه فإن عدول حتر عن الإستمرار في ترشيح نفسه جاء بسبب قيام جهات - لم يسمها - بالمساهمة بنقل ناخبين وصل عددهم إلى أكثر من عشرين الفا من دوائر مختلفه في عمان الشرقيه لتنتخب احد المرشحين اضافة الى اتهام جماعة الاخوان المسلمين بالتواطؤ مع الحكومة و استشراء ظاهرة المال السياسي وتوظيفه في الانتخابات لشراء ذمم الناس واصواتهم.

واتهم البيان "الليبراليون الجدد" بالوقوف وراء هذه العمليات التي وصفها البيان الموقع من أحمد فاخر وخالد كلالدة وناهض حتر ورفاقهم ان هؤلاء الاشخاص يستغلون سلطاتهم الرسمية ومواقعهم لمواجهة مرشحين محسوبين على التيار الوطني لمصالح غير وطنية حسب وصفهم.

التوصيات

١ـ عقد ورشات عمل تدريبية مكثفة للصحفيين المرشحين لتغطية اية انتخابات برلمانية او بلدية على المعايير الدولية المعتمدة لتغطية الإنتخابات شريطة ان يتزامن التدريب النظري بالتدريب العملي وبمدد تدريبية اطول مما شهدته الجولات التدريبية المتواضعة التي عقدت لصحفيين عملوا في تغطية الانتخابات البرلمانية والبلدية.

٢ـ إعتماد وسائل الاعلام المختلفة لمدونة معتمدة تحدد آليات تغطية الإنتخابات النيابية وغيرها وفقا للأسس الدولية المعتمدة، شريطة ان يتم التنسيق المسبق بين وسائل الإعلام المختلفة للإلتزام بتلك المعايير.

٣ ـ في هذا الجانب بالذات نعتقد ان دورا محوريا كبيرا سيناط بنقابة الصحفيين وبالتعاون مع مؤسسات مجتمع مدني لتوفير الغطاء المرجعي لمثل تلك المدونة لغايات تسهيل التزام الوسائل الاعلامية المختلفة بما فيها من معايير، وعقد ورشات عمل تطبيقية حول تلك المدونة.

٤ ـ إطلاق حملة وطنية من قبل مؤسسات المجتمع المدني والصحافة قبل أشهر من موعد إجراء الإنتخابات النيابية او البلدية بهدف الإشتراك في حملة توعية للناخبين حول قانون الانتخاب وحقوقهم كناخبين، إلى جانب التركيز على حقوقهم الدستورية في حقهم بالإنتخاب وحقهم بالترشح، والعمل على ضخ مواد إعلامية تثقيفية حول قانون الانتخاب وحقوق الناخبين والمرشحين قبل فترة طويلة من موعد إجراء الإنتخابات لتشكيل رأي عام، وموقف واضح من مجريات العملية الإنتخابية وحقوق الناخبين والمرشحين فيها.

٥ ـ نقترح في هذا الجانب تشكيل لجنة ممثلة لمختلف المؤسسات الصحفية والاعلامية ومؤسسات المجتمع المدني ونقابة الصحفيين لتولي مهمة تنفيذ البرامج التدريبية، والإشراف على تنسيق الجهود المشتركة بين تلك اللجنة وبين المؤسسات الصحفية والإعلامية لضمان الإلتزام بما ينبثق عن الحملة واللجنة من قرارات .

٦ ـ العمل على تغيير طريقة وآلية تشكيل الفرق الصحفية التي تشكلها الصحف ووسائل الاعلام المختلفة لتغطية الانتخابات، من خلال إختيار الصحفيين المرشحين للمشاركة في التغطية قبل أشهر من موعد إجراء الإنتخابات، وإخضاعهم لدورات تدريبية وتثقيفية مكثفة حول القوانين الناظمة للعملية الإنتخابية ، وحقوقهم كصحفيين في مراقبة وتغطية الانتخابات.

٧ ـ اثبتت تجربة الانتخابات النيابية والبلدية إفتقار وسائل الإعلام لقاعدة معلومات حول الإنتخابات النيابية السابقة التي شهدتها المملكة طيلة العقود الماضية، مما يستدعي العمل على تأمين قاعدة معلومات كاملة لوسائل الاعلام المختلفة لإستخدامها كأرضية مرجعية ومعلوماتية حول الإنتخابات، مما سيساعد الصحفيين كثيرا في اعمالهم اليومية في ورشة التغطية.

٨ ـ ضرورة التأكيد على إلتزام وسائل الإعلام المختلفة للتفريق بين "الإعلام والإعلان "، في تغطية النشاطات الإنتخابية للمرشحين او للناخبين، ووفقا لما تحدده المعايير الدولية المعتمدة في هذا الجانب.

٩ ـ العمل على إشراك صحفيين أردنيين في تغطية إنتخابات نيابية وبلدية تجرى في دول أخرى، لتمكينهم من إكتساب خبرات عملية في هذا الجانب ستنعكس بالايجاب على عملهم في تغطية أية إنتخابات محلية مقبلة.

الوثائق

الوثيقة الأولى

رسالة التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني إلى جلالة الملك

الرقم: ت أ/٢٣/١١/٢٠٠٧

التاريخ: ١٥/١١/٢٠٠٧

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله

الموضوع: مناشدة جلالتكم لتوجيه حكومتكم بالسماح للتحالف الاردني لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات النيابية

يتقدم التحالف الاردني لمنظمات المجتمع المدني من جلالتكم بأحر التحيات، ويعرب لكم عن اعتزازه بتوجيهاتكم السامية للحكومة من أجل الاشراف على الانتخابات النيابية للمجلس الخامس عشر والتي ستجري في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والتي أكدتم فيها حرصكم على ان تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة.

وانطلاقاً من حرصنا الشديد في التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني في الاسهام بدورنا في أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة، فإننا بادرنا منذ شهر أيار هذا العام لإعداد فريق من المراقبين المحليين وعقدنا لهم عشرة دورات تدريبية لتأهيلهم للمراقبة بشكل مهني وعلمي.

كما بادر التحالف بمخاطبة دولة رئيس الوزراء السماح لنا بالمراقبة على الانتخابات النيابية، واجابنا دولته بأن الحكومة قد كلفت المركز الوطني لحقوق الإنسان بمهمة أن يكون مظلة لمنظمات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات وقمنا بدورنا بالاتصال مع مسؤولي المركز الوطني

لحقوق الانسان ولكننا أبلغنا فيما بعد رسمياً بأنه غير مسموح لنا بالمراقبة وانما بمتابعة الانتخابات من ساحات مراكز الاقتراع وغير مسموح للمراقبين الدخول الى قاعات الاقتراع والفرز.

وفي ضوء هذا الجواب، قرر التحالف عدم المشاركة في الرقابة على الانتخابات وفقاً لرأي الحكومة إ ياه. وعقدنا مؤتمر صحفياً يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١١/٦ عبرنا فيه عن موقفنا وطالبنا الحكومة بإعادة النظر بموقفها والسماح للمراقبين المحليين بالمراقبة وفقاً للتجربة العالمية في هذا المجال، كما ناشدنا جلالتكم في المؤتمر الصحفي بتوجيه الحكومة والسماح لمنظمات المجتمع المدني في المراقبة الحقيقية ليوم الاقتراع.

وللأسف الشديد لم تشر أية صحيفة محلية أردنية الى هذه المناشدة لجلالتكم رغم أنها أذيعت في مختلف الفضائيات والإذاعات العربية والدولية، وهو بحد ذاته مؤشر على تدخل "مقص الرقيب " في الصحافة المحلية حتى عندما يتعلق الأمر بمناشدة جلالتكم من قبل المؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون إيصال صوتهم لجلالتكم.

من هنا, فإن التحالف الاردني لمنظمات المجتمع المدني يكرر مناشدته لجلالتكم السماح لمنظمات المجتمع المدني وبشكل مستقل مراقبة الانتخابات النيابية، تماماً كما هو حال منظمات المجتمع المدني التي راقبت الانتخابات في البلدان العربية الشقيقة خلال السنوات الاخيرة في كل من: مصر, اليمن, المغرب, موريتانيا، البحرين، العراق، فلسطين، الكويت، ولبنان.

متمنين لجلالتكم موفور الصحة والعافية وللأردن بقيادتكم التقدم والازدهار

وتقبلوا جلالتكم فائق الاحترام والتقدير

رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن

ومنسق التحالف الاردني

المحامي هاني الدحلة

الوثيقة الثانية

بيان المركز الوطني لحقوق الإنسان حول مراقبة الإنتخابات النيابية

٢٠٠٧-١١-٧

بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٩ قدم المركز الوطني لحقوق الإنسان للحكومة مذكرة تتضمن برنامجاً مقترحاً لمراقبة الانتخابات النيابية، واقترح لتنفيذ البرنامج تشكيل فريق وطني مستقل بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني وبعض منظمات حقوق الإنسان الأردنية، وتدريب (٢٢٠٠) شخصاً من جميع محافظات المملكة على تقنيات مراقبة الانتخابات وفق المبادئ والمعايير الدولية- وذلك بهدف تعزيز الثقة العامة بسلامة العملية الانتخابية, وترسيخ مبادئ ومعايير الانتخابات الحرة والنزيهة في المجتمع الأردني.

وقد طالب المركز في مذكرته الموجهة لدولة رئيس الوزراء تسهيل مهمة المركز وفريق المراقبة بالتنسيق مع اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات، كما بادر إلى الاتصال بعدد من مؤسسات المجتمع المدني المؤهلة والراغبة في عملية مراقبة الانتخابات وتم تشكيل تحالف وطني معها لهذه الغاية.

ولتمكين المركز من المباشرة بمهمته وتدريب الأعداد اللازمة لعملية المراقبة في حدود الفترة الزمنية المتاحة، تم تكليف المفوض العام من قبل مجلس الأمناء بمتابعة الاتصال مع الحكومة لمعرفة موقفها النهائي من البرنامج، وبالرغم من مرور وقتٍ كافٍ على توجيه المذكرة واستمرار الاتصالات مع الحكومة إلا ان المركز لم يتلقَ رداً يمكنه من القيام بواجبه القانوني واتخاذ الخطوات العملية اللازمة للمباشرة في تنفيذ البرنامج المقترح.

ومع اقتراب موعد الانتخابات, بدا واضحاً أن المركز أصبح يواجه صعوبات حقيقية من شأنها إعاقة القيام بمهمة المراقبة على الوجه الكامل والصحيح، ومع ذلك لم يفقد الأمل وتوالت الاتصالات مع الحكومة لاقناعها بضرورة وأهمية مراقبة الانتخابات في هذه المرحلة، إلا أن جميع هذه الاتصالات لم تسفر عن النتيجة التي كان المركز يتوخاها، فقد تم إبلاغ المركز وبعض مؤسسات المجتمع المدني التي أبدت رغبتها في المشاركة بعملية المراقبة بالموافقة على تدريب(١٥٠) شخصاً، وعدم السماح بمراقبة الانتخابات بالطريقة المتعارف عليها في دول العالم، وانه سيسمح فقط بمتابعة ورصد العملية الانتخابية عن بعد، دون تمكين المركز الوطني من الحضور في قاعات الاقتراع والفرز، بحجة أن قانون الانتخاب أعطى هذا الحق للمرشحين ومندوبيهم دون غيرهم، وان على مؤسسات المجتمع المدني المعنية أن تنسق مع المركز الوطني لحقوق الإنسان لهذه الغاية، و خلال اليومين الماضيين تطور موقف الحكومة باتجاه السماح بزيارة قاعات الاقتراع دون تحديد ماهية هذه الزيارات.

وفي ضوء هذه النتيجة يود المركز الوطني لحقوق الإنسان أن يبين مايلي:

-

أولاً: كفل الدستور الأردني في المادة(٦٧) منه سلامة العملية الانتخابية، وحق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية، وعقاب

العابثين بإرادة الناخبين، كما حرصت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على ضمان حرية ونزاهة الانتخابات، لتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمشاركة في إدارة الشأن العام، باعتبار أن الانتخابات الحرة والنزيهة تشكل أحد أهم ركائز الحكم الديمقراطي .

ثانياً : من المعلوم بداهةً أن انتخاب أعضاء مجلس النواب وفق المعايير الوطنية والدولية، إنما هو تعبير عن سيادة الأمة وتجسيد لإرادتها وتعزيز لمبدأ الشرعية وترجمة للحقوق المدنية والسياسية، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الحكومة الأردنية وتم نشر أحكامه في الجريدة الرسمية، وهي أحكام تعلوا على القانون العادي وفقاً لقرارات محكمة التمييز الأردنية وأحكام القانون الدولي، وبذلك اصبح العهد جزأ من النظام القانوني الأردني وأصبحت الحكومة ملزمة" باحترامه وتطبيقه.

ثالثاً: نصت المادة (٢٨) من قانون الانتخاب رقم (٣٤) لعام ٢٠٠١على أنه " لكل مرشح أو من ينتدبه وبموجب تفويض خطي من المرشح مصدق من الحاكم الإداري أن يحضر ويراقب عملية الاقتراع والفرز لأي صندوق من أي مركز من مراكز الاقتراع والفرز في الدائرة الانتخابية ولا يجوز لأي مرشح أن يكون له أكثر من مندوب".

ويبدو أن الحكومة استندت إلى هذا النص في تبريرها لعدم السماح لممثلي المركز الوطني لحقوق الإنسان بالحضور في مراكز الاقتراع والفرز ومراقبة العملية الانتخابية، علماً بأن هذا النص جاء محدداً في سياق تنظيم القانون لحق المرشح في مراقبة الانتخابات بهدف تأكيد وضمان هذا الحق، ولم يرد نص آخر يمنع صراحة أي جهة من الجهات المؤهلة من القيام بعملية المراقبة وفي هذه الحالة يبقى أن الأصل في الأمور الإباحة.

رابعاً : تضمنت المادة (٤) من قانون المركز رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ النص على أهداف المركز، وبينت أن من أهم هذه الأهداف ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المملكة على صعيدي الفكر والممارسة، وتعزيز النهج الديموقراطي.

كما تضمنت المادة (٥) من القانون ذاته النص على الوسائل والأساليب التي يعمل المركز من خلالها على تحقيق أهدافه، وفي مقدمة هذه الوسائل التحقق من مراعاة حقوق الإنسان في المملكة - ولما كانت المشاركة في الانتخابات النيابية بما في ذلك الحق في الترشيح والتصويت جزأً لا يتجزأ من الحقوق المدنية والسياسية، فهي بذلك تقع في صميم مهام المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب قانونه، وهو قانون خاص صدر بعد قانون الانتخاب، وبهذا المفهوم تعتبر عملية مراقبة الانتخابات النيابية كضمانة من ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات عملية قانونية.

وفي جميع الأحوال، فإن المركز الوطني لحقوق الإنسان، وهو ملتزم بالدستور والقانون، ويعي دوره جيداً في هذه المرحلة الدقيقة، وفي الوقت الذي يواصل اتصالاته وحواره مع الحكومة، ليأمل أن تبادر الحكومة إلى إصدار التعليمات الواضحة واتخاذ الإجراءات التي تتيح للمركز الاضطلاع بدوره الذي نص عليه قانونه دون عوائق ، وتقديم التسهيلات الكاملة التي تمكّن ممثلي المركز من القيام بمراقبة العملية الانتخابية بصورة تكفل لهم حرية الدخول إلى أي مركز من مراكز الاقتراع ومراقبة عملية الانتخاب والفرز بصورة تسهم في كفالة سلامة العملية الانتخابية.

وإن المركز لا يقبل أن يصبح جزأ من عملية تنسيق أو زيارات شكلية لا تحقق الأهداف المرجوة من عملية المراقبة، وسيستمر في القيام بواجبه القانوني وبوسائله الخاصة، ومراقبة الانتخابات النيابية وإصدار تقرير شامل ومستقل بكل ما يتصل بالعملية الانتخابية، بما في ذلك عمليات

تسجيل الناخبين والجداول الانتخابية والاعتراض عليها، والمعايير التي اتبعت في نقل البطاقات الانتخابية من دائرة إلى أخرى، واستخدام المال لشراء أصوات الناخبين، و الإجراءات التي تتم بموجبها عملية الاقتراع وفرز الأصوات.

الوثيقة الثالثة

مدونة المبادئ الرئيسية

للتغطيـة الإعلامية والصحفية للانتخابـات النيابيـة (٢٠٠٧)

نشر بتاريخ : ٢٠٠٧/١٠/٢٩

تقديــم:

حرصاً من المجلس الأعلى للإعلام ونقابة الصحفيين على متابعة التوجيهات الملكية السامية بإجراء انتخابات نيابية شفافة ونزيهة، ولكي تؤدي وسائل الإعلام الأردنية المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية دوراً فاعلاً في تغطية هذه الانتخابات وتعزيز الاهتمام بها، وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية؛ ولأن للإعلام دوراً محركاً ومؤثراً في سير العملية الانتخابية وترسيخ وتعزيز الديمقراطية، فقد تم إعداد مدونة المبادئ الرئيسية للعمل الإعلامي والصحفي الخاصة بتغطية الانتخابات النيابية كالتالي:

المبدأ الأول: تغطية دقيقة، عادلة، متوازنة

-١ تغطية الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب كافة بدقة وتوازن وموضوعية ومسؤولية ومهنية، وإطلاع الرأي العام على تنوع الآراء ووضعه في صورة الحوارات والآراء حول القضايا العامة التي تهمه

لتمكينه من اتخاذ قرارات مستنيرة عند الاقتراع.

-٢ استخدام كافة القوالب الصحفية (كالأخبار والتقارير والتحقيقات والمقالات) قبل الانتخابات وبعدها مع الحرص على التغطية الإعلامية الشاملة.

-٣ وضع معايير علمية لاستفتاءات الرأي العام التي تقوم بها وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية بحيث لا تروج لمرشح أو لحزب معين من خلال استغلال ثقة الناس بالأرقام.

-٤ متابعة المرشحين بعد فوزهم والتأكد من التزامهم بوعودهم وبرامجهم الانتخابية و إطلاع الرأي العام على كيفية ممارستهم للسلطة العامة.

المبدأ الثاني: تزويد المواطنين بالمعلومات وتعزيز القيم الديمقراطية وتشجيع الحوار والنقاش

-١ تعريف المواطنين بحقهم بالمشاركة في الشأن العام عن طريق ممثلين لهم في السلطة التشريعية يختارونهم بحرية، وذلك باعتبار هذا حقاً من حقوق الإنسان والركيزة الأساسية للدولة الديمقراطية وضمانة للحقوق والحريات العامة.

-٢ تحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم عن قناعة لمن يرون أنه الأقدر على تمثيلهم.

-٣ تشجيع الناخبين على الدخول في مناقشات عامة مع المرشحين حول برامجهم الانتخابية.

-٤ إبراز صوت الناخب و إيصال أفكاره وقضاياه التي يطرحها للمرشحين والجهات ذات الصلة بالانتخابات.

٥ - نشر نتائج استفتاءات الرأي العام مع توضيح منهجيتها (عدد الأشخاص الذين جرى استطلاع رأيهم، من هم، ما هي وسيلة جمع البيانات، ...) وتقديم المعلومات الكافية عن الجهات التي تجريها أو تدعمها أو تمولها أو تشرف عليها.

المبدأ الثالث: المتـابعــة

-١ رصد ومتابعة إجراءات الجهات التنفيذية المعنية بالعملية الانتخابية وتبيان مدى التزامها بالنزاهة والحيادية والشفافية وتقيدها بالقوانين المعمول بها، وكشف الانتهاكات أن وجدت.

-٢ رصد ومتابعة محاولات التدخل مهما كان نوعها التي تمس بسلامة العملية الانتخابية وتعوق ممارسة المواطنين لحقهم في الانتخاب.

-٣ رصد ومتابعة أي شكل من أشكال القسر أو الإغراء التي تدفع الناخبين إلى الكشف عن نواياهم الاقتراعية، أو المتعلقة باستخدام المال السياسي .

المبدأ الرابع: التمييز بوضوح بين الإعلامي والإعلاني والدعائي

-١ التمييز بوضوح بين الحقائق والآراء التي يتم نشرها حول العملية الانتخابية والحرص على عدم إبراز الرأي على أنه حقيقة.

-٢ التمييز بوضوح بين المواد الإعلامية والإعلانية والدعائية المنشورة.

المبدأ الخامس: حق الرد والتصحيح

-١ تعريف أي مرشح أو حزب تأثر بسبب ما نشر عنه من معلومات

غير دقيقة من قبل وسائل الصحافة والإعلام بأن له الحق بالرد والتصحيح خلال فترة الحملات الانتخابية.

-٢ تصحيح ما يتم نشره من بيانات ومعلومات غير دقيقه مرتبطة بالعملية الانتخابية.

المبدأ السادس: عدم نشر المواد المسيئة

-١ عدم السماح بنشر أي إعلان أو دعاية أو مادة تسيء للآخرين، وعدم نشر أي محتوى قد يؤدي إلى التحريض على الانحياز أو التفرقة أو العنف.

-٢ عدم التشهير والتجريح الشخصي والمبالغة والإساءة للمرشحين والأحزاب أو للجهات التنفيذية ذات الصلة بالعملية الانتخابية بشكل مباشر أو غير مباشر.

المبدأ السابع: الاهتمام بالمرأة والشباب وشرائح المجتمع الخاصة

-١ تشجيع المرأة والتأكيد على أهمية مشاركتها في الحياة العامة وإعطائها فرصة التعبير عن توجهاتها وقضاياها المختلفة.

-٢ تشجيع الشباب على المشاركة الايجابية بالانتخابات وإيصال صوتهم دون وصاية للمرشحين والجهات المعنية.

-٣ تشجيع كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز مشاركتهم الانتخابية بإيجابية.

المبدأ الثامن: الالتزام بالتشريعات

-١ الالتزام بميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة والأعراف

التي تحكم السلوك الإعلامي والمهنية الرفيعة.

-٢ الالتزام بالدستور والتشريعات الانتخابية (قانون الانتخاب، قانون المطبوعات والنشر، قانون الاعلام المرئي والمسموع،...).

-٣الحرص على الإلمام بكافة جوانب العملية الانتخابية (القوانين والأنظمة والتعليمات، الجهات المشرفة، اللجان المسؤولة، ...).

٤. التوقف عن نشر نتائج استفتاءات الرأي العام قبل خمسة أيام من بدء التصويت وذلك لإعطاء فرصة للمرشحين كافة لمناقشة هذه النتائج مع الناخبين.

المصادر والمراجع

١) الدستور الأردني.

٢) قانون الإنتخابات العامة المؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣

٣) تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان.

٤) تقرير المجلس الأعلى للإعلام.

٥) تقرير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

٦) تقرير التحالف الديمقراطي من اجل مراقبة التغطية الإعلامية للإنتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٧ .

٧) المعايير الدولية لتغطية الانتخابات النيابية"بحث غير منشور" من أوراق مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن".

٨)"دليل مشروع أيس إدارة الإنتخابات وكلفتها"، ترجمة وتحرير المركز اللبناني للدراسات، بيروت ــ لبنان ــ بدون تاريخ.

٩)"دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة" أشرف على تحريره د. علي الصاوي وصدر عن"جمعية تنمية الديمقراطية" في مصر سنة ٢٠٠٥.

١٠) من أجل انتخابات حرة ونزيهة ــ ليزا شنيلنكر ـ دليل للصحفيين لتغطية الإنتخابات ــ مركز حماية وحرية الصحفيين "الأردن" ـ

١١) استطلاع الرأي العام حول تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر " ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧" ومحددات السلوك الانتخابي خلال الانتخابات النيابية المقبلة" - مركز الدراسات الإستراتيجية ـ الجامعة الأردنية - تشرين ثاني ٢٠٠٧ .

١٢) موقع وكالة سرايا للأنباء (http://sarayanews.com)

١٣)موقع البوابة البرلمانية (http://www.parliamentgate.net)

١٤)موقع وكالة عمون الإخبارية (http://ammonnews.net)

١٥)موقع وكالةالأنباء الأردنية"بترا" (http://www.petranews.gov.jo)

١٦)موقع المركز الوطني لحقوق الانسان (http://www.nchr.org.jo)

١٧)موقع المجلس الأعلى للاعلام (http://www.hmc.org.jo)

١٨)موقع وكالةرم للأنباء(http://www.rumonline.net)

١٩) موقع جبهة العمل الوطني الديمقراطي (وعد)http://www.aldemokrati.org

٢٠) جريدة الرأي "يومية"

٢١) جريدة العرب اليوم "يومية"

٢٢) جريدة الدستور "يومية"

٢٣) جريدة الغد "يومية"

٢٤) جريدة الحدث "أسبوعية"

٢٥) جريدة الحدث البرلماني " ملحق نصف شهري متخصص في البرلمان".

٢٦) جريدة شيحان "أسبوعية".

٢٧) جريدة البيداء "أسبوعية".

٢٨) جريدة المحور "أسبوعية".

٢٩) جريدة المواجهة "أسبوعية".

٣١) التلفزيون الأردني

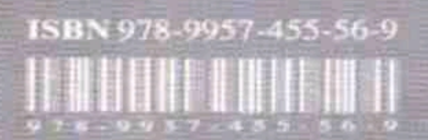
٣٢) الإذاعة الأردنية

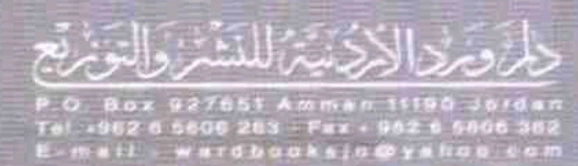
٣٣) إذاعة وطن "إذاعة خاصة".

هذه الدراسة مدينة للزملاء الصحفيين الذين انخرطوا تماما في ورشة التغطية الصحفية للإنتخابات النيابية للمجلس النيابي الخامس عشر التي جرت في العشرين من شهر تشرين ثاني عام 2007 .

لم تستهدف هذه الدراسة ملاحقة نتائج الإنتخابات بالقدر الذي كانت معنية فيه بمتابعة الكيفية التي تعامل الإعلام االأردني فيها بكل مكوّناته مع ورشة الإستعداد لإجراء الإنتخابات النيابية لغايات الكشف عن الإخفاقات والنجاحات التي حققها الإعلام الأردني .

إن ما يجب قوله هنا هو أن هذه الدراسة حاولت جاهدة متابعة مكامن الضعف والقوة في تغطية الإعلام الأردني للإنتخابات النيابية، لتحديد أين بدأت فكرة الذهاب للتفوّق، وأين إنتهت، وما الذي جرى في ورشة التغطية تلك التي لم يشهدها الإعلام الأردني من قبل في أية تغطية إعلامية سابقة كماً ونوعاً.





www.darwardjo.com